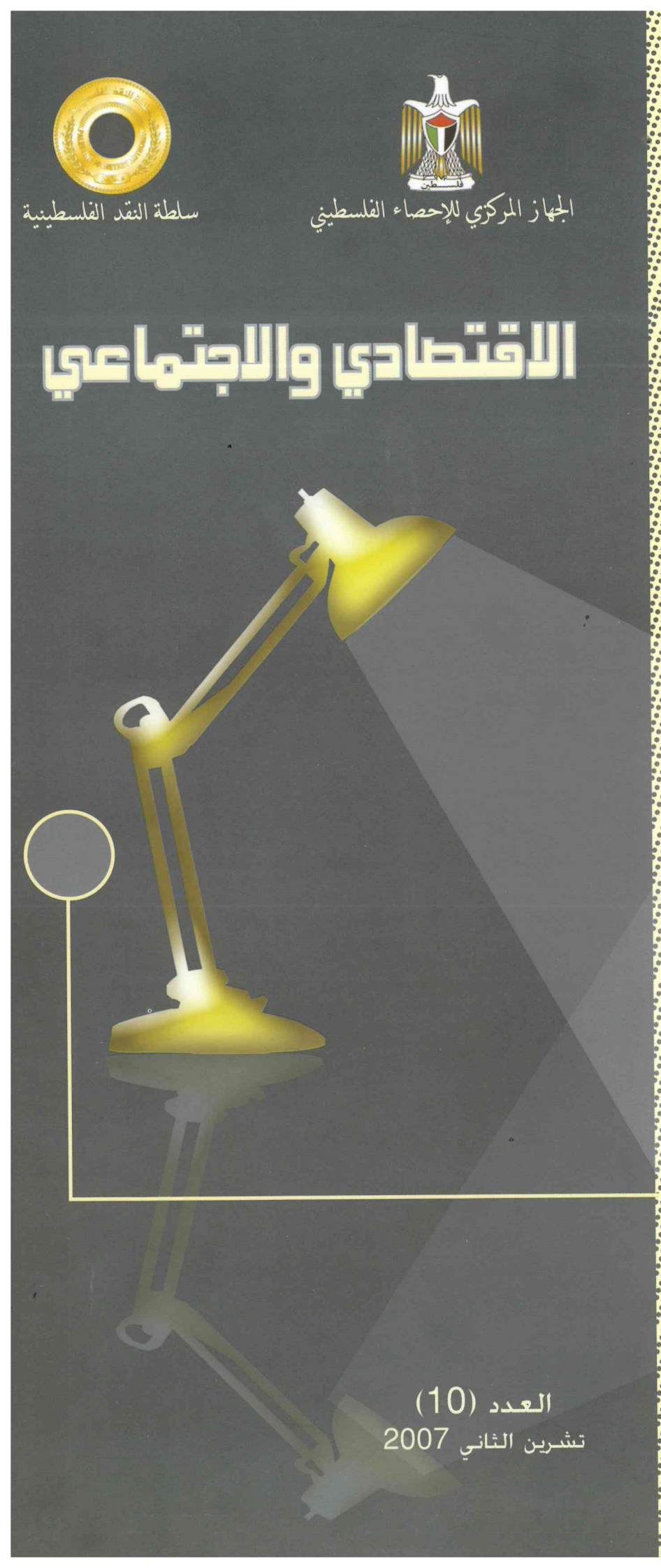

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني
(ماس)

المراقب الاقتصادي والاجتماعي

العدد (10)
تشرين الثاني 2007

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

شارك في إعداد هذا العدد:

د. فضل مصطفى النقيب (المحرر)

فريق البحث:

من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس):

مهند حامد (منسق)

حسن لدادوة	إبراهيم الشقاقي	أسرار زهران
رياض الهليس	وجيه عامـــر	سارة حاج علي

ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

سفيان البرغوثي (منسق)

أمينة خصيب	أحمد عمر	نيفين السراج	سائد خليل
عبد العفو جمعة	سعدي المصري	رانيا حسيبا	

ومن سلطة النقد الفلسطينية:

شاهر القريوتي (منسق)

مجدولين فرحانة

حقوق الطبع

© 2007 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

© 2007 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2406340

فاكس: +972-2-2406343

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

© 2007 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله

هاتف: 2409920-2-972+

فاكس: 2409922-2-972+

بريد إلكتروني: info@pma-palestine.org

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم توفير التمويل الأساسي لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وزارة التعاون الدولي الألماني (BMZ) بواسطة الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)، ومجموعة التمويل الرئيسية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (CFG)

تشرين الثاني، 2007

تقديـــــــم

تابعنا في هذا العدد تحرير المراقب وفق التوجه الجديد الذي بدأناه في العدد الماضي، متوخين إعطاء القارئ فكرة عن النشاط الاقتصادي في كل قطاع تشمل الجوانب التالية:

- ✧ لمحة عن وضع القطاع الاقتصادي في فترة الخمس سنوات الماضية ، ورصد العوامل الرئيسية التي تحكمت في ذلك الوضع .
- ✧ لمحة عن النشاط الاقتصادي السنوي في القطاع، وتحديد العوامل التي تعمل في اتجاه استمرار الوضع على ما كان عليه في السابق وتحديد تلك التي تشكل معالم منحى جديد.
- ✧ تحليل تفصيلي عن النشاط الربعي يهدف إلى تقديم صورة شاملة لأوضاع المؤشرات الرئيسية مقارنة بالربع السابق.

ويهدف هذا التوجه، كما أشرنا في العدد الماضي، إلى أن يصبح كل عدد من المراقب مرجعاً قائما بذاته، يساعد القارئ على فهم التطورات الحاصلة أثناء الأشهر الثلاثة للربع في سياق التطور الحاصل خلال السنة ضمن خلفية الأوضاع العامة في السنوات الماضية. والهدف هو مساعدة القارئ على تكوين صورة عامة عن أوضاع المؤشرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي تغنيه عن الرجوع لأعداد سابقة وفي نفس الوقت فإن في معرفة تفاصيل تطورات المدى القصير والملامح الرئيسية للمدى المتوسط ما يساعد القارئ على تكوين فكرة محددة عن المشاكل القائمة والتحديات المستقبلية.

لقد تم تبني التوجه الجديد في تحرير المراقب استجابة إلى الملاحظات والتعليقات والنصائح القيمة التي تلقيناها من جمهور القراء في السابق، وسنظل نهتم بالتواصل مع القراء والاسترشاد بآرائهم من أجل تطوير وتجديد المراقب بشكل دائم. وفي هذه المناسبة، نود أن نشكر فريق العمل في المؤسسات الثلاث المشاركة في إعداد المراقب.

محمد نصر	**لـــؤي شبانـــه**	**جورج توفيق عبد**
مدير عام معهد أبحاث السياسات	رئيس الجهاز المركزي	محافظ سلطة النقد
الاقتصادية الفلسطيني	للإحصاء الفلسطيني	الفلسطينية

المحتويـــــــات

1- رؤية المراقب **1**

2- النشاط الاقتصادي **3**

3- سوق العمل **8**

3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 9

3-2 البطالة 12

3-3 الأجر وساعات العمل 14

3-4 الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف 16

4- التطورات المصرفية في الأراضي الفلسطينية **19**

4-1 الخلفية العامة للوضع النقدي 19

4-2 الوضع العام للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية 19

4-3 محفظة التسهيلات الائتمانية 20

4-4 التوظيفات الخارجية للمصارف 22

4-5 الودائـــع 23

4-4-1 توزيع ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية *23*

4-4-2 توزيع ودائع العملاء حسب الجهة المودعة *23*

4-4-3 توزيع ودائع العملاء حسب نوع الوديعة *23*

4-4-4 توزيع ودائع العملاء حسب نوع العملة *24*

4-6 حقوق الملكية 24

4-7 مؤشرات أداء المصارف العاملة في فلسطين 25

4-7-1 نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى الأصول المرجحة بالمخاطر *25*

4-7-2 مخصصات التسهيلات إلى إجمالي التسهيلات *25*

4-7-3 التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص *26*

4-7-4 التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء *26*

4-7-5 التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع *26*

4-8 نشاط غرف المقاصة 26

4-8-1 الشيكات المقدمة للتقاص *26*

4-8-2 الشيكات المعادة (المرتجعة) *27*

4-9 هامش الفائدة 27

4-10 الفروق في أسعار الشراء والبيع للعملات 28

5- السوق المالية **31**

6- الأسعار والقوة الشرائية **32**
6-1 الأسعار 32
6-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية الحيوية 34
6-3 القوة الشرائية 35

7- السياحة **37**
7-1 النشاط الفندقي 37
7-2 السياحة المحلية 38

8- البنية التحتية **39**
8-1 رخص الأبنية 39
8-2 استيراد الإسمنت 40
8-3 تسجيل الشركات 41

9- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية **43**
9-1 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام 43
9-2 الإنتاج 44
9-3 التشغيل 44
9-4 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل من خلال الاقتراض 44
9-5 المبيعات والمنافسة 44

10- الواقع الديموغرافي **45**
10-1 الأسرة الفلسطينية 45

11- التعليم والثقافة **47**
11-1 الخصائص التعليمية للسكان 47
11-2 التعليم العام 48
11-3 استخدام الحاسوب ومطالعة الصحف 49

12- مستويات المعيشة **50**
12-1 المساعدات المقدمة للأسر المحتاجة 50

13- الفلتان الأمني وفوضى السلاح **53**
13-1 الشهداء والجرح 54
13-2 عوائق الحركة والتنقل 55
13-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة 55
13-4 الاعتداءات على الممتلكات وهدم المنازل 55
13-5 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين 55
13-6 الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية 56

قـــائمة الجداول

جدول 1: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة 3
جدول 2: النمو الاقتصادي والعمالة 4
جدول 3: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 5
جدول 4: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات عدة بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 6
جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام 2005–2007 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 7
جدول 6: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 1999–2006 8
جدول 7: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999–2007 9
جدول 8: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة: 1999–2007 10
جدول 9: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة: 1999–2007 11
جدول 10: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: 1999–2007 11
جدول 11: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999–2006 12
جدول 12: عدد العاطلين عن العمل من إجمالي المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة: 1999–2007 12
جدول 13: معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية: 1999–2007 13
جدول 14: معدل البطالة من بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية: 1999–2007 14
جدول 15: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل 1999–2006 15
جدول 15: (تابع): معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية سب مكان العمل 1999–2007 16
جدول 16: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية موزعة حسب القطاعات خلال الربع الثاني من العام 2007 17
جدول 17: عدد إعلانات الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي خلال الربع الثاني من العام 2007 17
جدول 18: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية موزعة حسب التوزيع الجغرافي خلال الربع الثاني من العام 2007 18
جدول 19: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثاني من العام 2007 18
جدول 20: تطور عدد المصارف العاملة وفروعها في فلسطين خلال العام 2007 20
جدول 21: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية حسب الربع للعامين 2006 و2007 21

جدول 22: توزيع ودائع العملاء حسب الربع للعامين 2006 و2007 24
جدول 23: أهم البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف حسب الربع للعامين 2006 و2007 25
جدول 24: مؤشرات أداء المصارف حسب الربع للعامين 2006 و2007 26
جدول 25: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص ونسبة الشيكات المعادة منها حسب الربع للعامين 2006 و2007 27
جدول 26: الفجوة بين سعر الفائدة على القروض والودائع 28
جدول 27: أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي بتاريخ 2007/6/6 28
جدول 28: أسعار صرف الدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي بتاريخ 2007/6/6 29
جدول 29: أسعار صرف اليورو مقابل الشيكل الإسرائيلي بتاريخ 2007/6/6 30
جدول 30: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية 31
جدول 31: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الأول من العام 2007 مقارنة بالربع الرابع من العام 2006 33
جدول 32: متوسط أسعار المستهلك لبعض الأصناف الحيوية من السلع حسب الربع للعامين 2006 و2007 35
جدول 33: تطور القوة الشرائية لكل من الدينار والدولار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس لغاية الربع الأول من العام 2007 36
جدول 34: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحة المرخصة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2004، و2005، و2006، و2007 40
جدول 35: كمية الإسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية للربع الثالث من الأعوام (2003 – 2007) 41
جدول 36: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة حديثاً في الضفة الغربية حسب الهيئة القانونية للعام 2006 والربع الأول من العام 2007 42
جدول 37: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة حديثاً في قطاع غزة حسب الهيئة القانونية للعام 2006 حسب الربع 43
جدول 38: التوزيع النسبي للسكان في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والفئة العمرية 45
جدول 39: معدل الزواج الخام والطلاق الخام في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والسنة 47
جدول 40: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب مستوى التعليم والمنطقة 2006 48
جدول 41: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب مستوى التعليم والمنطقة، 2006 48
جدول 42: إحصاءات حالات وحوادث الفلتان الأمني في قطاع غزة 53
جدول 43: تفاصيل حالات الانفلات الأمني والعنف الداخلي في قطاع غزة خلال النصف الأول للعام 2007 54
جدول 44: تصنيف حالات القتل على خلفية الفلتان الأمني في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة بين 2006/1/1 −2006/11/30 54
جدول 45: عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية حتى نهاية آب 2007 56

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1: تطور إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع للعامين 2006 و2007 20

شكل 2: الاتجاه العام للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية 21

شكل 3: التوظيفات الخارجية للمصارف حسب الربع للعامين 2006 و2007 22

شكل 4: اتجاهات ودائع العملاء حسب الربع للعامين 2006 و2007 23

شكل 5: اتجاهات قيمة الشيكات المقدمة للتقاص حسب الربع للعامين 2006 و2007 27

شكل 6: مؤشر القدس خلال الربعين الأول والثاني من العام 2007 32

شكل 7: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2006، والربع الأول من العام 2007 33

شكل 8: تطور القوة الشرائية لكل من الدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية حسب الربع للأعوام 2004، و2005، و2006، والربع الأول من العام 2007 36

شكل 9: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع للأعوام 2005، و2006، و2007 37

شكل 10: عدد النزلاء في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع للأعوام 2005، و2006، و2007 38

شكل 11: قيمة رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية بالدينار الأردني للعامين 2006 و2007 حسب الربع 41

شكل 12: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من العام 2007 42

شكل 13: نوع الأسر الفلسطينية الخاصة، 2006 46

شكل 14: توزع المدارس في الأراضي الفلسطينية حسب جهة الإشراف، 2007/2006 48

شكل 15: توزع مستخدمي الحاسوب في الأراضي الفلسطينية حسب الهدف من الاستخدام، 2006 49

التعاريف والمصطلحات

باقي الضفة الغربية: الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء الذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلال عام 1967، وجاء التعريف على هذا النحو لأغراض التقديرات الإحصائية، ولصعوبة جمع البيانات المتعلقة بذلك الجزء من القدس بسبب القيود والحواجز الإسرائيلية.

الناتج المحلي الإجمالي: قيمة السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال سنة.

الدخل القومي الإجمالي: يقيس هذا المتغير القيمة الكلية للدخل الأولي المتحقق للمقيمين.

الدخل القومي الإجمالي المتاح: الدخل المتوفر للمقيمين والقابل للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية أو للادخار. ويساوي الدخل القومي الإجمالي مضافا إليه صافي التحويلات الخارجية الجارية.

القوة البشرية: جميع الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين أتموا 15 سنة فأكثر.

العمالة: الأفراد الذين يعملون من داخل القوة العاملة، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين بأجر, والعاملين لحسابهم، بالإضافة إلى العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

البطالة: تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال, وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل, وقاموا بالبحث عنه.

القوة العاملة: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك: هي عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات على أسعار السلع والخدمات المشتراه من قبل المستهلك بين فترة زمنية وأخرى.

متوسط الأجور: تعويضات العاملين / عدد العاملين بأجر.

كثافة المسكن: عدد الأفراد في الغرفة.

معدلات الالتحاق: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الملتحقين فعلا في مؤسسات التعليم العام في مرحلة معينة على مجموع السكان الذين تقع أعمارهم ضمن السن القانونية للالتحاق في تلك المرحلة.

معدل التسرب: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الذين تركوا المدرسة خلال العام الدراسي على مجموع الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي.

معدل الخصوبة الكلي: متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة خلال فترة حياتها الإنجابية.

معدل وفيات الرضع: عدد وفيات الرضع (الذين تقل أعمارهم عن سنة) لكل 1,000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة.

العمر الوسيط: هو العمر الذي يقسم المجتمع المبحوث إلى قسمين متساويين، أي أن نصف النساء اللواتي تزوجن في العام 2004 كانت أعمارهن مساوية للعمر الوسيط أو أقل منه، والنصف الآخر كانت أعمارهن مساوية للعمر الوسيط أو تزيد عنه.

الأسرة: تعرف الأسرة بأنها فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون عادة في مسكن واحد أو جزء منه، ويشتركون في المأكل أو في أي وجه من ترتيبات المعيشة الأخرى.

إنفاق الأسرة: يشمل إنفاق الأسرة النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة، والنقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم, والضرائب والزكاة، والصدقات، والهدايا، والتبرعات، والفوائد على الديون، والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

استهلاك الأسرة: ويتكون من مجموع النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل، والسلع التي يتم استهلاكها من إنتاج الأسرة الذاتي والقيمة التقديرية لبدل الإيجار للمسكن الملك.

معدل الإعالة: عدد المعالين (وتشمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وكبار السن الذين تزيد أعمارهم على 65 سنة) لكل 100 شخص في سن العمل (أي الذين تتراوح أعمارهم بين 15–64 سنة).

معدل الزواج الخام: عدد حالات الزواج لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

معدل الطلاق الخام: عدد حالات الطلاق لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

تمهيـــد

لم تأتِ سنة 2007 بالانفراج الاقتصادي الذي كان متوقعاً، بل على العكس تفاقمت الأحوال سوءاً وتراجعت كل مؤشرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي وذلك بسبب استمرار ممارسات الاحتلال الإسرائيلية التعسفية في القتل والتدمير والحصار وتعطيل حركة انتقال الناس والبضائع. وقد ازداد الوضع سوءاً وبؤساً بعد الأحداث الكارثية في قطاع غزة التي نجم عنها وجود حكومتين منفصلتين عن بعضهما، واحدة انتقالية في الضفة الغربية وأخرى مقالة في قطاع غزة، مما يهدد مجمل المشروع الوطني الفلسطيني بالضياع.

إن رأب الصدع والعودة إلى رحاب الوحدة الوطنية والشرعية الوطنية والبرنامج الوطني هي مهمة عاجلة لا تحتمل أي تأخير أو تباطؤ، فعملية إنقاذ المشروع الوطني تتطلب وجود حكومة قوية تتبنى استراتيجية وطنية شاملة تعمل على إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني ودفعه للسير على طريق النمو المستدام.

ملخص تنفيذي

شهدت الفترة السابقة تراجعاً كبيراً في بعض المؤشرات الاقتصادية، وذلك بسبب استمرار المقاطعة الدولية لحكومة الوحدة الوطنية، والأحداث التي شهدتها غزه والتي انتهت بسيطرة حركة حماس عليها، ومن ثم إقالة الحكومة وتعيين حكومة طوارئ، والتي ترتب عليها إعلان الدول الأوربية انتهاء حالة الحصار في الضفة الغربية فقط. وقد ترافقت مع هذه الأحداث حالة من الانكماش الاقتصادي نتيجة حالة الترقب السياسي.

فبالنسبة للنشاط الاقتصادي: استمر تدهور النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، بحيث تناقص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.2% في الربع الأول 2007 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2006. بالإضافة إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% مقارنة بالربع الرابع 2006. مما زاد في تشوه البنية الهيكلة للاقتصاد، بحيث استمر تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والإنشاءات، في حين زادت مساهمة القطاعات المختصة بالخدمات، وخصوصاً خدمات الإدارة العامة والدفاع والخدمات التجارية.

أما بالنسبة لسوق العمل: انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة إلى 41.2% في الربع الأول من العام 2007 مقارنة بالربع الرابع من العام 2006، كما وتراجعت كل من نسبة مشاركة الذكور والإناث إلى 66.7% و15.2% على التوالي. وتراجع معدل البطالة إلى 21.6% وقد سجلت أعلى نسبة بطالة بين الشباب من الفئات العمرية 15-24 سنه، ترافق ذلك مع زيادة في عدد العاملين إلى 698 ألف عامل. هذا وقد حافظ معدل الأجور اليومية للمستخدمين بأجر على مستواه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (79 و67 شيكل على التوالي)، إلا أنها تراجعت في إسرائيل والمستوطنات إلى 128.5 شيكل. من جهة أخرى ارتفع عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف بـ44 وظيفة، ليبلغ 878 وظيفة في الربع الثاني من العام 2007 مع العلم أن حصة القطاع العام قد تراجعت وذلك بسبب توقف طلب موظفين جدد فيه.

القطاع المصرفي: ازداد عدد الفروع للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بعد أن تم فتح ثلاث فروع جديدة ليبلغ عددها 155 فرعاً، هذا واستمر الارتفاع في إجمالي موجودات/ مطلوبات المصارف في الربع الأول من العام 2007، حيث ارتفع بنسبة 4.3% مقارنة بالربع الرابع من العام السابق. كما وحقق إجمالي الرصيد القائم من التسهيلات الممنوحة ارتفاعاً بنسبة 0.7% ليبلغ 1915.7 مليون دولار. أيضاً، ارتفع حجم التوظيفات الخارجية خلال الربع الأول من العام 2007 بنسبة 4.6% مقارنة بالربع الأخير من العام 2006. هذا وقد سجل إجمالي الودائع ارتفاعاً نسبته 4.6% ليبلغ 4876.6 مليون دولار. من جهة أخرى، استمر التراجع في نشاط غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد حيث تناقص عدد الشيكات إلى 547,498 شيكاً، إلا أن قيمتها حققت ارتفاعاً (1359.6 مليون دولار) خلال الربع الأول من العام 2007.

الفروق في أسعار صرف العملات: تراجعت أسعار صرف كل من الدينار الأردني واليورو والدولار في كل من الأراضي الفلسطينية وفي إسرائيل مقابل الشيكل، وذلك بسبب إقرار التعامل بالشيكل الإسرائيلي في كل من التعاملات التجارية الداخلية والخارجية في إسرائيل. وتعتبر نسبة الفرق في أسعار الصرف للعملات الثلاث في البنوك الإسرائيلية أعلى – الضعف أو أكثر– منها في البنوك الفلسطينية.

السوق المالي: حدث تراجع في أداء بعض المؤشرات في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الثاني من العام 2007،حيث تراجع حجم التداول بنسبة 22.7%، وكذلك انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 7.1%، كما وبلغت القيمة السوقية نحو 2.4 مليار دولار. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد انخفض مقارنة بالربع الأول من العام 2007 حيث بلغ في نهاية الربع الثاني 509.69 نقطة، بانخفاض نسبته 18.2%.

الأسعار والقوة الشرائية: ارتفع معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك مقاساً بالشيكل بنسبة 0.36% في الربع الأول من العام 2007. في المقابل، تراجعت القوة الشرائية للدولار الأمريكي بنسبة 1.39%، وللدينار الأردني بنسبة 1.28%، وذلك بسبب تراجع سعر صرف كل منهما.

القطاع السياحي: انخفض عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2007 ليبلغ 78 فندقاً، وانخفض عدد العاملين بنسبة 3%، في حين ارتفع عدد النزلاء بنسبة 33.2%، كما ارتفعت نسبة إشغال الغرف الفندقية إلى 15.6%.

البنية التحتية: تراجع عدد رخص البناء خلال الربع الأول من العام 2007 بنسبة 62.7% مقارنة بالربع المناظر له من العام 2006، ليصل إلى 1044 رخصة. كما وانخفضت الكمية المستوردة من الإسمنت بنسبة 6%، لتبلغ 317.2 ألف طن. في المقابل ارتفع عدد الشركات الجديدة المسجلة بنسبة 61.7% عن الربع الرابع من العام 2006.

اتجاه أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية: 44.6% من أصحاب المنشآت ومديريها توقعوا أن الأداء العام سيكون أفضل في الشهر اللاحق لشهر آذار، كما ويتوقع 57.1% منهم تحسن الأداء العام للمنشآت خلال الأشهر الستة اللاحقة. توقع 50.3% من أصحاب المنشآت الصناعية تحسن إنتاج المنشآت في شهر نسيان 2007 مقارنة بشهر آذار 2007، كما ويتوقع 67% منهم تحسن الوضع الإنتاجي للمنشآت خلال الأشهر الستة اللاحقة من العام 2007.

الواقع الديموغرافي: تشير التقديرات إلى أن عدد سكان الأراضي الفلسطينية قد يبلغ 4.01 مليون فرد في منتصف العام 2007. حيث اعتمد هذا التقدير على تقدير الزيادة الطبيعية والتي بلغت 3.3%. من جهة أخرى، انخفض معدل المواليد في الأراضي الفلسطينية ليصل إلى 36 مولود لكل ألف من السكان للعام 2007 مقارنة مع 42.7 مولود لكل ألف من السكان للعام 1997.

التعليم: بلغت نسبة الأميين في الأراضي الفلسطينية 6.5% من مجموع السكان في عمر 15 سنه فأكثر، كما أن نسبة انتشار الأمية بين الإناث (10.2%) أكثر من ثلاثة أضعاف انتشارها بين الذكور (2.9%)، وتتركز الأمية بين كبار السن في كلا الجنسين. وقد بلغ عدد المدارس في الأراضي الفلسطينية 2337 مدرسة في العام الدراسي 2007/2006، 75% في الضفة الغربية و25% في قطاع غزة.

الفلتان الأمني: شهدت بداية العام 2007 تصاعداً في ظاهرة الاقتتال الداخلي، وشهد قطاع غزة تصاعداً كبيراً في أحداث الفلتان الأمني وفوضى السلاح والصراعات الداخلية. أما بالنسبة للاعتداءات الإسرائيلية وصلت حالات الاغتيال في النصف الأول من العام 2007 إلى 18 حالة، وبلغ عدد الشهداء 178 شهيدا في نفس الفترة، بالإضافة إلى 834 جريحا فلسطينيا، ولم يسلم الأطفال من هذه العمليات.

1- رؤية المراقب

بدأ العام 2007 بشيء من التفاؤل بخصوص الأزمة السياسية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية جراء المقاطعة الدولية لحكومة السلطة الوطنية، واستمرار الصراع بين حركتي "حماس" و"فتح"، وما نتج عنه من تدهور في الوضع الأمني طوال العام 2006. وقد تولد هذا الشعور بالتفاؤل عندما استجابت حركتا "فتح" و"حماس" لدعوة المملكة العربية السعودية لحضور اجتماع في مكة المكرمة، يهدف إلى تسوية الخلافات بين الحركتين.

أسفر اجتماع مكة في الثامن من شباط عمَّا أصبح يُعرف باسم "اتفاق مكة"، الذي ينص على تأليف حكومة وحدة وطنية من الحركتين وبقية الفصائل والمستقلين، بحيث تعمل على فك الحصار الدولي المفروض على الحكومة الفلسطينية، وعلى إعادة تنظيم الوضع الأمني الداخلي، بما يكفل إنهاء حالة الفوضى الأمنية، واستعادة هيبة القانون، والتفرغ للنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي. وبموجب ذلك الاتفاق ، تم في السابع عشر من آذار تأليف حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عضو "حماس" إسماعيل هنية، وعضوية وزراء من كل الفصائل والمستقلين، مع امتناع الجبهة الشعبية عن المشاركة في الحكومة.

بعد أسابيع قليلة من عُمْر هذه الحكومة الجديدة، تراجعت موجة التفاؤل ليحل محلها شعور من الإحباط والتشاؤم، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أصرتا على إبقاء المقاطعة الدولية على الحكومة الجديدة. وفي الوقت نفسه، لم تتمكن حكومة الوحدة الوطنية من إيجاد الصيغة المناسبة لإنهاء أزمة الموضوع الأمني، إذ بقي الوضع كما كان عليه في السابق، وهو وجود قوتين للأمن في قطاع غزة، واحدة تأخذ مرجعيتها من "فتح" والأخرى من "حماس". وقد أدى الخلاف بين القوتين على السلطة إلى تصادم دموي في الرابع عشر والخامس عشر من حزيران، انتهى بسيطرة حركة "حماس" على الجهاز الأمني في القطاع، بعد معركة تم فيها قتل أو جرح أو طرد كل العناصر الموالية لحركة "فتح" في أجهزة الأمن.

بررت قيادة حركة "حماس" ما قامت به بأنه عمل بوليسي ضروري ضد من سمتهم بفريق متآمر داخل "فتح"، يعمل وفق الأجندات الأمريكية–الإسرائيلية، وأن ذلك العمل لم يكن موجهاً ضد حركة "فتح"، أو رئيس السلطة الوطنية، وأنها مستعدة للحوار مع الفرقاء كافة من أجل استعادة حكومة الوحدة الوطنية. أما رئيس السلطة الوطنية، فقد اعتبر ما قامت به "حماس" انقلاباً على الشرعية الفلسطينية، فقام على الفور بإقالة حكومة الوحدة الوطنية، وأعلن في السابع عشر من حزيران تأليف حكومة طوارئ برئاسة وزير المالية في حكومة الوحدة الوطنية، الدكتور سلام فياض. كما أعلن رفضه إجراء أي حوار مع "حماس" إلا بعد أن تتراجع عن كل ما قامت به، وبعد أن تقوم بتسليم زمام السلطة الأمنية في القطاع للسلطة الوطنية. وبدورها، رفضت قيادة حركة "حماس" إقالة الحكومة، معتبرة أن حكومة الطوارئ غير شرعية.

اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات الاتحاد الأوروبي وكثير من الدول العربية والأجنبية بحكومة الطوارئ، وأعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إنهاء حالة الحصار المالي المفروض على الحكومة الفلسطينية، كما ابتدأت الحكومة الإسرائيلية في تحويل مستحقات الضرائب الفلسطينية المحتجزة عندها لتلك الحكومة.

نشأ عن هذا الوضع وجود حكومتين، واحدة في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة، وهو وضع بالغ الخطورة، واستمراره يعني:

- ✧ تعزيز الانفصال الجغرافي المفروض من الاحتلال الإسرائيلي بين الضفة والقطاع بانفصال سياسي.
- ✧ تغليب التناقض الثانوي بين "فتح" و"حماس" على التناقض الرئيسي بين الشعب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي.

من الواضح أن استمرار هذا الوضع سيقود إلى تقويض دعائم المشروع الوطني الفلسطيني بشكل كامل. ولهذا، يعيش الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية والشتات في حالة من القلق وخيبة الأمل من قياداته السياسية، وغالبيته العظمى غير قادرة على فهم مبررات هذا الصراع على سلطة وهمية، بينما توجد السلطة الحقيقية بيد الاحتلال الإسرائيلي، الذي يمارس في كل ساعة أبشع أنواع الإرهاب والعنف والاغتيال والحصار والإغلاق، ويشل حركة الأشخاص والبضائع، في الوقت نفسه الذي يستمر فيه في توسيع المستوطنات وبناء الجدار العنصري العازل. وقد أدت سياسة القمع الإسرائيلية إلى استشهاد أكثر من 660 فلسطينياً في العام 2006، وهو عدد يفوق ثلاثة أضعاف شهداء سنة 2005. وبلغ عدد الشهداء في النصف الأول من العام (2007) 178 شهيداً، كما بلغ عدد الجرحى 843 جريحاً، منهم 128 طفلاً. وقد رصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية إقامة الجيش الإسرائيلي 2444 حاجزاً عسكرياً مفاجئاً خلال الفترة نفسها.

من الطبيعي أن تقود هذه الأوضاع إلى انكماش في النشاط الاقتصادي. ويكفي أن ندرك أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد تدنى في العام 2006 إلى 1129.1 دولار؛ أي ما يعادل 88% مما كان عليه قبل سنة، و70% مما كان عليه العام 1999. وتشير التقديرات الأولية للنشاط الاقتصادي في الربع الأول من العام 2007 إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد يتراجع إلى أقل من 1000 دولار. كذلك فإن معدل البطالة ازداد عن العام الماضي، ووصل إلى 23.6% في نهاية العام 2006، وهو ضعف ما كان عليه العام 1999. ومن الطبيعي أن تقود هذه الانتكاسات المستمرة في النشاط الاقتصادي إلى انتشار الفقر، حتى أن هناك تقديرات تشير إلى أن أكثر من 60% من السكان أصبحوا يعيشون في مستوى أدنى من خط الفقر.

بشكل عام، يمكن القول إن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كان في الربع الأول من العام 2007 في وضع اقتصاد محاصر، أنهكته ممارسات القمع الإسرائيلية، ومزقته أجواء الصراع السياسي والاقتتال الداخلي. وقد قاد كل ذلك إلى تفاقم المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص، إذ ارتفعت درجة مخاطر الاستثمار إلى حدود عالية غير مسبوقة، دفعت بعض المنشآت الاقتصادية إلى النزوح إلى البلدان المجاورة. وإذا أضفنا إلى ذلك استمرار ظاهرة تحول بعض المنشآت الصناعية إلى منشآت تجارية للاستيراد نتيجة إغراق الأسواق الفلسطينية بالسلع الآسيوية الرخيصة، فإننا ندرك أننا أمام خطر يهدد قاعدة الإنتاج الفلسطيني.

من الواضح أن وقف هذا التدهور على الأمد القصير يتطلب إجراءات غير مسبوقة ينهض بعبئها الأكبر القطاع العام، بشكل يتم فيه حقن النشاط الاقتصادي بجرعات كبيرة من الاستثمار، التي تعيد للنشاط الاقتصادي بعض عافيته، وتقلص من درجة مخاطر الاستثمار الخاص، حتى يستعيد القطاع الخاص جزءاً من ثقته المفقودة. أما على الأمد البعيد، فالوضع الاقتصادي لا يمكن أن يتحسن بشكل جذري ومستدام، إلا إذا حدث تغير جذري في مجمل الوضع السياسي. هذا التغيير يجب أن يسير على طريق وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي، وفتح الطريق أمام قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وفق قرارات الأمم المتحدة. أما على المستوى الفلسطيني المحلي، فلا بد من ترتيب أوضاع الجبهة الفلسطينية الداخلية، والإسراع في إنهاء الوضع الشاذ لوجود حكومتين، واحدة في الضفة وأخرى في القطاع، حتى تتمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من تبني برنامج إنقاذ اقتصادي يرتكز على الأولويات التالية:

- ✧ دراسة كل أبعاد التجربة الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام 1994، واستخلاص الدروس والعبر التي تساعد على صياغة مشروع وطني واقعي جديد للتنمية.
- ✧ مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة بمشاريع مرتبطة عضوياً بأولويات المشروع الوطني للتنمية.
- ✧ الانفتاح على الأسواق العربية والأجنبية، والتخلص التدريجي من الاعتماد الكلي على السوق الإسرائيلية.

2- النشاط الاقتصادي

في الوقت الذي تمر فيه المنطقة العربية للسنة الثالثة بمرحلة نمو اقتصادي بمعدلات عالية نسبياً، وذلك بفضل الارتفاع الهائل في عائدات النفط، استمر تراجع النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية للسنة الثانية على التوالي، نتيجة الممارسات الإسرائيلية القمعية، وتدهور الأوضاع الأمنية. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا التراجع المستمر إلى انخفاض كبير في مستوى معيشة الفرد الفلسطيني بالنسبة إلى مستوى معيشة الفرد في البلدان المجاورة. ويظهر هذا الانخفاض الخطير في جدول 1، فعند حساب نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من متوسط دخل الفرد في أربعة بلدان مجاورة، نرى أنه في العام 1995 كان ذلك المتوسط أقل من المتوسط في بلد واحد، ومساوياً لبلد واحد تقريباً، وأعلى من المتوسط في بلدين، أما في العام 2006، فقد أصبح أقل من المتوسط في البلدان الأربعة، وبلغت معدلات الانخفاض معدلات كبيرة جداً. يكفي أن نلاحظ أنه بينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني سنة 1995 يساوي تقريباً متوسط دخل الفرد في الأردن، تراجع العام 2006 ليصل إلى أقل من نصف دخل الفرد الأردني.

جدول 1: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من
متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة (%)

الدولة	1995	2006
مصر	1.68	0.91
الأردن	0.96	0.46
سوريا	1.84	0.78
إسرائيل	0.11	0.06

المصدر: النسب لعام 1995 مأخوذة من UNCTAD/GDS/SEU الصادر في 30 حزيران 1998، والنسب الخاصة بسنة 2006 محسوبة من إحصائيات البنك الدولي.

ويأتي هذا الانخفاض على خلفية تطورات سياسية-اقتصادية توالت على الوضع الفلسطيني منذ قيام السلطة الوطنية العام 1994. فمن المعروف أن التحدي الكبير الذي واجهته السلطة الوطنية الفلسطينية عندما تأسست العام 1994 كان الإرث الاقتصادي للاحتلال، الذي تمثل في سيطرة إسرائيل على جزء مهم من الموارد الطبيعية (الأرض والماء)، واعتماد الاقتصاد الفلسطيني المفرط على مصادر الدخل الخارجية (دخل العمال في إسرائيل والمستوطنات، ودخل العاملين في بلدان الخليج)، والاختلالات القطاعية (الانخفاض الكبير لمساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي)، والاعتماد الكلي على إسرائيل في التصدير والاستيراد ومن خلالها، وتدني مستوى الاستثمار الإنتاجي ومستوى الخدمات الاجتماعية.

ومن المعروف أيضاً، أن الإنجازات التي حققتها السلطة الوطنية في فترة الحكم الذاتي المحدود (1994-2000) على طريق تفكيك إرث اقتصاد الاحتلال كان جزئياً وضعيفاً لأسباب تتعلق بإسرائيل، وعدم التزامها بتطبيق الاتفاقات التي أبرمتها مع الفلسطينيين، ولأسباب أخرى تتعلق ببنية السلطة، وعدم قدرتها على تأسيس بيروقراطية عقلانية بعيدة عن الفساد، وقادرة على صياغة برنامج وطني شامل لإعادة الإعمار والتنمية.

ومع ذلك، فقد أسهمت إنجازات السلطة الجزئية في ترميم بعض المرافق المهمة للبنى التحتية، وفي توسيع مجالات الخدمات الاجتماعية، وفي تشجيع رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج على الاستثمار، وبخاصة في قطاعات الاتصالات، والإنشاءات، والسياحة، والخدمات.

ثم توقفت معظم تلك الإنجازات بسبب الممارسات الإسرائيلية القمعية التي رافقت انتفاضة الأقصى، التي اندلعت في أواخر تشرين الأول من العام 2000، وتكللت بإعادة الاحتلال المباشر للضفة الغربية. وقد شهد العامان 2001 و2002 تراجعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، بسبب ممارسات الجيش الإسرائيلي في الاجتياحات، والإغلاقات، وأعمال القتل، وهدم البيوت والممتلكات، ومنع التجول الذي كان أحياناً يستمر في مدن نابلس، وجنين، وطولكرم، أسابيع طويلة.

توقف هذا التراجع بعض الشيء في نهاية العام 2003، وسجل العامان 2004 و2005 معدلات نمو عالية (انظر جدول 2)، وكان من المتوقع استمرار ذلك النمو بشكل يستعيد فيه النشاط الاقتصادي عافيته التي كان عليها في العام 1999، ولكن الذي حصل هو أن العام 2006 شهد تراجعاً حاداً، بسبب توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات المقاصة (الإيرادات الضريبية والجمركية التي تجبيها الحكومة الإسرائيلية نيابة عن السلطة)، ما أدى إلى حرمان موظفي القطاع العام من استلام رواتبهم الشهرية لشهور عدة، إضافة إلى المقاطعة الدولية التي منعت البنوك من تحويل المساعدات العربية والدولية إلى وزارة المالية الفلسطينية. كان التراجع حاداً بشكل انخفض فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 11.9% عما كان عليه العام 2005، وبذلك يكون قد تدنى إلى 70% من مستواه العام 1999.

جدول 2: النمو الاقتصادي والعمالة*

المؤشر	1999	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	4,511.7	3,838.9	4,165.3	4,247.7	4,502.6	4,107.0	3674.00
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	1,612.3	1,191.3	1,272.3	1,246.2	1,281.	1,129.	989.6
معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.ج (%)	**4.3	(8.5)	6.8	(2.1)	2.8	(11.9)	(12.3)
معدل البطالة عن العمل (%)	11.8	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	

المصدر: بيانات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للأعوام 2002–2006 والربع الأول من العام 2007 هي أولية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وعرضة للتنقيح والتعديل، وهي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 1997. أما أرقام العام 2007، فهي أربعة أضعاف التقديرات الأولية للربع الأول من السنة.

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

** معدل النمو للعام 1999 هو بالنسبة للعام 1998.

وقد أدى هذا التراجع في النشاط الاقتصادي –مع امتناع إسرائيل عن دفع مستحقات المقاصة– إلى عجز كبير في موازنة السلطة، نجم عنه عدم تمكنها من دفع حوالي نصف أجور موظفي القطاع العام، وتخفيض الإنفاق الحكومي على المرافق الاجتماعية المهمة. ومن الطبيعي أن يعكس هذا التراجع الهائل في النشاط الاقتصادي الصفات المميزة لاقتصاد البلدان التي تعاني من الصراعات والأزمات وعدم الاستقرار لمدة طويلة، ومن أهم هذه الصفات:

- ارتفاع نسبة البطالة والفقر لمعدلات عالية تهدد ترابط النسيج الاجتماعي.
- حدوث تشويه في بنية الاقتصاد الهيكلية باتجاه انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) التي تلبي الحاجات الأساسية، وحدوث تحول في القاعدة الصناعية لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية والمتدنية الأجور.
- انتقال الكثير من العمال من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم.
- لجوء بعض أصحاب الشركات إلى نقل منشآتهم إلى البلدان المجاورة، ولجوء آخرين إلى الاستثمار في الخارج.
- ازدياد سوء توزيع الدخل والاستهلاك لصالح الأغنياء، وازدياد عمليات التهميش والإقصاء.

جدول 3: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة

المؤشر	1999	2002	2003	2004	2005	2006	الربع الأول 2007
الناتج المحلي الإجمالي- بالأسعار الثابتة (مليون دولار)*	4,511.7	3,838.9	4,165.3	4,247.7	4,502.6	4,107.0	918.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي- بالأسعار الثابتة (دولار)*	1,612.3	1,191.3	1,272.3	1,246.2	61,281.	21,129.	247.4
الإنفاق الاستهلاكي النهائي (مليون دولار)*	5,327.8	4,960.5	5,376.3	-	-	-	-
الاستثمار الكلي (مليون دولار)*	2,081.2	677.9	1,127.2	-	-	-	-
الإنفاق الحكومي (مليون دولار)*	1,010.6	1,168.6	1,128.2	-	-	-	-
صافي التجارة الخارجية (مليون دولار)				(1843)			
إجمالي الواردات (مليون دولار)				2292			
إجمالي الصادرات (مليون دولار)				449			
الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)*	5,285.6	4,085.6	4,499.1	-	-	-	-
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي-بالأسعار الثابتة (دولار)*	1,888.9	1,267.8	1,374.3	-	-	-	-
عدد العاملين (ألف شخص)	588.3	487.1	590.7	604	633	666	698
العاملون في الاقتصاد المحلي (ألف شخص)	453.6	436.9	533.4	550	570.3	602.1	629.6
العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي (ألف شخص)	134.7	50.2	57.3	54	62.6	63.9	68.4
نسبة المشاركة في القوى العاملة (%)	41.6	38.1	40.4	40.5	40.7	41.3	41.2
معدل البطالة (%) – حسب تعريف منظمة العمل الدولية	11.8	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.6
معدل التضخم (%)- مقاساً بالشيكل الإسرائيلي	5.54	5.7	4.4	3	3.471	3.76	3.6
نسبة الفقراء من إجمالي السكان (%)	21	60	72	61	-	-	-
الإيرادات العامة (مليون دولار)	901.2	335.34	747.69	947.0	1208.58	352.34	
النفقات العامة (مليون دولار)	1194.33	1249.5	1513.0	1764.21	1924.70	1727.57	
الفائض (العجز) في الموازنة قبل الدعم (مليون دولار)	(293.12)	(914.16)	(765.31)	(817.21)	(716.12)	(1375.23)	
الفائض (العجز) في الموازنة بعد الدعم (مليون دولار)	(58.12)	(212.16)	(247.31)	(202.21)	(367.59)	(653.52)	
المساعدات الخارجة الفعلية المقدمة (مليون دولار)	523.9	966.1	1045.5	925	955	750.3	
الدين العام (مليون دولار)*	286.62	950.0	1,552	1,706	1,818	1,824	
الودائع في المصارف (مليون دولار)	2832	3430.1	3624.39	3957.76	4,190.2	4,202.5	4876.6
التسهيلات الائتمانية من المصارف (مليون دولار)	1005.46	950.25	1065.70	1420.33	1,91.4	1,903.4	1915.7

ملاحظة: الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

تم تحديث البيانات المتعلقة بالسنوات 2003 و2004 و2005 و2006 بناء على آخر تحديث لبيانات وزارة المالية. وتمثل البيانات الخاصة بالعام 2006 رصيد الدين العام نهاية الربع الثاني للعام 2006.

(*) تعني أن البيانات للأعوام 2002-2006 والربع الأول من العام 2007 هي أولية وعرضة للتنقيح والتعديل وهي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 1997.

بدأت هذه الصفات بالظهور بدرجات متفاوتة منذ مطلع العام 2001، ومن ثم بدأت بالتلاشي في العامين 2004 و2005 عندما استعاد الاقتصاد قدرته على النمو، لتعود وتظهر بسرعة العام 2006، وبخاصة في الربع الرابع، بعد أن أخذ الصراع بين حركتي "فتح" و"حماس" يُضاعِف من أوضاع عدم الاستقرار الموجودة أصلاً بسبب ظروف الاحتلال، وبعد الإضراب الذي قام به قطاع كبير من موظفي السلطة احتجاجاً على عدم دفع رواتبهم.

ويظهر الإعلان الصحافي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية للربع الأول من العام 2007، مدى تدهور المؤشرات الاقتصادية الذي حصل في الربع الأول من العام 2007، مقارنة بالأرباع الخاصة بالعام 2006، حيث أن:

- ✧ الناتج المحلي الإجمالي تناقص بنسبة 4.2% في الربع الأول من العام 2007، وذلك مقارنة مع الربع الرابع من العام 2006، في حين سجل تراجعاً عن الربع المناظر من العام 2006 بلغ 13.4%.
- ✧ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تناقص بنسبة 5% في الربع الأول من العام 2007، وذلك مقارنة مع الربع من العام 2006، في حين سجل تراجعاً عن الربع المناظر من العام 2006 بلغ 15.9%.

أما التشويه الحاصل في البنية الهيكلية للاقتصاد، فإنه يتجلى في تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والإنشاءات، وتقدم القطاعات المختصة بالخدمات، وبخاصة خدمات الإدارة العامة والدفاع والخدمات التجارية (انظر جدول 4).

جدول 4: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات عدة بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (%)

النشاط الاقتصادي	1999	2002	2003	2004	*2005	**2006
الزراعة وصيد الأسماك	**10.4**	**9.9**	**10.1**	**7.5**	**6.9**	**8.1**
التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه والكهرباء	**14.5**	**15.2**	**11.8**	**13.2**	**12.5**	**12.9**
التعدين واستغلال المحاجر	0.8	0.9	0.4	0.4	0.4	0.4
الصناعة التحويلية	12.6	12.9	9.2	11.2	10.6	10.8
إمدادات المياه والكهرباء	1.1	1.4	2.2	1.6	1.5	1.7
الإنشـــاءات	**13.7**	**2.3**	**3.5**	**2.4**	**2.7**	**2.5**
تجارة الجملة والتجزئة	**11.0**	**10.9**	**9.1**	**8.5**	**8.3**	**9.3**
النقل والتخزين والاتصالات	**5.1**	**9.9**	**9.1**	**10.5**	**10.2**	**11.3**
الوساطة المالية	**3.7**	**3.8**	**3.4**	**4**	**4.2**	**4.5**
الخدمـــات	**19.5**	**22.8**	**23.4**	**24.6**	**24.4**	**22.9**
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	8.9	11.1	11.0	10.1	9.9	10.9
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	0.6	0.8	0.9	1	1.0	1.1
المطاعم والفنادق	1.3	0.2	0.5	1.5	1.5	1.6
التعليـــم	5.8	7.4	8.2	7.6	7.6	6.2
الصحة والعمل الاجتماعي	2.9	3.3	2.8	4.4	4.4	3.1
الإدارة العامة والدفاع	**11.0**	**13.6**	**15.5**	17.3	**17.7**	**13.5**
الخدمات المنزلية	**0.2**	**0.2**	**0.2**	0.2	**0.2**	**0.2**
الشركات المملوكة للقطاع العام	**3.5**	**3.7**	**2.0**	-	**-**	**-**
ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاصة بصورة غير مباشرة	-2.8	-2.8	-2.9	-2.9	-3.1	-3.3
زائد: الرسوم الجمركية	4.6	4.8	3.5	6.5	6.1	6.9
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	5.6	5.7	11.3	8.2	9.9	11.2
الناتج المحلي الإجمالي	100	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الناتج المحلي الإجمالي (القيمة بالمليون دولار)	**4,511.7**	**3,838.9**	**4,165.3**	**4,247.7**	**4,502.6**	**4,107.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.

** التنقيح الأول.

* التنقيح الثاني.

تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام في الفترة 2004–2006 على أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة العقارية الإيجارية والتجارية، والتعليم، والمطاعم والفنادق.

ويقدم جدول 5 صورة تفصيلية عن الفرق بين مساهمات القطاعات المختلفة بين العامين 2005 و2006 والتغير الحاصل بين الأرباع الأربعة للعامين 2005 و2006 والربع الأول من العام 2007.

جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام 2005-2007 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (%)

النشاط الاقتصادي	2005				2006				2007
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول***	الربع الثاني***	الربع الثالث***	الربع الرابع**	الربع الأول*
الزراعة وصيد الأسماك	6.0	7.7	7.3	6.7	5.9	7.3	7.0	12.7	8.5
التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	13.3	12.7	12.4	11.7	11.1	12.3	14.0	14.5	13.7
التعدين واستغلال المحاجر	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5
الصناعة التحويلية	11.3	10.7	10.5	9.9	9.3	10.3	11.7	12.1	11.4
إمدادات المياه والكهرباء	1.6	1.6	1.5	1.4	1.4	1.6	1.8	1.9	1.8
الإنشاءات	2.2	3.0	2.8	2.5	2.6	2.6	2.6	2.4	2.9
تجارة الجملة والتجزئة	7.7	8.4	8.8	8.2	8.7	8.8	10.1	9.7	11.2
النقل والتخزين والاتصالات	10.8	10.3	9.8	10.1	11.4	10.7	11.4	12.0	13.7
الوساطة المالية	3.9	4.1	4.2	4.5	4.4	4.3	4.6	4.9	5.1
الخدمات	24.5	23.5	24.6	25.1	24.2	24.3	22.6	20.2	18.9
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	10.1	9.8	10.4	9.5	10.2	10.1	11.9	11.5	8.3
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.0	0.9	1.0	0.9	1.0	1.0	1.0	1.2	1.2
المطاعم والفنادق	1.7	1.4	1.4	1.6	1.6	2.1	1.4	1.4	1.9
التعليم	7.3	7.3	7.8	8.0	7.6	7.4	5.6	4.0	4.9
الصحة والعمل الاجتماعي	4.4	4.1	4.0	5.1	3.8	3.7	2.7	2.1	2.6
الإدارة العامة والدفاع	16.3	16.0	18.0	20.2	15.6	14.2	13.6	10.2	11.7
الخدمات المنزلية	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3
ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاصة بصورة غير مباشرة	-3.0	-3.1	-3.0	-3.1	-3.2	-3.2	-3.5	-3.7	-3.7
زائد: الرسوم الجمركية	5.6	5.9	6.5	6.6	5.9	6.5	7.5	8.0	8.4
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	12.5	11.3	8.4	7.3	13.2	12.0	9.9	8.9	9.3
الناتج المحلي الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الناتج المحلي الإجمالي (القيمة بالمليون دولار)	1,086.6	1,117.2	1,157.0	1,141.8	1,060.6	1,071.8	1,016.0	958.6	918.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007، الإعلان الصحافي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الأول 2007)، رام الله- فلسطين.

* تقديرات أولية (الإصدار الأول).

** التنقيح الأول.

*** التنقيح الثاني.

ويظهر واضحاً تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية كالزراعة، والصناعة التحولية، وتزايد مساهمة الفروع المختلفة لقطاع الخدمات.

3- سوق العمل

من المعروف أن سوق العمل الفلسطينية عانت من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب طوال سنوات الاحتلال، إذ أن حجم العمالة كان يزداد باستمرار وفق معدلات عالية تتجاوز قدرة السوق المحلية على الاستيعاب. وطوال عقدي السبعينيات والثمانينيات، كان يتم استيعاب ذلك الفائض في سوق العمل الإسرائيلية وأسواق العمل في بلدان الخليج العربي.

تغير الوضع بشكل جذري منذ مطلع التسعينيات، فمع حرب الخليج العام 1990، ترك معظم الفلسطينيين الكويت، وعاد قسم كبير منهم إلى الضفة والقطاع، كما أن إسرائيل أخذت في تقليص عدد العمال الفلسطينيين الذين كانت تسمح لهم بالعمل داخل الخط الأخضر وفي المستوطنات.

في سنوات 1994-2000، جرت عملية تكييف محدودة في سوق العمل، حيث أخذ القطاع العام يتوسع ويستوعب جزءاً من العمالة، كما أن مشاريع إعادة الإعمار قد شجعت القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بشكل زاد من قدرته على توظيف العمالة. ويُضاف إلى ذلك أن إسرائيل سمحت في بعض السنوات (1998، 1999، 2000) لمزيد من العمال الفلسطينيين بالعمل داخل الخط الأخضر.

مع اندلاع انتفاضة الأقصى توقفت عملية التكييف المحدودة في سوق العمل، وتفاقمت مشكلة عدم التوازن، بسبب التقلص الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي، نتيجة لممارسات الجيش الإسرائيلي في الحصار والإغلاق وبناء الجدار العنصري العازل، وتقييد حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة والقطاع وبين بلدانها وقراها.

يظهر في جدول 6 أن معدل تزايد القوة البشرية في السنوات السبع الماضية كان أعلى من معدل تزايد القوة العاملة، وهذا يدل على أن نسبة المشاركة كانت في تناقص. كما يشير الجدول إلى أن معدل تزايد القوة العاملة كان أعلى من معدل تزايد العاملين، وهذا يدل على أن معدل البطالة كان في تزايد (11.4 متوسط التزايد السنوي)، كذلك نلاحظ أن معدل زيادة التوظيف في القطاع العام زاد عن مثيله في القطاع الخاص.

فيما يلي سنعرض بشيء من التفصيل أوضاع سوق العمل، حيث نقارن ما كان عليه الوضع قبيل الانتفاضة (الربع الأول من العام 2000) مع الوضع الحالي (الربع الأول من العام 2007)، كما نقارن بين الأخير والربع الذي سبقه؛ أي الربع الرابع من العام 2006. وبذلك يتسنى لنا فحص اتجاه التغيرات الحاصلة في سوق العمل على الأمدين الطويل والقصير.

جدول 6: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 1999-2006

المؤشر	1999	2002	2003	2004	2005	2006
القوى البشرية (15 عاماً فأكثر) (بالألف)	1604.0	1822.0	1881.0	1954.0	2031.0	2111.0
القوى العاملة (العاملون والعاطلون) (بالألف)	667.0	694.0	758.0	790.0	827.0	872.0
عدد العاملين (بالألف)	588.0	477.0	564.0	578.0	633.0	666.0
نسبة العاملين في القطاع الخاص (%)	59.0	66.1	69.6	68.8	67.1	66.7
نسبة العاملين في القطاع العام (%)	18.0	23.6	20.7	22.5	23.0	23.7
نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات (%)	23.0	10.3	9.7	8.7	9.9	9.6
نسبة البطالة (%)	11.8	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2006.

1-3 القوى العاملة ونسبة المشاركة

من المعروف أن نسبة القوى العاملة المشاركة (مجموع العاملين والعاطلين عن العمل مقسوماً على مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر) قد حققت زيادة مهمة في مطلع التسعينيات، فبعد أن كان متوسطها في الثمانينيات 40%، وصلت العام 1993 إلى 44%، ولكن عدم قدرة السوق المحلية على الاستيعاب أدى إلى انسحاب الكثيرين من سوق العمل، فتدنت نسبة المشاركة في أواخر التسعينيات، وبعد ارتفاع بسيط وصلت إلى 41.5% العام 2000. وعادت النسبة إلى التراجع في سنوات الانتفاضة حتى وصلت إلى 38.1% العام 2003، ومن ثم استعادت بعض الارتفاع في العامين 2004 و2005. أما في الربع الأول من العام 2007، فقد بلغت 41.2%، وهي أعلى مما كانت عليه في الربع نفسه من العام 2006، إذ بلغت في ذلك الحين 40%، إلا أنها أقل مما كانت عليه قبل الانتفاضة، (انظر جدول 7). ومع ذلك، فإن تزايد السكان في السنوات السبع قد غطى على هذا التراجع، ولذلك فإننا نجد أن عدد العاملين الآن زاد على مثيله قبل الانتفاضة، فأصبح 666 ألف عامل في نهاية العام 2006، بعد أن كان عدد العاملين 597 ألفاً العام 2000.

جدول 7: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999-2007 (%)

المنطقة والجنس	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	Q1/2000	Q1/2006	Q4/2006	Q1/2007
كلا الجنسين												
الضفة الغربية	43.4	43.6	41.5	40.0	41.8	42.5	42.9	44.1	42.1	42.5	45.7	42.7
قطاع غزة	38.0	37.5	33.3	34.4	37.5	36.4	36.7	36.1	38.2	35.3	38.0	38.3
الأراضي الفلسطينية	**41.6**	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	40.8	40.0	43.0	41.2
ذكور												
الضفة الغربية	72.4	73.0	70.5	67.1	68.5	68.7	69.5	69.8	71.5	68.4	69.7	67.5
قطاع غزة	67.4	64.2	59.4	62.2	65.4	63.5	63.9	63.7	66.1	63.7	64.8	65.4
الأراضي الفلسطينية	70.7	70.1	66.8	65.4	67.5	66.9	67.6	67.7	69.7	66.8	68.0	66.7
إناث												
الضفة الغربية	14.1	13.8	12.0	12.4	14.7	15.9	15.8	17.9	12.5	16.0	21.2	17.5
قطاع غزة	8.8	10.6	7.1	6.5	9.2	**9.1**	9.0	8.1	10.3	6.5	10.8	10.8
الأراضي الفلسطينية	12.3	12.7	10.3	10.4	12.8	13.5	13.4	14.5	11.7	12.7	17.5	15.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2007.

وقد صاحب هذا التغيير الديناميات التكيّفية التالية:

- ✧ حدث تغير مهم بالنسبة لجنس العاملين، فبينما نجد أن نسبة مشاركة الذكور في الوقت الحاضر أقل مما كانت عليه قبل الانتفاضة، فإن نسبة مشاركة الإناث قد زادت. وهذا يعود بشكل كلي إلى الضفة الغربية (النسبة في قطاع غزة تناقصت) حيث أن النساء أخذن بالدخول في سوق العمل لتعويض خسارة الدخل التي لحقت بذويهن من الرجال، (انظر جدول 7).
- ✧ حدث تغير آخر بالنسبة للحالة العملية للعامل، فمن الواضح في جدول 8 أن نسبة العاملين في منشآت يملكونها أو يملكون جزءاً منها ولا يستخدمون أحداً بأجر، قد ارتفعت بشكل ملحوظ، وصاحب ذلك انخفاض في نسبة المستخدمين بأجر.

- حدث تغير بالنسبة لتوزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، فإذا قارنا بين مساهمات القطاعات قبل الانتفاضة والوقت الحاضر، نجد ارتفاعاً كبيراً في مساهمة قطاع الخدمات، وارتفاعاً طفيفاً في مساهمة قطاع الزراعة، بينما نجد أن مساهمة قطاع البناء والتشييد قد انخفضت تقريباً إلى نصف قيمتها قبل الانتفاضة، كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحولية، (انظر جدول 9).

جدول 8: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة: 1999-2007 (%)

المنطقة والحالة العملية	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	Q1/2000	Q1/2006	Q4/2006	Q1/2007
الضفة الغربية												
صاحب عمل	6.6	5.1	4.6	4.1	4.1	5.0	5.0	4.7	6.0	4.8	4.4	3.4
يعمل لحسابه	18.6	20.6	25.6	27.8	29.3	28.1	27.6	27.0	19.6	28.5	24.5	26.9
مستخدم بأجر	66.5	64.7	60.1	57.5	55.3	55.1	56.4	55.7	66.8	57.4	53.7	59.0
عضو أسرة غير مدفوع	8.3	9.6	9.7	10.6	11.3	11.8	11.0	12.6	7.6	9.3	17.4	10.7
قطاع غزة												
صاحب عمل	2.8	3.3	5.0	2.6	2.2	1.9	2.6	4.2	3.1	2.5	7.2	4.1
يعمل لحسابه	19.1	17.2	19.5	24.3	24.5	22.2	22.4	19.4	20.0	21.5	15.6	19.9
مستخدم بأجر	71.1	69.5	67.7	63.6	61.7	66.5	67.1	69.6	68.8	71.0	67.3	65.8
عضو أسرة غير مدفوع	7.0	10.0	7.8	9.5	11.6	9.4	7.9	19.8	8.1	5.0	9.9	10.2
الأراضي الفلسطينية												
صاحب عمل	5.5	4.6	4.7	3.7	3.5	4.1	4.3	4.6	5.1	4.2	5.2	3.6
يعمل لحسابه	18.7	19.6	24.0	26.8	27.8	26.5	26.1	25.0	19.7	26.6	22.2	24.9
مستخدم بأجر	67.8	66.1	62.1	59.2	57.2	58.3	59.5	59.3	67.4	61.1	57.2	61.0
عضو أسرة غير مدفوع	8.0	9.7	9.2	10.3	11.5	11.1	10.1	11.1	7.8	8.1	15.4	10.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2007.

ومن المعروف أن هذه التغيرات كانت بسبب أوضاع الحصار والإغلاقات التي حصلت في الفترة بين 2001-2004. ويظهر في جدول 9 بدء تراجعها في العام 2005، ومن الواضح أن التراجع في الضفة الغربية حصل بوتيرة أسرع مما هو عليه في قطاع غزة.

جدول 9: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة: 1999-2007 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	Q1/ 2000	Q1/ 2006	Q4/ 2006	Q1/ 2007
الأراضي الفلسطينية												
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	12.6	13.7	11.7	14.9	15.7	15.9	14.6	16.1	10.7	14.3	21.5	14.7
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	15.5	14.3	13.9	12.9	12.5	12.7	13.0	12.4	15.4	13.2	12.2	12.5
البناء والتشييد	22.1	19.7	14.5	10.9	13.1	11.7	12.9	11.1	24.3	13.6	9.5	10.7
الخدمات والفروع الأخرى	28.1	29.9	34.6	35.7	32.8	34.9	34.4	35.5	24.9	30.8	34.4	36.7
الضفة الغربية												
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	11.5	12.5	12.1	14.1	14.9	16.9	15.7	17.8	16.9	10.1	24.1	15.3
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	16.5	15.4	15.5	14.5	14.0	14.0	14.8	14.6	12.1	7.3	14.2	14.8
البناء والتشييد	23.9	22.2	18.2	12.7	14.3	13.0	14.4	12.9	14.7	8.3	11.1	12.8
الخدمات والفروع الأخرى	24.7	25.5	28.0	31.1	29.4	29.5	28.5	29.0	38.5	51.8	27.7	30.9
قطاع غزة												
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	15.2	16.5	11.6	16.6	17.4	13.4	11.7	11.1	12.6	13.2	14.1	13.3
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13.1	11.5	9.7	8.9	9.2	9.1	8.3	6.3	14.4	11.6	6.3	7.1
البناء والتشييد	17.8	13.5	4.4	6.3	10.4	8.2	9.3	6.0	21.4	12.2	4.9	5.6
الخدمات والفروع الأخرى	36.5	41.0	53.3	47.6	40.9	49.1	49.4	53.7	29.0	36.5	53.4	50.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2007، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 1999-2007.

من الطبيعي أن تقود هذه التغييرات التكيفية إلى تغيير في توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية بين الضفة والقطاع، وبخاصة أن أوضاع الانتفاضة كانت مختلفة بينهما، وبالتالي كانت ديناميات التكيف مختلفة، وتحديداً بعد قيام إسرائيل بالانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة وتطويقه براً وبحراً وجواً (انظر جدول 10).

جدول 10: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل:
1999-2007 (%)

مكان العمل	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	Q1/2000	Q1/2006	Q4/2006	Q1/2007
الضفة الغربية	52.9	56.0	61.4	62.7	60.9	64.1	61.7	64.4	53.0	63.1	64.6	61.2
قطاع غزة	24.2	24.4	24.8	27.0	29.4	**27.2**	28.4	26.0	25.1	27.1	25.9	29.0
إسرائيل والمستوطنات	22.9	19.6	13.8	10.3	9.7	8.7	9.9	9.6	21.9	9.8	9.5	9.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 1999-2007.

3-2 البطالة

بدأت مشكلة البطالة في مطلع التسعينيات، وذلك للأسباب التي أوردناها سابقاً، حيث بلغت نسبة البطالة 24% العام 1996، واستفحلت المشكلة مع الانتفاضة ووصلت إلى 31.3% العام 2002، ومن ثم تراجعت مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي مع نهاية العام 2003، حتى وصلت إلى 21.6% في الربع الأول من العام 2007. ومع ذلك، عندما نقارن نسبة البطالة في ذلك الربع بتلك التي كانت قبيل الانتفاضة (الربع الأول من العام 2000) نجد أن الزيادة قد بلغت الضعف تقريباً (انظر جدول 11).

جدول 11: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: 1999-2006 (%)

المنطقة والجنس	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	Q1/2000	Q1/2006	Q4/2006	Q1/2007
الأراضي الفلسطينية												
ذكور	11.6	14.7	26.9	33.5	26.9	28.1	23.7	24.2	10.7	25.6	23.5	22.2
إناث	13.0	12.3	14.0	17.0	18.5	20.1	22.3	20.5	12.1	23.5	16.2	18.9
المجموع	11.8	**14.1**	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	10.9	25.3	22.0	21.6
الضفة الغربية												
ذكور	9.2	12.8	23.3	30.9	25.5	24.3	20.8	18.9	8.8	21.5	17.4	17.8
إناث	11.1	9.9	10.9	14.0	15.8	16.6	18.3	17.6	10.0	21.0	12.5	15.2
المجموع	9.5	12.1	21.5	28.2	23.8	22.9	20.3	18.6	8.9	21.4	16.2	17.3
قطاع غزة												
ذكور	16.6	19.0	35.3	39.1	29.6	35.9	29.6	35.1	15.0	34.0	35.6	30.5
إناث	19.3	18.5	24.2	28.4	26.8	31.6	35.2	32.3	17.0	35.1	29.8	29.8
المجموع	16.9	18.7	34.2	38.1	29.2	35.4	30.3	34.8	15.3	34.1	34.8	30.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2007.

ومن أهم مميزات البطالة في الوقت الحاضر ما يلي:

- ✧ بلغت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئات العمرية 15-24 سنة (انظر جدول 13).
- ✧ هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم، فبينما كانت نسبة البطالة للحاصلين على 13 سنة تعليم أو أكثر هي الأعلى بين الإناث، كانت الأقل بين الذكور، وهذا الفرق موجود منذ مدة طويلة، ما يشير إلى أن نسبة المشاركة في العمل بين الإناث تنمو بمعدل أعلى من معدل تزايد الطلب على الإناث في سوق العمل (انظر جدول 14).

جدول 12: عدد العاطلين عن العمل من إجمالي المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة: 1999-2007 (%)

المنطقة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	Q1/2000	Q1/2006	Q4/2006	Q1/2007
الضفة الغربية	44,000	59364	102465	135292	122924	124418	115417	112735	41078	122922	103,200	103,800
قطاع غزة	35,000	40166	67612	81757	70919	87155	78606	92837	32375	87375	99,400	88,300
الأراضي الفلسطينية	79,000	99530	170078	217049	193843	211573	194023	205572	73453	210297	202,600	192,100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2007.

جدول 13: معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية: 1999-2007 (%)

الفئات العمرية والجنس	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	Q1/2000	Q1/2006	Q4/2006	Q1/2007
كلا الجنسين												
24-15	17.3	20.0	35.6	48.2	38.4	39.8	36.4	35.7	15.7	39.1	33.7	34.6
34-25	11.4	14.7	24.9	36.6	24.1	25.1	22.0	23.0	11.5	23.9	22.0	20.6
44-35	9.0	11.0	22.2	37.2	21.6	22.2	18.6	18.7	8.1	21.1	16.1	16.7
54-45	8.8	9.2	18.7	30.5	19.0	22.2	19.1	18.7	7.2	19.8	16.6	16.6
+55	5.9	5.9	12.5	27.7	13.2	15.1	12.1	11.6	5.9	11.9	12.3	10.3
المجموع	**11.8**	**14.1**	**25.5**	**38.0**	**25.6**	**26.8**	**23.5**	**23.6**	**10.9**	**25.3**	**22.0**	**21.6**
ذكور												
24-15	16.9	19.6	36.2	47.0	38.3	38.9	34.8	34.4	15.1	37.8	32.8	33.1
34-25	10.5	14.3	26.4	37.4	25.1	26.1	21.3	22.9	10.5	23.6	23.0	20.6
44-35	8.8	12.0	24.7	39.7	23.6	24.4	19.7	20.1	8.2	21.9	18.3	17.9
54-45	9.6	10.5	21.3	32.2	21.3	25.4	21.9	21.5	8.2	22.0	20.2	18.8
+55	6.9	7.3	14.7	30.0	15.5	17.8	14.3	13.8	7.3	13.9	15.6	18.5
المجموع	**11.6**	**14.4**	**27.3**	**39.0**	**26.9**	**28.1**	**23.7**	**24.2**	**10.7**	**25.6**	**23.5**	**22.2**
إناث												
24-15	20.6	22.9	30.7	59.7	39.1	44.8	46.1	43.2	20.5	47.9	38.0	43.4
34-25	16.1	17.1	15.4	28.9	19.4	20.6	25.5	23.1	17.7	25.0	18.1	20.9
44-35	9.8	6.2	7.5	14.1	10.8	11.5	13.2	12.2	7.4	16.8	8.0	11.6
54-45	5.2	2.4	3.7	10.9	6.5	5.0	4.2	5.2	2.5	7.5	3.3	6.7
+55	1.8	0.7	0.6	1.5	1.3	1.2	1.9	1.4	-	2.6	1.1	0.7
المجموع	**13.0**	**12.3**	**14.1**	**28.4**	**18.6**	**20.1**	**22.3**	**20.5**	**12.1**	**23.5**	**16.2**	**18.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2007.

جدول 14: معدل البطالة من بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية: 1999-2007 (%)

عدد السنوات الدراسية والجنس	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	Q1/2000	Q1/2006	Q4/2006	Q1/2007
كلا الجنسين												
0	5.4	5.7	12.2	17.4	12.4	14.1	8.0	8.4	4.6	11.4	6.2	11.2
6-1	12.2	16.0	31.1	37.9	28.8	31.3	26.2	27.9	11.8	30.9	27.0	24.7
9-7	11.9	15.3	29.8	37.3	28.9	29.6	24.8	25.1	11.6	27.8	22.6	23.4
12-10	11.7	14.0	27.4	33.6	26.8	27.8	23.5	23.9	10.1	24.9	23.7	22.3
+13	12.5	12.8	16.3	18.9	19.9	21.3	21.8	20.8	11.5	21.6	17.9	18.3
المجموع	11.8	14.1	25.5	31.3	25.6	26.8	23.5	**23.6**	**10.9**	**25.3**	22.0	21.6
ذكور												
0	9.3	11.9	22.4	29.2	22.4	27.3	16.4	16.5	9.2	21.7	13.9	23.4
6-1	13.4	17.6	33.8	41.3	31.8	35.0	28.8	31.0	12.7	33.1	31.8	28.3
9-7	12.4	15.9	31.1	38.9	30.6	31.2	26.0	26.8	11.7	28.7	25.2	25.2
12-10	11.7	14.7	28.9	34.9	28.1	29.4	24.1	25.0	10.3	25.7	25.8	23.4
+13	8.8	9.3	14.1	17.5	16.3	16.8	16.6	15.9	8.5	17.1	12.4	12.5
المجموع	11.6	14.4	27.3	33.5	26.9	28.1	23.7	**24.2**	**10.7**	**25.6**	23.5	22.2
إناث												
0	1.1	0.3	0.7	2.2	2.4	1.8	1.6	1.8	0.3	2.3	0.9	2.7
6-1	3.2	3.2	5.2	7.6	5.6	6.2	7.8	9.1	3.6	15.3	5.3	6.4
9-7	6.3	7.8	8.7	12.7	9.8	11.1	11.3	9.1	11.0	17.3	5.8	7.4
12-10	11.6	8.0	7.7	18.2	14.8	12.6	17.2	13.2	8.6	16.2	9.8	12.0
+13	21.9	21.9	22.2	22.5	28.3	30.8	32.5	31.3	19.7	31.2	29.0	30.6
المجموع	**13.0**	**12.3**	**14.1**	**17.1**	**18.6**	**20.1**	**22.3**	**20.5**	**12.1**	**23.5**	**16.2**	**18.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2007.

3-3 الأجر وساعات العمل

حافظ معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية على ثباته، وذلك ما بين الربعين الرابع من العام 2006 والأول من العام 2007، حيث بلغ معدل الأجر 79.4 شيكل، كما حافظ على ثباته في قطاع غزة حيث بلغ معدل الأجر 66.9 شيكل، في حين انخفضت معدلات الأجور اليومية بالشيكل للمستخدمين بأجر في إسرائيل والمستوطنات من 130.6 شيكل في الربع الرابع من العام 2006 إلى 128.5 شيكل في الربع الأول من العام 2007 (انظر جدول 15).

جدول 15: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل 1999-2006

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجرة اليومية (شيكل)	الأجر الوسيط اليومي (شيكل)
1999				
الضفة الغربية	44.6	23.5	66.2	60.0
قطاع غزة	43.2	24.0	51.4	46.2
إسرائيل والمستوطنات	44.4	20.3	105.8	100.0
المجموع	44.2	22.6	75.5	69.2
2000				
الضفة الغربية	43.6	24.4	69.5	61.5
قطاع غزة	41.7	24.5	53.3	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.6	20.2	110.4	100.0
المجموع	**43.1**	**23.2**	**77.3**	**69.2**
2001				
الضفة الغربية	43.2	23.6	69.3	60.0
قطاع غزة	40.1	24.6	54.4	50.0
إسرائيل والمستوطنات	42.6	20.0	107.2	100.0
المجموع	**42.2**	**23.1**	**73.0**	**61.5**
2002				
الضفة الغربية	40.9	22.8	71.4	60.0
قطاع غزة	40.0	24.1	54.9	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.9	21.5	117.3	115.4
المجموع	**41.1**	**23.0**	**74.0**	**60.0**
2003				
الضفة الغربية	42.3	23.7	72.7	60.0
قطاع غزة	40.6	22.6	53.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	44.9	21.8	125.1	134.6
المجموع	**42.1**	**23.0**	**74.0**	**60.0**
2004				
الضفة الغربية	43.0	24.0	72.6	61.5
قطاع غزة	41.6	23.2	58.2	52.5
إسرائيل والمستوطنات	46.3	22.0	126.7	134.6
المجموع	**43.0**	**23.5**	**74.9**	**62.2**
2005				
الضفة الغربية	42.5	23.6	73.7	65.4
قطاع غزة	41.2	24.0	61.9	57.7
إسرائيل والمستوطنات	–	–	–	–
المجموع	**42.4**	**23.4**	**78.1**	**69.2**
2006				
الضفة الغربية	42.2	23.1	77.9	69.2

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجرة اليومية (شيكل)	الأجر الوسيط اليومي (شيكل)
قطاع غزة	39.9	24.0	68.9	65.4
إسرائيل والمستوطنات	43.8	21.3	131.6	134.6
المجموع	**41.7**	**23.1**	**83.3**	**73.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة،1999-2007.

جدول 15 (تابع): معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية سب مكان العمل 1999-2007

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجرة اليومية (شيكل)	الأجر الوسيط اليومي (شيكل)
الربع الأول/2000				
الضفة الغربية	41.8	23.0	68.7	61.5
قطاع غزة	41.3	24.5	52.7	50.0
إسرائيل والمستوطنات	42.6	19.6	108.6	100.0
المجموع	**41.9**	**22.3**	**77.1**	**69.2**
الربع الأول/2006				
الضفة الغربية	41.6	23.2	77.9	70.0
قطاع غزة	40.4	23.5	70.1	65.4
إسرائيل والمستوطنات	43.2	20.7	130.1	134.6
المجموع	**41.4**	**22.9**	**83.4**	**73.1**
الربع الرابع/2006				
الضفة الغربية	41.5	22.1	79.3	67.3
قطاع غزة	7.37	23.5	67.0	61.5
إسرائيل والمستوطنات	42.3	20.4	130.6	134.6
المجموع	**40.4**	**22.3**	**83.1**	**70.0**
الربع الأول/2007				
الضفة الغربية	41.9	22.2	79.4	70.0
قطاع غزة	40.6	23.5	66.9	61.5
إسرائيل والمستوطنات	44.6	20.9	128.5	130.0
المجموع	**41.9**	**22.4**	**82.8**	**73.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1999-2007.

3-4 الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف

بلغ عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف المحلية (خلال الربع الثاني من العام 2007) 878 وظيفة (انظر جدول 16)، توزعت بواقع 68.1% للقطاع الخاص، و28.9% للمنظمات غير الحكومية، في حين انخفضت حصة القطاع الحكومي بشكل كبير إلى 3% (9.7% في الربع الأول من العام 2007) بعد توقف طلب موظفين جدد للقطاع العام. وقد تم أيضاً إحصاء الإعلانات التي لم تحدد عدد الشواغر المطلوبة، وبلغت 65 إعلاناً.

جدول 16: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية موزعة حسب القطاعات خلال الربع الثاني من العام 2007

	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	المجموع
نيسان	12	265	63	340
أيار	13	148	106	267
حزيران	1	185	85	271
المجموع	26	598	284	878

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

يظهر جدول 17 توزيع الوظائف حسب المؤهل العلمي، الذي يبين استحواذ درجة البكالوريوس على أعلى نسبة من الوظائف المطلوبة 67.9%، ثم تأتي الوظائف التي تتطلب دبلوماً (19%)، وبعدها الوظائف التي تتطلب شهادة ماجستير فأعلى (10.8%)، وفي المرتبة الأخيرة الوظائف التي لا تتطلب شهادة علمية (2.3%).

جدول 17: عدد إعلانات الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي خلال الربع الثاني من العام 2007

	ماجستير فأعلى	بكالوريوس	دبلوم	أقل من ذلك	المجموع
نيسان	33	241	59	7	340
أيار	12	205	41	9	267
حزيران	50	150	67	4	271
المجموع	95	596	167	20	878
النسبة (%)	10.8	67.9	19.0	2.3	100

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)

يُستدل من جدول 18 على أن عدد الوظائف المطلوبة في الإعلانات قد ارتفعت في الضفة الغربية بنسبة 7.6%، وانخفضت في قطاع غزة بنسبة 11.3% بالمقارنة مع الربع الأول من العام 2007. ومن الممكن أن يعود انخفاض عدد الوظائف المطلوبة في الإعلانات في قطاع غزة إلى الظروف السياسية التي أحاطته، والتي تحد من تقدم النشاطات الاقتصادية، وبخاصة في ظل سياسة الحصار المفروضة عليه وخصوصاً بالنسبة للحركة التجارية والمالية، ما أدى إلى تراجع أوجه النشاط الاقتصادي فيه بشكل عام، مما أدى بالضرورة إلى تراجع نسبة التوظيف فيه.

من جهة أخرى، ازداد عدد الوظائف المطلوبة في الإعلانات في المنطقة الوسطى من الضفة الغربية بنسبة 19.3%، في المقابل انخفض عددها في المنطقة الشمالية بنسبة أقل من المنطقة الجنوبية (31.1% في المنطقة الجنوبية، 1.6% في المنطقة الشمالية). وتعتبر الزيادة في نسبة عدد الوظائف المطلوبة في الإعلانات في المنطقة الوسطى، وبخاصة أن هذه المنطقة تتوفر فيها فرص عمل أكثر من الشمالية والجنوبية، سبباً في دفع الباحثين عن عمل للهجرة إلى المنطقة الوسطى من أجل إيجاد فرصة عمل لهم فيها، لذا يجب أن يترتب على ذلك جهد أكبر من قبل الجهات المسؤولة من أجل خلق برامج وخطط تعمل على توفير فرص عمل لهم في تلك المناطق، وبالتالي تحد من الهجرة الداخلية.

جدول 18: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية موزعة حسب التوزيع الجغرافي خلال الربع الثاني من العام 2007

	الضفة الغربية			مجموع إعلانات الضفة	قطاع غزة
	الشمال	الوسط	الجنوب		
نيسان	59	215	40	314	26
أيار	40	183	24	247	20
حزيران	21	190	20	231	40
المجموع	120	588	84	792	86
النسبة (%)	15.2	74.2	10.6	90.2	9.8

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

يُظهر جدول 19 العلاقة بين القطاعات والمؤهل العلمي، وكما سبق فإن درجة البكالوريوس هي الأكثر طلباً من بين الدرجات العلمية، وتأخذ النسبة الأعلى كذلك في كل القطاعات، إذ تبلغ حصتها 63.7% في القطاع الخاص، و67.8% في القطاع العام، و77.2% في المنظمات غير الحكومية، يليها الدبلوم بنسبة 21.9% في القطاع الخاص، و14.3% في القطاع العام، و12.6% في المنظمات غير الحكومية. أما درجة الماجستير فأعلى، فقد كانت نسبتها 11.2% في القطاع الخاص، و10.7% في القطاع العام، و9.8% في المنظمات غير الحكومية.

جدول 19: عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثاني من العام 2007

	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	المجموع
ماجستير فأعلى	3	67	25	95
بكالوريوس	19	381	196	596
دبلوم	4	131	32	167
أقل من ذلك	0	19	1	20
المجموع	28	598	254	878

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)

من جهة أخرى، عند مقارنة الربع الثاني من العام 2007 بالربع الأول للعام نفسه، يلاحظ أن عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها لحاملي درجة البكالوريوس قد انخفضت في المنظمات غير الحكومية بنسبة 7.1%، وقد تراجعت هذه النسبة في القطاع العام بشكل كبير وبنسبة 66%، وهذا يشير إلى انخفاض أثر موجة التوظيفات في القطاع العام التي بدأت خلال العام 2006 وحتى بداية العام 2007، بينما ارتفعت في القطاع الخاص بنسبة 18%. ومن الملاحظ أيضاً ازدياد عدد الوظائف الشاغرة لحاملي درجة الماجستير فأعلى في القطاع الخاص وبنسبة 24%. ويمكن أن يعزى ارتفاع الإعلان عن وظائف شاغرة لدى القطاع الخاص على نمو أنشطة هذا القطاع ودخول شركات جديدة وبشكل أكبر من القطاع العام وقطاع المنظمات غير الحكومية، على عكس الربع الأول من العام 2007 الذي تميز بحاجة القطاع

العام إلى توظيف العديد من حاملي الشهادات العليا، وبخاصة الماجستير، وكان ذلك لحاجة القطاع العام لتغطية بعض المناصب الحساسة أو المناصب التي تحتاج إلى متخصصين.

أما فيما يتعلق بالتخصصات، فقد كانت نسبة الطلب على تخصص الإدارة والمحاسبة 49.1%، وتخصص الطب والهندسة والتكنولوجيا 42%، والعلوم الاجتماعية 8.9%.

4- التطورات المصرفية في الأراضي الفلسطينية

4-1 الخلفية العامة للوضع النقدي

كان القطاع المصرفي في الأراضي الفلسطينية من أول ضحايا الاحتلال الإسرائيلي العام 1967، إذ قامت السلطات الإسرائيلية بأقفال كافة المصارف الفلسطينية والعربية والأجنبية الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تسمح إلا للمصارف الإسرائيلية بالعمل. كما لم تسمح للفلسطينيين بممارسة النشاط المصرفي إلا في نهاية الثمانينيات وفي مجال ضيق جداً. ففي مطلع التسعينيات، لم يكن في الأراضي الفلسطينية إلا مصرفان يعملان من خلال 13 فرعاً.

مع قيام السلطة الوطنية العام 1994 تغير الوضع كلياً، إذ عادت البنوك العربية إلى ممارسة نشاطها المصرفي، تلك التي كانت موجودة قبل الاحتلال وأخرى جديدة. كما دخلت إلى السوق مصارف أجنبية وتأسست بنوك فلسطينية برأسمال محلي. وفي الوقت نفسه، تأسست شركات استثمارية برؤوس أموال عربية، ومن فلسطينيين مقيمين في الخارج. ومع بداية العام 2007 بلغ عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية 22 مصرفاً يتبع لهم 155 فرعاً.

وبشكل عام، كان النشاط المصرفي في الربع الأول من العام 2007 انعكاساً للركود الاقتصادي العام، وقد تجلى ذلك في:

- ✧ انخفاض نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء.
- ✧ انكماش في منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص.
- ✧ انخفاض نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع (مع ارتفاع حجمها).

وفي ما يلي استعراض لتطورات النشاط المصرفي في الربع الأول من العام 2007:

4-2 الوضع العام للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

لم يطرأ أي تغير على عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2007، لتبقى 22 مصرفاً. في حين ارتفع عدد الفروع خلال الربع نفسه ليبلغ 155 فرعاً مقارنة مع 152 فرعاً في الربع الرابع من العام 2006، ويعزى هذا الارتفاع نتيجة لقيام كل من بنك فلسطين بفتح فرع له في دورا (الخليل)، وقيام البنك الإسلامي الفلسطيني بفتح فرع له في رفح، وقيام بنك الإسكان للتجارة والتمويل بفتح فرع له في جنين (انظر جدول 20).

جدول 20: تطور عدد المصارف العاملة وفروعها في فلسطين خلال العام 2007

الفترة	المحافظة	الإدارات			عدد الفروع		
		العامة	الإقليمية	المجموع	بنوك محلية	بنوك وافدة	المجموع
الربع الرابع2006	المحافظات الشمالية	9	10	19	54	59	113
	المحافظات الجنوبية	2	1	3	25	14	39
	المجموع	**11**	**11**	**22**	**79**	**73**	**152**
الربع الأول 2007	المحافظات الشمالية	9	10	19	55	60	115
	المحافظات الجنوبية	2	1	3	25	15	40
	المجموع	**11**	**11**	**22**	**80**	**75**	**155**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

بلغ إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين خلال هذا الربع حوالي 5982.9 مليون دولار لتحقق ارتفاعاً نسبته 4.3% مقارنة مع 5737.1 في الربع الرابع من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع موجودات المصارف الوطنية بنسبة 5.5%، لتبلغ 1804.6 مليون دولار، وموجودات المصارف الوافدة بنسبة 3.8%، لتبلغ 4178.4 مليون دولار (انظر شكل 1).

شكل 1: تطور إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع للعامين 2006 و2007

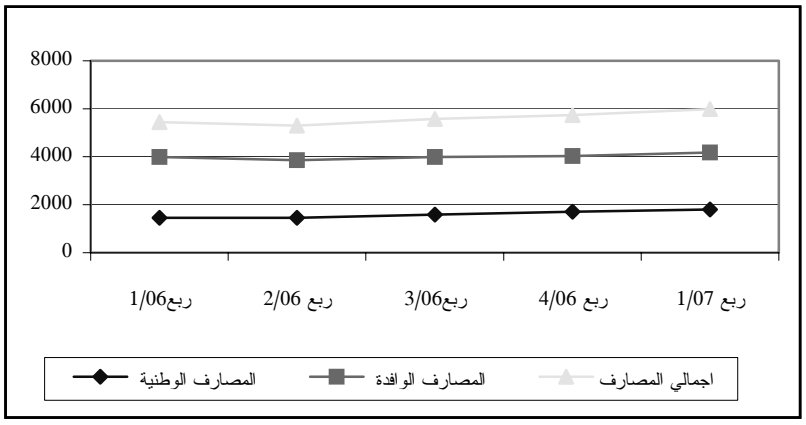

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

3-4 محفظة التسهيلات الائتمانية

حقق إجمالي الرصيد القائم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية (وطنية ووافدة) في الربع الأول من العام 2007 ارتفاعاً بنسبة 0.7%، ليبلغ 1915.7 مليون دولار مقارنة مع 1903.3 مليون دولار نهاية الربع الرابع من العام 2006. وبلغت حصة التسهيلات المقدمة من المصارف الوطنية 717.9 مليون دولار، والحصة المقدمة من المصارف الوافدة 1197.8 مليون دولار (انظر شكل 2).

شكل 2: الاتجاه العام للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

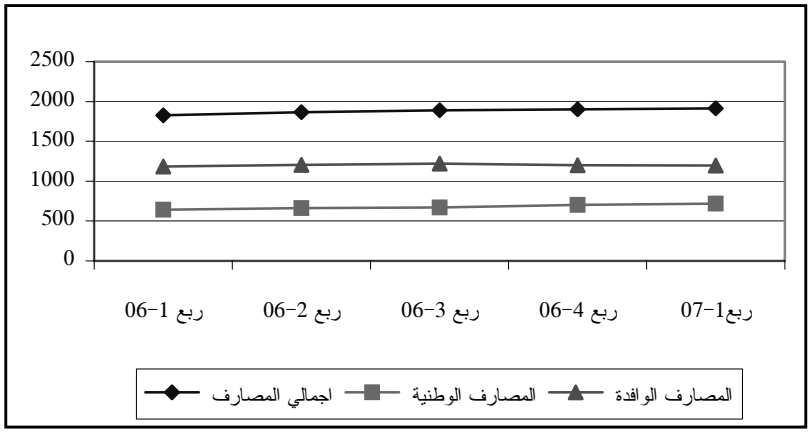

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة.

وبتوزيع التسهيلات حسب الجهة المقترضة، يتبين أن نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في الربع الأول من العام 2007 بلغت حوالي 25.9% من إجمالي التسهيلات مقابل 25.3% في الربع السابق، في حين شكلت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) في الفترة نفسها ما نسبته74.1% من إجمالي التسهيلات مقابل 74.6% في الربع السابق (انظر جدول 21).

جدول 21: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية حسب الربع للعامين 2006 و2007 (مليون دولار)

	2006				2007
	ربع1	ربع 2	ربع 3	ربع 4	ربع1
حسب التوزيع الجغرافي					
المحافظات الشمالية	1257.2	1333.3	1371.3	1378.7	1441.5
المحافظات الجنوبية	569.8	532	519.7	524.6	474.2
حسب الجهة المقترضة					
قطاع عام	591	506.7	479.5	483.6	496.8
قطاع خاص مقيم	1165.4	1267.7	1320.8	1336	1336.1
قطاع خاص غير مقيم	70.5	90.9	90.6	83.7	82.8
حسب نوع التسهيلات					
قروض	1178.7	1184.9	1200.5	1191.1	1198.2
جارٍ مدين	637.9	667.7	679.8	701.8	704.9
تمويل تأجيري	10.4	12.6	10.5	10.4	10.5
سحوبات وكمبيالات	0.07	0.07	0.07	0.06	2
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	1260.6	1309.3	1338.8	1346.7	1346.3
دينار أردني	220.4	236.2	226.5	209.2	213.82
شيكل إسرائيلي	335.45	308.5	309.8	332.8	341
عملات أخرى	10.7	11.3	15.7	14.7	14.5
المجموع	**1827.1**	**1865.32**	**1890.8**	**1903.3**	**1915.7**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

وبالنظر إلى نوع الائتمان الممنوح، حافظت القروض على نسبتها من التسهيلات لتشكل الجزء الأكبر خلال الربع الأول من العام 2007، وبنسبة 62.7% من إجمالي التسهيلات. في حين جاء الجاري مدين بالمرتبة الثانية ليشكل ما نسبته 36.8% من إجمالي التسهيلات، في حين بلغت نسبة مساهمة كل من التمويل التأجيري والسحوبات المصرفية في التسهيلات حوالي 0.7% (انظر جدول 21).

وبالنسبة لتوزيع التسهيلات **حسب العملة**، شكلت التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار الأمريكي النصيب الأكبر من التسهيلات وبنسبة 70.3% من مجموع التسهيلات، وجاء الشيكل الإسرائيلي بالمرتبة الثانية بنسبة 17.8%، وبالمقابل جاءت التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار الأردني بالمرتبة الثالثة لتبلغ نسبتها 11.1% خلال هذا الربع، في حين توزعت باقي التسهيلات الأخرى بنسبة 0.8% (انظر جدول 21).

أما بالنسبة **لتوزيع محفظة التسهيلات على القطاعات الاقتصادية**، بما فيها التسهيلات الممنوحة للقطاع العام، فقد انخفضت نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة من إجمالي التسهيلات خلال هذا الربع إلى 19% مقارنةً مع 19.2% بالربع السابق، أما بقية القطاعات فكانت في هذا الربع على النحو التالي: الإنشاء حوالي 11.4% مقارنة مع 11% في الربع السابق، الخدمات والمرافق العامة 8.7% مقارنةً مع 8.6% في الربع السابق، الصناعة والتعدين 5.9% مقارنة مع 6.2% في الربع السابق، الخدمات المالية حوالي 5.8% مقارنة مع 5.5% خلال الربع السابق، الزراعة حوالي 0.9% مقارنة مع 0.8% في الربع السابق، في حين ارتفعت حصة الأغراض الأخرى من التسهيلات في هذا الربع إلى 48.8% مقارنة 48.2% في الربع السابق.

4-4 التوظيفات الخارجية للمصارف

بلغ حجم التوظيفات الخارجية خلال الربع الأول من العام 2007 حوالي 2535.6 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 4.6% عن الربع الأخير من العام 2006. وتوزعت التوظيفات الخارجية للمصارف الوطنية والوافدة بقيمة 554.5 و1981.1 مليون دولار للفئتين على التوالي (انظر شكل 3).

شكل 3: التوظيفات الخارجية للمصارف حسب الربع للعامين 2006 و2007

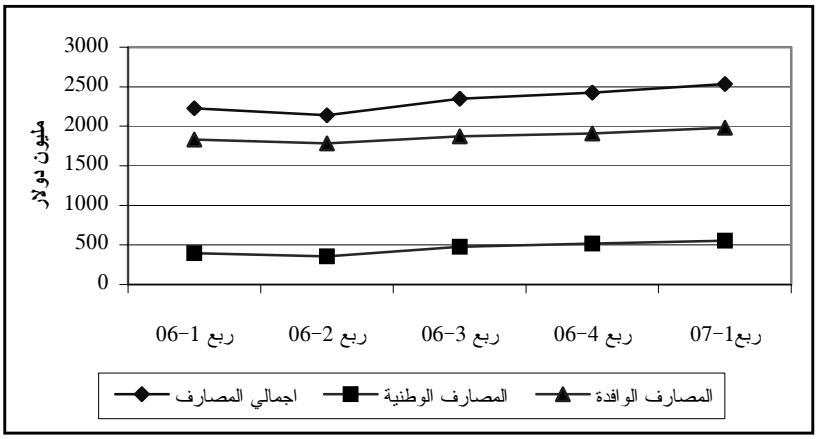

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

4-5 الودائـــع

ارتفع إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2007 بنسبة 4.6%، لتبلغ حوالي 4876.6 مليون دولار مقارنة مع 4662.7 مليون دولار في الربع الأخير من العام السابق (90.3% منها ودائع عملاء،[1] و9.7% ودائع مصارف) (انظر شكل 4).

شكل 4: اتجاهات ودائع العملاء حسب الربع للعامين 2006 و2007

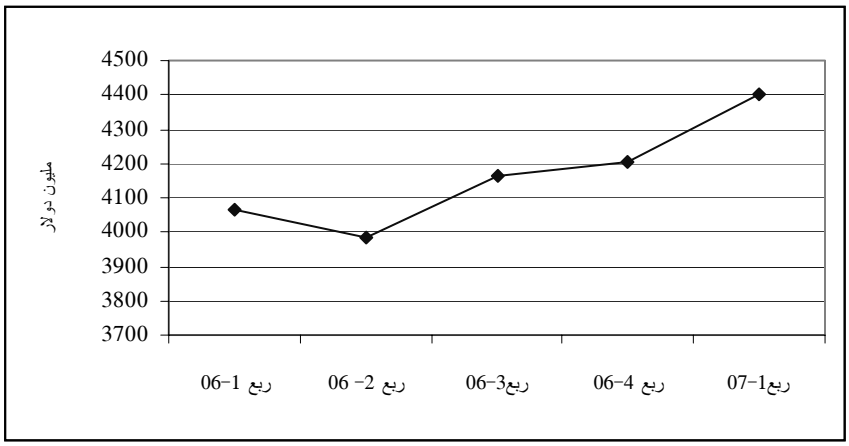

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

4-4-1 توزيع ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية

ارتفعت ودائع العملاء في كل من المحافظات الشمالية خلال هذا الربع بنسبة 5.6% لتبلغ 3468.16 مليون دولار مقارنة مع 3285.56 مليون دولار في الربع الأخير من العام السابق، والمحافظات الجنوبية بنسبة 1.9% لتبلغ حوالي 934.21 مليون دولار مقارنة مع 917 مليون دولار في الربع السابق، وبلغت الأهمية النسبية للودائع في المحافظات الشمالية حوالي 78.8% من إجمالي الودائع، مقارنة مع 78.2% في الربع الأخير من العام 2006.

4-4-2 توزيع ودائع العملاء حسب الجهة المودعة

ارتفعت ودائع القطاع الخاص خلال هذا الربع بنسبة 4.3% لتبلغ حوالي 3989.79 مليون دولار، مقارنة مع 3826.09 مليون دولار في الربع السابق، (شكل القطاع الخاص المقيم ما نسبته 97.8% من ودائع القطاع الخاص)، وبلغت 82% من إجمالي ودائع العملاء. كذلك ارتفعت ودائع القطاع العام خلال هذا الربع بنسبة9.6% لتبلغ 412.58 مليون دولار مقارنة مع 334 مليون دولار في الربع الرابع من العام 2006.

4-4-3 توزيع ودائع العملاء حسب نوع الوديعة

سجلت الودائع بأنواعها الثلاثة ارتفاعاً خلال هذا الربع. وبلغ معدل ارتفاع الودائع الجارية 3.2% لتبلغ حوالي 1448.8 مليون دولار مقابل 1403.87 مليون دولار في الربع الرابع من العام 2006، وبلغ معدل ارتفاع ودائع التوفير 3.1%، لتبلغ 956.19 مليون دولار مقارنة بـــ927.38 مليون دولار في الربع السابق. وبلغ معدل ارتفاع الودائع الآجلة 6.7% لتبلغ 1997.4 مليون دولار، مقابل 1871 مليون دولار في الربع السابق.

[1] تشمل ودائع القطاعين العام والخاص.

كما شكلت الودائع الآجلة النصيب الأكبر من حيث مساهمتها من إجمالي ودائع العملاء لتبلغ ما نسبته 45.4%، من المجموع. وجاءت الودائع الجارية بالمرتبة الثانية لتبلغ نسبة مساهمتها 32.2% من إجمالي ودائع العملاء، في حين شكلت ودائع التوفير ما نسبته 21.7%.

4-4-4 توزيع ودائع العملاء حسب نوع العملة

حافظت العملات المختلفة على ترتيبها العام، إذ هيمنت عملة الدولار واستحوذت على 54.1% من الودائع، تلتها عملة الدينار بنسبة 25.6%، ومن ثم عملة الشيكل بنسبة 15%، وأخيراً العملات الأخرى بنسبة 5.3% (انظر جدول 22).

جدول 22: توزيع ودائع العملاء حسب الربع للعامين 2006 و2007

	2006				2007
	ربع 1	ربع 2	ربع3	ربع 4	ربع1
حسب التوزيع الجغرافي (%)					
المحافظات الشمالية	76.6	77.7	77.6	78.2	78.8
المحافظات الجنوبية	23.4	22.3	22.4	21.7	21.2
حسب الجهة المودعة (%)					
قطاع عام	9.8	8.4	9.6	9	9.4
قطاع خاص مقيم	88.1	89.5	88.2	88.9	88.6
قطاع خاص غير مقيم	2.1	2.1	2.2	2.1	2
حسب نوع الوديعة (%)					
جاري تحت الطلب	35.1	33.4	34.1	33.4	32.9
توفير	21.0	22.3	21.7	33.4	21.7
لأجل	43.9	44.3	44.1	22.1	45.4
حسب نوع العملة (%)					
دولار أمريكي	53.2	53.7	54.2	54.4	54.1
دينار أردني	25.1	25.9	25.3	29	25.6
شيكل إسرائيلي	16.7	15.5	15.3	12.5	15
عملات أخرى	5.0	4.9	5.2	4.1	5.3

المصدر: سلطة النقد، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة.

4-6 حقوق الملكية[2]

سجلت حقوق الملكية للمصارف العاملة في فلسطين ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذا الربع لتبلغ 612.5 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 1.5% عن الربع الرابع من العام 2006. أما بالنسبة للأرباح الجارية للمصارف، فقد بلغت خلال الربع الأول من العام 2007 حوالي 15.8 مليون دولار (انظر جدول 23).

[2] تشمل رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح وعلاوات الإصدار.

جدول 23: أهم البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف
حسب الربع للعامين 2006 و2007

البيان	2006				2007
	ربع1	ربع2	ربع3	ربع4	ربع1
نقد في الصندوق %	3.9	3.9	3.9	3	3.9
أرصدة لدى سلطة النقد %	9.8	9.5	9.0	9.1	8.8
أرصدة لدى المصارف في فلسطين %	2.8	2.7	2.8	3.7	4.4
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين %	40.5	40.2	41.9	42.1	42.1
التسهيلات الائتمانية %	33.6	35.2	33.9	33.2	32
محفظة الأوراق المالية %	4.2	2.9	3.1	3.2	3.1
موجودات أخرى %	5.2	5.6	5.4	5.7	5.7
الموجودات = المطلوبات	100	100	100	100	100
ودائع العملاء %	74.7	75.2	74.8	73.2	73.6
ودائع سلطة النقد %	3	2.7	2.9	3.1	2.4
ودائع المصارف العاملة في فلسطين %	2.8	2.2	2.7	3.3	4.5
ودائع المصارف العاملة خارج فلسطين %	1.6	1.6	1.4	1.6	1.0
حقوق الملكية %	10	9.7	9.7	10.6	10.3
مخصص ديون مشكوك فيها %	2.6	2.4	2.4	2.5	2.7
مطلوبات أخرى %	5.3	6.2	6.1	6.1	5.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

4-7 مؤشرات أداء المصارف العاملة في فلسطين

تبين البيانات الواردة في جدول 24 التطورات الرئيسية المتعلقة بعدد من مؤشرات أداء المصارف العاملة في فلسطين، وفيما يلي استعراض لأهم هذه المؤشرات:

4-7-1 نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى الأصول المرجحة بالمخاطر

تشير هذه النسبة إلى قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة التي قد تتعرض لها مواردها، وبخاصة الودائع، التي بلغت خلال هذا الربع 21.7% مقابل 23.2% في الربع الرابع من العام 2006.

4-7-2 مخصصات التسهيلات[3] إلى إجمالي التسهيلات

ارتفعت نسبة مخصصات التسهيلات إلى إجمالي التسهيلات خلال الربع الأول 2007 لتبلغ 8.5%، مقابل 7.5% في الربع الأخير من العام 2006. ويبين هذا المؤشر المبالغ التي قامت المصارف بتخصيصها لمواجهة مخاطر الائتمان، والتي يتم تحميلها على حساب الأرباح والخسائر منسوبة إلى إجمالي التسهيلات، علما بأن هذه المخصصات تحسب على نسب تحددها سلطة النقد على التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف.

[3] يتم إعداده من قبل المصارف لمواجهة الخسائر المحتملة وغير المحددة للقروض والتسهيلات بواقع 1.25%-1.5% من إجمالي الأرباح.

4-7-3 التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص

تراجعت هذه النسبة خلال الربع الأول من العام 2007 بشكل ملحوظ لتبلغ حوالي 35.6%، مقابل 37.2% في الربع الرابع من العام 2006. ويستدل من ذلك على اتجاه المصارف العاملة في فلسطين إلى الاهتمام بزيادة حجم السيولة لديها، وعدم التوسع في منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص.

4-7-4 التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء

انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء خلال هذا الربع لتبلغ 43.5%، مقابل 45.3% في الربع الرابع من العام 2006، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة فوق الحد الأدنى المقرر من قبل سلطة النقد والبالغة 40%.

4-7-5 التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع

حرصاً من سلطة النقد على قيام المصارف العاملة في فلسطين بتوظيف جزء مهم من أموالها في الداخل، وحثها على تقليل نسبة التوظيف الخارجي، فإن تعليماتها تلزم المصارف بأن لا تزيد نسبة التوظيفات الخارجية على 65% من إجمالي الودائع كحد أقصى. هذا وقد انخفضت هذه النسبة بشكل طفيف لتبلغ 52% خلال هذا الربع مقارنة مع 52.1% في الربع الرابع من العام 2006، مع أن حجمها ازداد.

جدول 24: مؤشرات أداء المصارف حسب الربع للعامين 2006 و2007

المؤشر	2006				2007
	ربع 1	ربع 2	ربع 3	ربع 4	ربع1
نسبة رأس المال والاحتياطيات/ الأصول %*	18.9	21.4	22.14	23.2	21.7
مخصصات التسهيلات/ إجمالي التسهيلات %	7.6	6.8	7.2	7.5	8.5
التسهيلات للقطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص %	33.6	37.2	37.5	37.2	35.6
التسهيلات/ ودائع العملاء %	44.91	47.2	45.4	45.3	43.5
التوظيفات الخارجية/ إجمالي الودائع %	50.0	49.5	51.5	52.1	52

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

* هذه النسبة للبنوك المحلية فقط.

4-8 نشاط غرف المقاصة

لوحظ تراجع نشاط غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد في نهاية الربع الأول من العام 2007، في حجم تقاص الشيكات من حيث العدد، في حين حققت هذه الشيكات ارتفاعاً في قيمها، بالمقابل حققت الشيكات المعادة تراجعاً من حيث العدد والقيمة.

4-8-1 الشيكات المقدمة للتقاص

تراجع عدد الشيكات المقدمة للتقاص لدى غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد الفلسطينية في كل من رام الله، ونابلس، وغزة، وبمختلف العملات المتداولة (الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي، واليورو) في الربع الأخير من العام 2006 ليبلغ 547,498 شيكاً، منخفضة بنسبة 4.3% (571,844) عن الربع السابق، بالمقابل ارتفعت قيمة هذه الشيكات مقومة بالدولار الأمريكي للفترة نفسها لتبلغ 1359.6 مليون دولار، مقارنة مع 1312.1 مليون دولار في الربع الرابع من العام 2006 (انظر شكل 5).

شكل 5: اتجاهات قيمة الشيكات المقدمة للتقاص

حسب الربع للعامين 2006 و2007

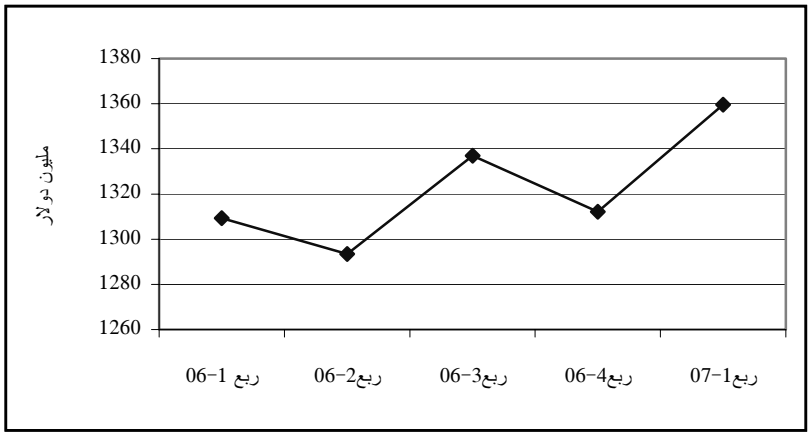

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

4-8-2 الشيكات المعادة (المرتجعة)

تراجع عدد الشيكات المعادة بالعملات المختلفة في الربع الأول من العام 2007 بنسبة 10.7%، لتبلغ 87,026 شيكاً مقارنة مع 97,415 شيكاً في الربع الرابع من العام السابق. كما تراجعت قيمة هذه الشيكات في الفترة نفسها بنسبة 10.4% لتبلغ حوالي 125.3 مليون دولار، مقارنة مع 139.8 مليون دولار في الربع الأخير من العام السابق. (انظر جدول 25).

جدول 25: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص ونسبة الشيكات المعادة

منها حسب الربع للعامين 2006 و2007

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد/المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون دولار)	العدد (شيك)	القيمة (مليون دولار)	العدد %	القيمة %
الربع الأول 06	592,359	1309.3	97,066	117.5	16	8.9
الربع الثاني 06	583,983	1293.4	109,581	104.6	19	8.1
الربع الثالث 06	583,073	1337	99,987	115.5	17	8.6
الربع الرابع 06	571,844	1312.1	97415	139.8	17	10.7
الربع الأول 07	547,498	1359.6	87,026	125.3	15.8	9.2

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

4-9 هامش الفائدة

من الممكن القول إن القطاع المصرفي يتطور بشكل إيجابي على طريق القيام بمهمته كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين إذا أخذنا الفجوة بين سعر الفائدة على القروض والودائع، الذي يعتبر مقياساً للتطور المالي على أساس أنه يقدم مؤشراً على كلفة الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، ومؤشراً على درجة التنافس في القطاع المصرفي، فإننا نجد أن تلك الفجوة قد تناقصت بالنسبة للنقود الثلاثة المستعملة.

جدول 26: الفجوة بين سعر الفائدة على القروض والودائع*(%)

السنة	الشيكل	الدينار	الدولار
2001	13.59	6.20	6.88
2002	9.92	6.27	7.08
2003	9.41	6.21	6.78
2004	10.87	6.75	5.80
2005	10.62	7.10	5.10
2006	10.57	6.42	4.58
2007**	10.29	5.63	4.52

* الفجوة محسوبة كسعر الفائدة على القروض مطروحاً منها سعر الفائدة على الودائع.

** الفجوة لسنة 2007 هي فقط للربع الأول من السنة.

في السنوات الماضية كما هو واضح في جدول 26، يلاحظ أن الفجوة بالنسبة للدولار هي الأصغر منذ العام 2004، بينما كانت الفجوة بالنسبة للدينار هي الأصغر قبل ذلك، وهذا دليل على ازدياد استعمال الدولار في عمليات الادخار والاستثمار. ففي الربع الأول من العام 2007 كان للدولار الحصة الأكبر؛ سواء في الودائع (54%)، أم في التسهيلات الائتمانية (70%).

4-10 الفروق في أسعار الشراء والبيع للعملات

بشكل عام، انخفضت أسعار صرف العملات مقابل الشيكل الإسرائيلي، وكان أحد الأسباب ارتفاع قوة الشيكل بالتحديد نتيجة إقرار التعامل بالشيكل الإسرائيلي في كل التعاملات التجارية الداخلية والخارجية في إسرائيل. ويبين جدول 27 سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي في كل من المصارف الفلسطينية والإسرائيلية ومحلات الصرافة، إلى جانب الصرافين المتجولين. إذ تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي في كل من الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، حيث بلغ 4.06 شيكل و3.97 شيكل على التوالي في كل من الأراضي الفلسطينية وإسرائيل بتاريخ 2007/6/6، في حين بلغ سعر صرف الدولار بتاريخ 2007/3/5 في كل من الأراضي الفلسطينية وإسرائيل 4.20 شيكل و4.15 شيكل على التوالي.

جدول 27: أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي بتاريخ 2007/6/6

القطاع	سعر الشراء	سعر البيع	مقدار الفرق	نسبة الفرق (%)
الصرافون المتجولون:				
صراف متجول 1	4.07	4.08	0.01	0.25
صراف متجول 2	4.06	4.08	0.02	0.49
صراف متجول 3	4.06	4.08	0.02	0.49
المعدل	**4.06**	**4.08**	**0.02**	**0.41**
محلات الصرافة:				
محلات الصرافة (رام الله)	4.06	4.08	0.02	0.49
محلات الصرافة (نابلس)	4.07	4.09	0.02	0.49
محلات الصرافة (بيت لحم)	4.06	4.08	0.02	0.49
المعدل	**4.06**	**4.08**	**0.02**	**0.49**

القطاع	سعر الشراء	سعر البيع	مقدار الفرق	نسبة الفرق (%)
بنوك فلسطينية:				
بنك فلسطيني (رام الله)	4.07	4.09	0.02	0.49
بنك فلسطيني (نابلس)	4.03	4.13	0.1	2.48
بنك فلسطيني (بيت لحم)	4.03	4.13	0.1	2.48
المعدل	**4.04**	**4.12**	**0.07**	**1.82**
المعدل في الأراضي الفلسطينية	**4.06**	**4.09**	**0.04**	**0.91**
بنوك إسرائيلية:				
leumi leisrael Bank	3.96	4.16	0.2	5.05
International Bank of Israel First	3.97	4.15	0.18	4.53
Bank of Israel Union	3.97	4.14	0.17	4.28
المعدل في إسرائيل	**3.97**	**4.15**	**0.18**	**4.62**

المصدر: قام معهد "ماس" بجمع البيانات خلال المسح الميداني الذي أجراه في مدن (رام الله، ونابلس، وبيت لحم) بالإضافة إلى الاتصالات الهاتفية مع البنوك الإسرائيلية.

من جهة أخرى، نلاحظ ثبات معدلات الفرق بين أسعار البيع والشراء في الأراضي الفلسطينية وارتفاعها في إسرائيل، بحيث بقيت نسبة الفرق في الأراضي الفلسطينية 0.91% كما كانت بتاريخ 2007/3/5، وبالنسبة للبنوك الإسرائيلية، فقد ارتفع معدل الفرق إلى 4.62%، بينما كان 3.8% خلال فترة المقارنة نفسها.

وأما بالنسبة للدينار الأردني، فقد تراجع أيضاً سعر صرفه مقابل الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (انظر جدول 28)، وكذلك الحال في إسرائيل، فقد بلغ سعر صرف الدينار الأردني مقابل الشيكل في الأراضي الفلسطينية 5.71 شيكل إسرائيلي بتاريخ 2007/6/6، في حين كانت 5.93 في تاريخ 2007/3/5، أما في إسرائيل فقد تراجع سعر الدينار مقابل الشيكل من 5.81 شيكل إسرائيلي إلى 5.47 شيكل إسرائيلي عند المقارنة بين الربعين.

جدول 28: أسعار صرف الدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي بتاريخ 2007/6/6

القطاع	سعر الشراء	سعر البيع	مقدار الفرق	نسبة الفرق (%)
الصرافون المتجولون:				
صراف متجول 1	5.73	5.78	0.05	0.87
صراف متجول 2	5.73	5.8	0.07	1.22
صراف متجول 3	5.57	5.58	0.01	0.18
المعدل	**5.68**	**5.72**	**0.04**	**0.76**
محلات الصرافة:				
محلات الصرافة (رام الله)	5.73	5.76	0.03	0.52
محلات الصرافة (نابلس)	5.73	5.77	0.04	0.70
محلات الصرافة (بيت لحم)	5.72	5.75	0.03	0.52
المعدل	**5.73**	**5.76**	**0.03**	0.58
بنوك فلسطينية:				
بنك فلسطيني (رام الله)	5.73	5.77	0.04	0.70
بنك فلسطيني (نابلس)	5.71	5.81	0.1	1.75
بنك فلسطيني (بيت لحم)	5.7	5.8	0.1	1.75
المعدل	**5.71**	**5.79**	**0.08**	1.40

القطاع	سعر الشراء	سعر البيع	مقدار الفرق	نسبة الفرق (%)
المعدل في الأراضي الفلسطينية	**5.71**	**5.76**	**0.05**	**0.91**
بنوك إسرائيلية:				
leumi leisrael Bank	5.51	5.95	0.44	7.99
International Bank of Israel First	5.39	6.19	0.8	14.84
Bank of Israel Union	5.52	5.93	0.41	7.43
المعدل في إسرائيل	**5.47**	**6.02**	**0.55**	10.09

المصدر: قام معهد "ماس" بجمع البيانات خلال المسح الميداني الذي أجراه في مدن (رام الله، ونابلس، وبيت لحم) بالإضافة إلى الاتصالات الهاتفية مع البنوك الإسرائيلية.

أما نسبة الفرق، فقد انخفضت في الأراضي الفلسطينية وارتفعت في إسرائيل، حيث بلغ الفرق في الأراضي الفلسطينية 0.91% بتاريخ 2007/6/6، بينما كان 1.06% في تاريخ 2007/3/5. وارتفع الفرق في إسرائيل من 6.1% إلى 10.09% خلال فترة المقارنة نفسها.

جدول 29: أسعار صرف اليورو مقابل الشيكل الإسرائيلي بتاريخ 2007/6/6

القطاع	سعر الشراء	سعر البيع	مقدار الفرق	نسبة الفرق (%)
الصرافون المتجولون:				
صراف متجول 1	5.37	5.42	0.05	0.93
صراف متجول 2	5.37	5.42	0.05	0.93
صراف متجول 3	5.53	5.55	0.02	0.36
المعدل	**5.42**	**5.46**	**0.04**	**0.74**
محلات الصرافة:				
محلات الصرافة (رام الله)	5.45	5.48	0.03	0.55
محلات الصرافة (نابلس)	5.45	5.55	0.1	1.83
محلات الصرافة (بيت لحم)	5.45	5.48	0.03	0.55
المعدل	**5.45**	**5.50**	**0.05**	**0.98**
بنوك فلسطينية:				
بنك فلسطيني (رام الله)	5.47	5.53	0.06	1.10
بنك فلسطيني (نابلس)	5.43	5.61	0.18	3.31
بنك فلسطيني (بيت لحم)	5.45	5.57	0.12	2.20
المعدل	**5.45**	**5.57**	**0.12**	**2.20**
المعدل في الأراضي الفلسطينية	**5.44**	**5.51**	**0.07**	**1.13**
بنوك إسرائيلية:				
leumi leisrael Bank	5.34	5.62	0.28	5.24
International Bank of Israel First	5.37	5.61	0.24	4.47
Bank of Israel Union	5.37	5.59	0.22	4.10
المعدل في إسرائيل	**5.36**	**5.61**	**0.25**	**4.66**

المصدر: قام معهد "ماس" بجمع البيانات خلال المسح الميداني الذي أجراه في مدن (رام الله، ونابلس، وبيت لحم) بالإضافة إلى الاتصالات الهاتفية مع البنوك الإسرائيلية.

كما انخفض سعر صرف اليورو مقابل الشيكل في الأراضي الفلسطينية وفي إسرائيل، حيث انخفض سعر الصرف من 5.55 شيكل و5.44 شيكل إسرائيلي في الأراضي الفلسطينية وفي إسرائيل على التوالي بتاريخ 2007/3/5، إلى 5.44 و5.36 شيكل إسرائيلي على التوالي في كل من الأراضي الفلسطينية وإسرائيل في تاريخ 2007/6/6.

أما فيما يتعلق بنسبة الفرق بين أسعار البيع والشراء، فيلاحظ انخفاضها بشكل طفيف في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت 1.31% بتاريخ 2007/6/6، بينما كانت 1.35% بتاريخ 2007/3/5، أما في إسرائيل فقد ارتفعت النسبة لتصل 4.60%، بينما كانت 3.84% عند المقارنة بين الربعين.

5- السوق المالية

شهد الربع الثاني من العام 2007 تحسناً ملحوظاً في أداء سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك بعد التطورات الجديدة التي طرأت على السوق، بالإضافة إلى التطورات السياسية الإيجابية والتي كانت تظهر بالأفق بعد الإعلان عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في بداية العام. إلا أن التطورات السياسية التي حدثت في نهاية الربع الثاني على الساحة الفلسطينية الداخلية التي شهدت سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة، أدت إلى حدوث تراجع في مؤشرات سوق فلسطين للأوراق المالية.

جدول 30: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية

	القيمة السوقية (مليار دولار)	عدد جلسات التداول	مؤشر القدس(نقطة)	حجم التداول (قيمة الأسهم) مليون دولار	عدد الأسهم المتداولة مليون
كانون الثاني	2.8	19	610.58	76.6	24.2
شباط	2.9	20	640.07	99.8	36.7
آذار	2.9	21	622.87	79.8	30.8
نيسان	2.5	21	522.9	55.2	23
أيار	2.4	22	504.08	61.5	25.4
حزيران	2.4	20	509.69	81.3	36.8
مجموع (للربع الثاني فقط)	-	63	-	198	85.2

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com

وتشير البيانات إلى تراجع حجم التداول بنسبة 22.7% في الربع الثاني من العام 2007 مقارنة مع الربع الأول، لتصل قيمة الأسهم المتداولة إلى 198 مليون دولار، بالإضافة إلى ذلك انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 7.1% خلال الفترة نفسها ليصل إلى 85.2 مليون سهم. وبلغت القيمة السوقية نحو 2.4 مليار دولار في نهاية الفترة. وفيما يتعلق بعدد جلسات التداول، فقد ارتفعت بمقدار جلستين عن الربع الأول من العام 2007، حيث وصلت إلى 63 جلسة. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد بلغ في نهاية شهر حزيران 509.69 نقطة، بانخفاض بلغت نسبته 18.2% مقارنة مع الربع الأول من العام 2007، حيث بلغ 622.87 نقاط نهاية شهر آذار من العام 2007.

شكل 6: مؤشر القدس خلال الربعين الأول والثاني من العام 2007

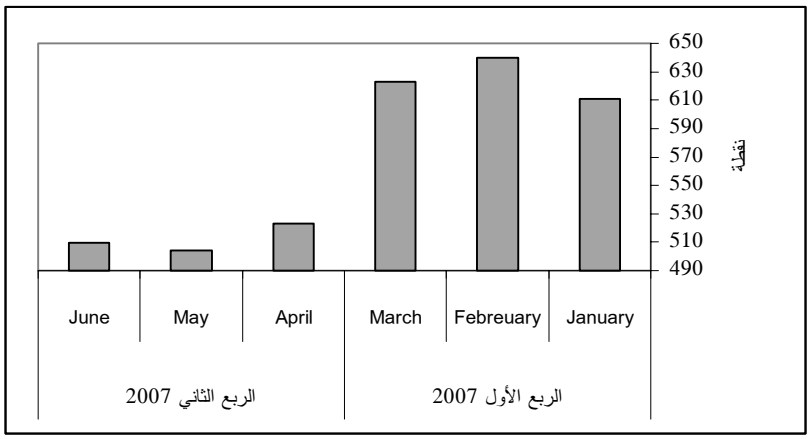

المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com

6- الأسعار والقوة الشرائية

من المفترض عدم حدوث ارتفاع في المعدل العام للأسعار (تضخم) في ظروف الاقتصاد الفلسطيني الراهنة، المتمثلة بتراجع عام في حجم الطلب الكلي. وعلى عكس هذا التوقع، كان هناك ارتفاع في معدل الأسعار العام بنسبة (0.36%)، وذلك بسبب ارتفاع بعض الأسعار العالمية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار بعض السلع المصنعة محلياً. ومن الملاحظ أن ارتفاع الأسعار كان بشكل عام من نصيب السلع الضرورية، حيث حصل انخفاض في أسعار بعض السلع غير الضرورية، كما أن تأثير الارتفاع في أسعار السلع المصنعة محلياً كان أكبر من تأثير الارتفاع في أسعار السلع المستوردة. كما أن درجة الارتفاع كانت في قطاع غزة أولاً ثم في بقية الضفة الغربية، على الرغم من الانخفاض الذي حصل على معدل الأسعار في القدس. وفيما يلي استعراض مفصل لحركة الأسعار في الربع الأول من السنة وفق تصنيفات الأنواع السلعية والمناطق الجغرافية المختلفة.

6-1 الأسعار

تشير إحصاءات الربع الأول من العام 2007 إلى حدوث ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مقاسة بالشيكل في الأراضي الفلسطينية بلغت نسبته 0.36% مقابل انخفاض بنسبة 0.13% في الربع السابق، ويدل ذلك على ارتفاع معدل التضخم على مستوى الأراضي الفلسطينية بين الربعين. وقد ارتفعت معدلات التضخم في كل من قطاع غزة وباقي الضفة الغربية، حيث سجلت الأسعار في قطاع غزة ارتفاعاً بنسبة 0.87% مقارنة مع انخفاض بنسبة 0.95% في الربع السابق، وسجلت الأسعار في باقي الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة 0.54% مقارنة بانخفاض 0.55% في الربع السابق. في المقابل سجلت الأسعار في القدس انخفاضاً بنسبة 0.02% مقارنة مع ارتفاع بنسبة 0.55% في الربع السابق (انظر شكل 7).

مجموعة المواد الغذائية هي السبب الرئيسي وراء الارتفاع الحاصل في الأسعار (0.93%) نتيجة ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، وهو الارتفاع الأكبر بالمقارنة مع المجموعات السلعية الأخرى في السلة الاستهلاكية. ساهمت مجموعة الأثاث والسلع المنزلية بحوالي 5% من الارتفاع الحاصل، في المقابل، شهدت كل من مجموعة النقل والاتصالات

وخدمات المسكن ومجموعة الأقمشة والملابس والأحذية وخدمات التعليم والخدمات الترفيهية انخفاضاً متفاوتاً في أسعارها.

شكل 7: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2006، والربع الأول من العام 2007

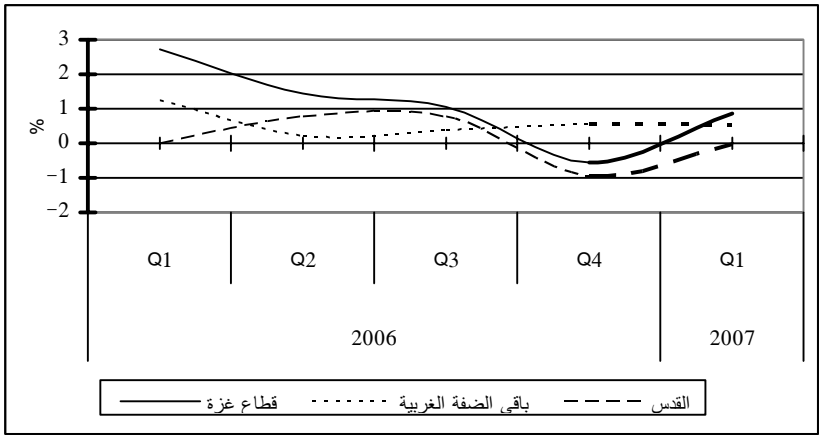

المصدر: حسبت من قبل "ماس" بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سنوات مختلفة.

وعلى مستوى المناطق والمجموعات المختلفة المكونة للسلة الاستهلاكية، يلاحظ أن مجموعة المواد الغذائية ساهمت بنحو 98% من الارتفاع الحاصل في مستوى الأسعار في قطاع غزة، وذلك بسبب الارتفاع الذي طرأ على مستوى أسعار بعض السلع الأساسية بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. أما في باقي الضفة الغربية، فقد ارتفعت مجموعة المواد الغذائية بنسبة 1.53% (انظر جدول 31).

جدول 31: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الأول من العام 2007مقارنة بالربع الرابع من العام 2006 (%)

المجموعة السلعية	الأراضي الفلسطينية %	باقي الضفة الغربية%	قطاع غزة	القدس
المواد الغذائية	0.93	1.53	2.00	0.05
المشروبات والتبغ	0.21	0.55	0.02	0.06
الأقمشة والملابس والأحذية	(0.02)	(0.10)	(0.02)	0.03
المسكن ومستلزماته	(0.11)	(0.12)	(0.20)	(0.01)
الأثاث والسلع والخدمات المنزلية	0.23	0.37	0.65	0.05
النقل والاتصالات	(0.05)	0.00	0.07	(0.27)
خدمات التعليم	(0.16)	(1.05)	(0.11)	0.50
الرعاية الصحية	(0.08)	(0.68)	0.37	(0.76)
السلع والخدمات الترفيهية	(0.45)	(0.54)	(0.25)	(0.47)
سلع وخدمات متنوعة	0.11	0.05	(0.86)	0.29
الرقم القياسي العام	0.36	0.54	0.87	(0.02)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وسجلت أسعار السلع المعمرة (كالأجهزة المنزلية، والسلع الترفيهية) خلال الربع الأول من العام 2007 ارتفاعاً بنسبة 0.33% مقارنة بالربع السابق، وأسعار السلع غير المعمرة (كالمواد الغذائية، والسجائر، وغيرها من المواد الاستهلاكية) سجلت هي الأخرى ارتفاعاً بنسبة 0.52% خلال الفترة نفسها. وسجلت أسعار السلع شبه المعمرة (كالأقمشة، والملابس، والأحذية) ارتفاعاً مقداره 0.02% مقارنة بالربع السابق.

أما أسعار السلع من حيث كونها سلعاً محلية المنشأ أو مستوردة، فقد سجلت أسعار السلع المحلية ارتفاعاً مقداره 0.42% خلال الربع الأول من العام 2007 مقارنة بالربع السابق، فيما سجلت أسعار السلع المستوردة ارتفاعاً أقل بلغت نسبته 0.08% للفترة نفسها.

6-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية الحيوية

تظهر البيانات في جدول 32 أن أسعار بعض هذه السلع قد شهدت ارتفاعاً بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والمواد المستوردة نتيجة ارتفاعها عالمياً، ومنها السكر، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار بعض السلع المصنوعة محلياً كزيت الزيتون. وفيما يلي ملخص لحركة الأسعار مع نهاية الربع الأول من العام 2007 مقارنة بأرباع السنة السابقة:

- ***أسعار السكر والطحين والأرز:***

استقرت أسعار السكر والطحين والأرز في قطاع غزة خلال الربع الأول من العام 2007، بعد الارتفاع الحاصل في العام السابق. في حين ارتفعت أسعار الأرز والطحين والسكر في الضفة الغربية بنسبة 1.84%، و0.81%، و0.11% على التوالي للفترة نفسها.

- ***أسعار المحروقات:***

انخفضت أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2007، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمي. وقد انخفض سعر لتر البنزين في كل من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 0.31% مقارنة بالربع السابق، مقابل ارتفاع بنسبة 1.94% مقارنة بالربع الأول من العام السابق. في المقابل، استقرت أسعار الغاز المستخدم كوقود منزلي خلال الفترة نفسها، حيث بلغ سعر اسطوانة الغاز نحو 36 شيكلاً خلال الربع الأول من العام 2007 دون تغير عن الربع السابق.

- ***أسعار حليب الأطفال وزيت الزيتون:***

طال ارتفاع الأسعار مواد أساسية أخرى، كحليب الأطفال، وزيت الزيتون، إذ تشير البيانات إلى ارتفاع أسعار حليب الأطفال المجفف بنحو 0.42% في الضفة الغربية، في حين لم يطرأ تغير على أسعار الحليب في غزة. أما أسعار زيت الزيتون، فقد ارتفعت في قطاع غزة بواقع 3.69%، في حين انخفضت في باقي الضفة الغربية بنسبة 6.31%. وبالمقارنة مع أسعار زيت الزيتون السائدة خلال الربع الأول من العام 2006، نلاحظ انخفاض الأسعار بشكل ملموس من نحو 24.10 شيكل للكيلو غرام إلى نحو 19.15 شيكل. في المقابل، ارتفعت أسعار زيت الزيتون في قطاع غزة، حيث بلغ سعر الكيلو غرام حوالي 23.39 شيكل بعد أن كان 21.17 شيكل في الربع الأول من العام 2006.

✧ ***أسعار البندورة والبطاطا:***

سجلت أسعار البندورة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2007 انخفاضاً بنسبة 27.96%، و13.59% على التوالي. وانخفضت أسعار البطاطا أيضاً في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بنسبة 43.22% و17.98% على التوالي مقارنة بالربع السابق.

جدول 32: متوسط أسعار المستهلك لبعض الأصناف الحيوية من السلع حسب الربع للعامين 2006 و2007

الصنف	وحدة الشراء	باقي الضفة الغربية			قطاع غزة		
		الربع الأول 2007	الربع الرابع 2006	الربع الأول 2006	الربع الأول 2007	الربع الرابع 2006	الربع الأول 2006
سكر-كريستال-بريطانيا	كيس 50 كغم	150.00	149.84	136.57	180.00	180.00	156.67
طحين أبيض – زيرو-حيفا	كيس 60 كغم	110.89	110.00	109.13	110.00	110.00	105.00
أرز حبة قصيرة-صن وايت-استراليا	كيس 25 كغم	86.64	85.08	85.42	85.00	85.00	86.00
بندورة	1 كغم	3.18	3.68	2.32	1.62	2.25	1.29
بطاطا	1كغم	2.60	3.17	2.63	1.49	2.63	1.18
بنزين 96 اوكتان	1 لتر	5.42	5.43	5.31	5.42	5.43	5.31
اسطوانة غاز	اسطوانة 12 كغم	36.00	36.00	44.67	36.00	36.00	44.67
حليب مجفف (فرنسا)	علبة 2.5 كغم	85.22	84.86	83.57	80.00	80.00	80.00
زيت زيتون	1كغم	19.15	20.44	24.10	23.39	22.55	21.17

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007

3-6 القوة الشرائية

يعنى هذا القسم من المراقب بقياس قدرة المواطن على الشراء من خلال ما يحمله من عملة (نقود)، وبما أن الأراضي الفلسطينية تستخدم عملات عدة (شيكل، دولار، دينار) فإنه يتم الاعتماد على سعر صرف العملتين (الدولار والدينار) مقابل الشيكل، وبالتالي تعتمد القوة الشرائية للعملة على عاملين؛ الأول هو سعر صرف العملة ويؤثر طردياً على القوة الشرائية، أما الآخر فهو الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) -يقاس بالشيكل- الذي يؤثر عكسياً على القوة الشرائية.

يتم حساب القوة الشرائية عن طريق طرح معدل التغير في (CPI) من معدل التغير في سعر الصرف، وبناءً على ذلك فإنه يتضح تراجع القوة الشرائية لكلتا العملتين في الربع الأول من العام 2007، فقد تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي في الربع الأول من العام 2007 مقارنة بالربع الرابع من العام 2006 بنسبة 1.03%، وسعر صرف الدينار الأردني للفترة نفسها بنسبة 0.92%. وفي الوقت نفسه ارتفع المستوى العام للأسعار في الأراضي الفلسطينية بنسبة 0.36% مسبباً في المحصلة تراجعاً في القوة الشرائية للدولار بنسبة 1.39% وللدينار بنسبة 1.28% (انظر جدول 33).

جدول 33: تطور القوة الشرائية لكل من الدينار والدولار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس لغاية الربع الأول من العام 2007 (%)

المنطقة	العملة	2004	2005	Q1 2006	Q4 2006	2006	Q12007
الأراضي الفلسطينية	الدولار	**(4.57)**	**(3.31)**	(0.8)	(2.87)	**)4.74(**	(1.39)
	الدينار	**(4.61)**	**(3.33)**	0.07	(2.69)	**(4.26)**	(1.28)
باقي الضفة الغربية	الدولار	**(4.46)**	**(2.73)**	(1.10)	(3.56)	**(4.98)**	(1.56)
	الدينار	**(4.50)**	**(2.75)**	(0.24)	(3.37)	**(4.50)**	(1.45)
القدس	الدولار	**(12.03)**	**(5.18)**	0.16	(2.05)	**(4.02)**	(1.01)
	الدينار	**(12.07)**	**(5.20)**	1.02	(1.87)	**(3.54)**	(0.9)
قطاع غزة	الدولار	**(4.75)**	**(1.01)**	(2.56)	(2.45)	**(6.07)**	(1.9)
	الدينار	**(4.79)**	**(1.03)**	(1.70)	(2.27)	**(5.59)**	(1.79)

المصدر: حسبت من قبل معهد "ماس" بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين أرقام سالبة.

بمقارنة التراجع الحاصل في القوة الشرائية في الربع الأول من العام 2007 مع التراجع الذي حصل في الربع الرابع من العام 2006، نجد أن التراجع تضاءل، ويعود ذلك إلى انخفاض سعر صرف كل من الدولار والدينار مقابل الشيكل بين الفترتين، حيث انخفض سعر صرف كل من الدولار والدينار بنسبة 3.01% و2.83% على التوالي في الربع الرابع من العام 2006، وبالتالي تضاءل التراجع في القوة الشرائية في الربع الأول من العام 2007 (انظر شكل 8).

شكل 8: تطور القوة الشرائية لكل من الدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية حسب الربع للأعوام 2004، و2005، و2006، والربع الأول من العام 2007

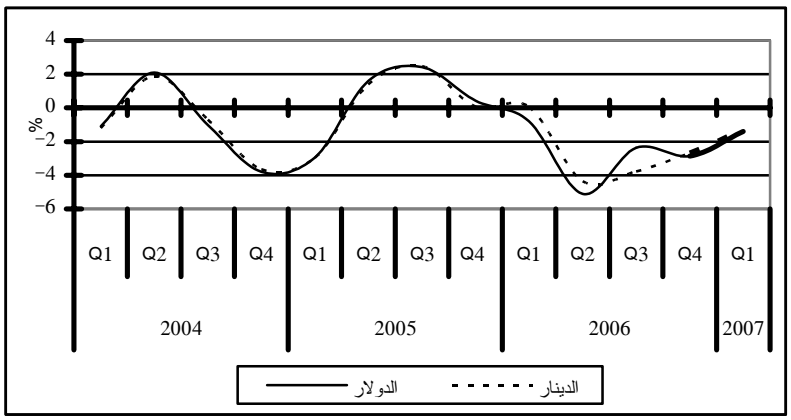

المصدر: حسبت من قبل معهد "ماس" بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار صرف العملات، سنوات مختلفة.

بالمقارنة بين المناطق في الأراضي الفلسطينية، فإننا نجد أن تراجع القوة الشرائية للعملتين كان الأعلى في قطاع غزة الذي بلغ 1.90% للدولار و1.79% للدينار، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع المعدل العام للأسعار في قطاع غزة (0.87%) بشكل أكبر منه في القدس (-0.02%) أو باقي الضفة الغربية (0.53%).

7- السياحة

من الطبيعي أن يستمر الانكماش الحاصل في قطاع السياحة مع استمرار الممارسات التعسفية الإسرائيلية من ناحية، والانقسام السياسي والانفلات الأمني من ناحية أخرى. ومن المعروف أن السياحة الدينية تلعب دوراً مهماً في السياحة الفلسطينية، ولذلك فإن مواسم أعياد الميلاد (الشرقي والغربي) ورأس السنة تشهد تزايداً ملحوظاً في النشاط السياحي، ما يعني تزايد النشاط في الربعين الأول والرابع من كل عام مقارنة بالربعين الثاني والثالث. وفيما يلي عرض لبعض تفاصيل النشاط السياحي في الربع الأول من السنة.

7-1 النشاط الفندقي

بلغ عدد الفنادق الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 116 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً، ويختلف عدد الفنادق العاملة منها حسب الشهر، فقد كان هناك 78 فندقاً عاملاً في شهر آذار 2007، يتوفر فيها 4,111 غرفة، وتضم 8,820 سريراً، وتتوزع هذه الفنادق بواقع 46 فندقاً في الضفة الغربية، و20 فندقاً في القدس، و12 فندقاً في قطاع غزة.

وفيما يتعلق بعدد العاملين، فقد بلغ متوسط عدد العاملين خلال الربع الأول من العام 2007 1,261عاملاً، موزعين حسب نوع العمل والجنس كما يلي: في الإدارة 263 عاملاً منهم 217 ذكراً، و46 أنثى، وفي التشغيل 998 عاملاً منهم 869 ذكراً، و129 أنثى. وبذلك يكون عدد العاملين قد انخفض بنسبة 3% مقارنة بالربع الرابع من العام 2006، وتوزع هؤلاء العاملون حسب منطقة العمل بواقع 667 عاملاً في فنادق الضفة الغربية، و384 في فنادق القدس، و210 عاملين في فنادق قطاع غزة.

شكل 9: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع للأعوام 2005، و2006، و2007

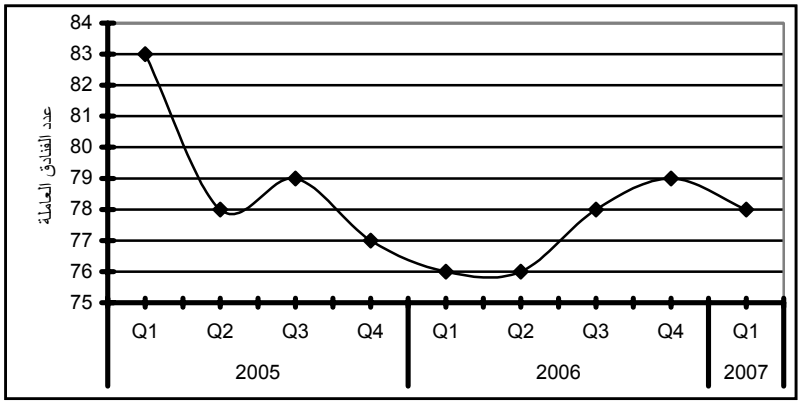

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية.

بلغ عدد نزلاء الفنادق في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2007 نحو 49,289 نزيلاً بنسبة زيادة قدرها 33.2% مقارنة بالربع الرابع من العام 2006. ويتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 49.4% من مجموع النزلاء، في حين وصلت النسبة إلى 27.9% في فنادق وسط الضفة الغربية و19.6% في فنادق

جنوب الضفة الغربية، وكانت نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية 2.1% من مجموع النزلاء، وبلغت نسبتهم في فنادق قطاع غزة 1.0%.

كما بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 106,111 ليلة خلال الربع الأول من العام 2007، حيث شكلت ليالي المبيت للنزلاء الفلسطينيين ما نسبته 11.4%، وللنزلاء القادمين من الاتحاد الأوروبي 38.1% من إجمالي عدد ليالي المبيت, بينما بلغت نسبة ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 12.0%. وتتوزع ليالي المبيت في الفنادق حسب المنطقة كالآتي: 60.7% من ليالي المبيت في فنادق القدس، و16.8% من ليالي المبيت في فنادق وسط الضفة الغربية، أما نسبة ليالي المبيت في فنادق جنوب الضفة الغربية وشمالها فقد بلغت 20.1% و1.3% على التوالي، في حين وصلت نسبة ليالي المبيت في فنادق قطاع غزة 1.1% من إجمالي عدد الليالي في فنادق الأراضي الفلسطينية.

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 631.8 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 15.6% من الغرف المتاحة، وتتركز نسبة إشغال الغرف في فنادق القدس، حيث بلغت نسبة الإشغال 29.3% خلال الربع (حيث شهد شهر آذار في منطقة القدس نسبة إشغال بلغت 42.6%)، وفي فنادق وسط الضفة الغربية بلغت النسبة 17.1% خلال الربع الأول، في حين بلغت نسبة إشغال الغرف في فنادق جنوب الضفة الغربية 8.9%، و11.5% في فنادق شمال الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فقد بلغت النسبة 2.9% من عدد الغرف المتاح.

شكل 10: عدد النزلاء في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع للأعوام 2005، و2006، و2007

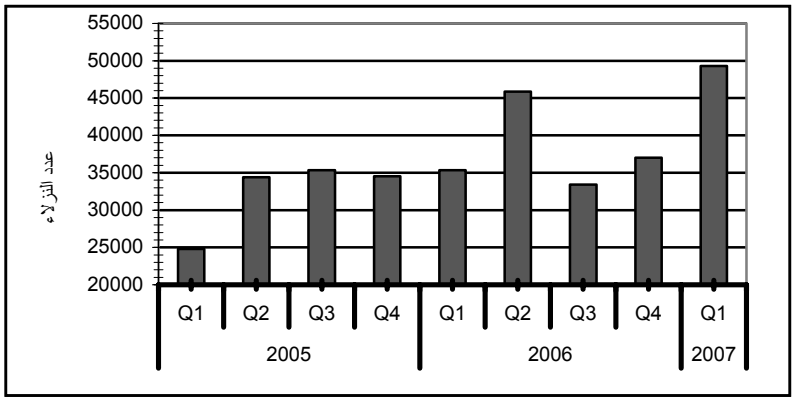

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية.

7-2 السياحة المحلية

في العام 2006، بلغت نسبة الأسر الفلسطينية (الأسرة أو أفرد منها) التي قامت برحلات محلية 42.7%. وتختلف هذه النسبة حسب المنطقة، حيث بلغت 38.1% من الأسر في شمال الضفة الغربية و31.4% في وسط الضفة الغربية، مقابل 36.2% في جنوب الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فقد كانت النسبة أعلى، حيث بلغت 57.6% من الأسر ممن قاموا بتنفيذ رحلات سياحية محلية خلال العام 2006.

وفيما يتعلق بإنفاق السائح المحلي، بلغ متوسط إنفاق الأسرة الفلسطينية خلال الرحلة المحلية الواحدة مبلغ 27.7 دولاراً أمريكياً، حيث كان متوسط الإنفاق للأسر الفلسطينية في الضفة الغربية 33.6 دولار وفي قطاع غزة 19.6 دولار، أما بالنسبة لأوجه الإنفاق للأسر الفلسطينية في المكان المزار، فقد كان لنفقات الطعام والشراب النصيب الأكبر من حصة إنفاق الأسرة في الرحلة بواقع 9.7 دولار، يليها نفقات النقل والاتصالات بواقع 8.4 دولار. وتشير النتائج إلى أن قيمة الإنفاق على التسوق بلغ 4.1 دولار، في حين بلغت النفقات الترفيهية والرياضية 3.0 دولارات، والنفقات الأخرى 2.5 دولار أمريكي.

أما الأسر التي لم تقم برحلات سياحية محلية، والتي بلغت نسبتهم 57.3% من مجموع الأسر، فمعظمها (54.2%) امتنع عن القيام بالرحلات بسبب تردي أوضاعها الاقتصادية، وهناك حوالي 14% ممن امتنعوا عن القيام بالرحلة بسبب التدابير الإسرائيلية من إغلاق، ونصب حواجز تفتيش.

8- البنية التحتية

8-1 رخص الأبنية

يمكن مقارنة إحصاءات رخص الأبنية الربعية بطريقتين؛ الأولى يتم بموجبها مقارنة التغير بين ربعين متتاليين، ومثال ذلك التغير في عدد رخص الأبنية بين الربع الرابع من العام 2006 والربع الأول من العام 2007. أما الطريقة الثانية، فيتم من خلالها مقارنة التغير في المؤشرات بين ربع سنة ما والربع المناظر له في العام السابق، مثلاً مقارنة تغير أعداد رخص البناء بين الربع الأول من العام 2006 والربع الأول من العام 2007.

على الرغم من أهمية الطريقة الأولى في رصد التغيرات الحاصلة على رخص الأبنية بين ربعين متتاليين، فإن تلك الطريقة لا تأخذ في الاعتبار التأثير الكبير للعوامل الجوية والأجواء المناخية وحالة الطقس في المؤشرات الرئيسية في قطاع الإنشاءات. إذ يلاحظ المتتبع للإحصاءات المتعلقة بقطاع الإنشاءات بشكل عام، وبرخص الأبنية تحديداً، تزايد حجم الأنشطة المرتبطة بقطاع البناء والتشييد خلال فصل الصيف (أي خلال الربعين الثاني والثالث)، بينما يتراجع حجم تلك الأنشطة خلال فصل الشتاء (أي خلال الربعين الأول والرابع). وقد ارتأينا أن نقوم في العدد الحالي من المراقب الربعي باستخدام الطريقة الثانية، التي سيتم بموجبها إجراء المقارنة بين بيانات الربع الأول من العام 2007 والربع الأول من العام من العام 2006، وذلك في مسعى إلى تحييد المؤثرات الموسمية وعوامل الطقس.

تشير إحصاءات رخص الأبنية إلى تراجع عدد رخص البناء خلال الربع الأول من العام 2007 بنسبة 53.0%، مقارنة بالربع ذاته من العام 2006، لتصل إلى 1044 رخصة. كما انخفض عدد الرخص الصادرة خلال الربع الأول من العام 2007 بنسبة 17.6%، مقارنة بعدد الرخص الصادرة خلال الربع الأول من العام 2005، وقد استحوذت رخص الأبنية الجديدة على أكثر من 48.4% من إجمالي الرخص الصادرة في الربع الأول 2007، بينما شكلت رخص الإضافات الجديدة لمبانٍ مرخصة نحو 24.4% من إجمالي الرخص.

وبلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الأول من العام 2007 حوالي 404.7 ألف متر مربع. وبالمقارنة مع مساحات الأبنية المرخصة في الربع الأول من العام السابق، يلاحظ حدوث انخفاض كبير بلغت نسبته نحو 48.1%. كما انخفضت المساحة المرخصة بنسبة 26.0% مقارنة مع الربع الأول من العام 2005.

وتوزعت مساحات الأبنية المرخصة إلى مساحات جديدة (312.2 ألف متر مربع)، ومساحات قائمة (92.6 ألف متر مربع). وتنخفض تلك المساحات عن مثيلاتها في الربع الأول من العام 2006 بنسبة 36.0% للمساحات الجديدة، و68.3% للمساحات القائمة.

وشكلت المباني السكنية نحو 71.6% من المساحات الجديدة، في حين بلغت نسبة المباني غير السكنية حوالي 28.4% من تلك المساحة. بالمقابل، فقد شكلت نسبة المباني السكنية وغير السكنية 79.8% و20.2% من إجمالي المساحات القائمة المرخصة على التوالي.

جدول 34: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحة المرخصة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2004، و2005، و2006، و2007

المؤشر	المساحات المرخصة (ألف متر مربع)			
	الربع الأول 2004	الربع الأول 2005	الربع الأول 2006	الربع الأول 2007
مجموع مساحات الأبنية المرخصة	438.0	546.8	779.7	404.7
مساحات جديدة	386.6	476.3	487.4	312.2
مبانٍ سكنية	314.0	369.0	390.3	223.4
مبانٍ غير سكنية	72.6	107.3	97.1	88.8
مساحات قائمة	51.4	70.5	292.3	92.6
مبانٍ سكنية	38.1	52.9	249.5	73.9
مبانٍ غير سكنية	13.3	17.6	42.8	18.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات رخص الأبنية، الربع الأول 2007.

8-2 استيراد الإسمنت

تتشابه العوامل التي تؤثر في رخص الأبنية مع تلك التي تتعلق بكمية الإسمنت المستوردة. ولأغراض التحليل والمقارنة فإن ما ينطبق على إحصاءات رخص الأبنية ينطبق إلى حد ما على إحصاءات الإسمنت. لذلك، سنقوم بالمقارنة بين بيانات الربع الأول من العام 2007 والربع الأول من السنوات الماضية.

أشرنا في الجزء المتعلق برخص الأبنية إلى حدوث انخفاض نسبي في عدد الرخص ومساحات الأبنية المرخصة في الربع الأول من العام 2007. وقد انعكست تلك التطورات بشكل مباشر على استيراد الإسمنت إلى الأراضي الفلسطينية خلال تلك الفترة. إذ تشير البيانات إلى انخفاض الكمية المستوردة خلال الربع الأول من العام 2007 بنسبة 6.0%، مقارنة بالربع الأول من العام 2006، لتبلغ نحو 317.2 ألف طن. وبلغ حجم الاستيراد من الإسمنت إلى الضفة الغربية نحو 198.5 ألف طن، وهي أقل من الكمية المستوردة إلى الضفة في الربع الأول من العام السابق بنسبة 23.2%.

أما قطاع غزة، فقد استحوذ على 37.4% من إجمالي كمية الإسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2007، وبلغت نحو 118.7 ألف طن. وتزيد تلك الكمية بنسبة 50.3% على كمية الإسمنت المستوردة في الفترة ذاتها من العام 2006 (انظر جدول 35).

جدول 35: كمية الإسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية للربع الثالث من الأعوام (2003 – 2007) (ألف طن)

الفترة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
الربع الأول 2003	170.5	86.9	83.6
الربع الأول 2004	229.1	124.0	105.1
الربع الأول 2005	305.5	198.9	106.6
الربع الأول 2006	338.0	259.0	79.0
الربع الأول 2007	317.2	198.5	118.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الإسمنت المستورد، 2007.

3-8 تسجيل الشركات

تستخدم بيانات تسجيل الشركات في كثير من الدول للإشارة إلى بيئة الاستثمار في اقتصادات تلك الدول، بالإضافة إلى معرفة الأنشطة التي تتجه إليها هذه الاستثمارات كمؤشر يخص درجات الخطورة ومعدلات العوائد الربحية. ففي حال تحسن ظروف الاستثمار؛ السياسية أو الاقتصادية، فإن الطلب على تسجيل شركات جديدة يرتفع حتى لو لم يتم استخدام رخص الشركات مباشرة، وتم تأجيلها إلى فترات لاحقة.

وتشير البيانات المتوفرة عن تسجيل الشركات الجديدة إلى أن بيئة الاستثمار في الأراضي الفلسطينية تحسنت بشكل كبير في الربع الأول من العام 2007، مقارنةً بالربع الذي سبقه. فقد بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة 516 شركة، وهذا يشكل ستة أضعاف عدد الشركات المسجلة في الربع الذي سبقه، كما ارتفعت قيمة رؤوس الأموال المستثمرة بنسبة 275% لتصل إلى حوالي 62.8 مليون دينار أردني (انظر شكل 11)، ويعزى الارتفاع الكبير في عدد الشركات الجديدة المسجلة ورؤوس أموالها إلى أن الشركات عادة ما تعمل على التسجيل خلال الربع الأول من العام.

شكل 11: قيمة رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية بالدينار الأردني للعامين 2006 و2007 حسب الربع

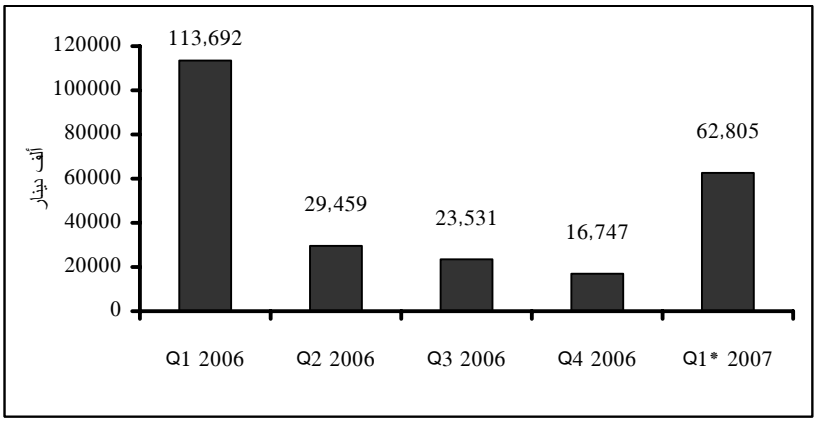

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2007.* يتضمن الأشهر الأربعة الأولى من العام 2007.

وعلى مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد ارتفع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية بنسبة 300% لتصل إلى 371 شركة، كما ارتفعت قيمة رؤوس الأموال المسجلة بنسبة 525% لتصل إلى حوالي 52 مليون دينار

أردني. أما قطاع غزة، فعلى الرغم من حدة التوترات الداخلية الفلسطينية فيه، فإن عدد الشركات الجديدة المسجلة ارتفع بنسبة 169% عن الربع السابق لتصل إلى 145 شركة، وارتفعت قيمة رؤوس الأموال المسجلة للشركات الجديدة بنسبة 27.3% لتصل إلى حوالي 10.7 مليون دينار أردني.

ويظهر من شكل 12 أن الحصة الكبرى من رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة كانت من نصيب قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى التي بلغت نسبتها 56%، مقارنةً مع 66% في الربع الرابع من العام 2006، بينما استقرت حصة قطاع التجارة التي بلغت نسبتها 27%، في حين ارتفعت حصة القطاعات الأخرى بشكل طفيف.

شكل 12: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من العام 2007

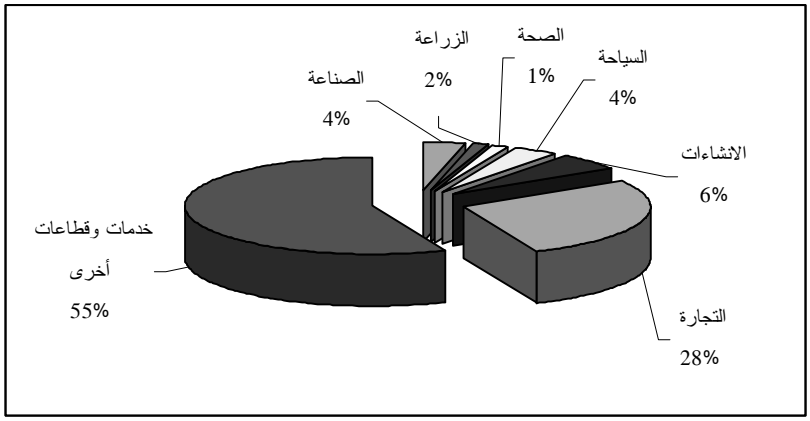

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2007.

وإذا ما تمت المقارنة حسب الهيئة القانونية، فإن النسبة الكبرى من قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية كانت لصالح الشركات المساهمة الخصوصية بنسبة 63.4% مقارنةً مع 13% في الربع السابق. بينما بلغت نسبة حصة الشركات العادية العامة 35.6% مقارنةً مع 2.1% في الربع السابق، وبلغت نسبة الشركات المساهمة الخصوصية الأجنبية حوالي 1% مقارنة مع صفر بالمائة في الربع السابق (انظر جدول 36).

جدول 36: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة حديثاً في الضفة الغربية حسب الهيئة القانونية للعام 2006 والربع الأول من العام 2007 (دينار أردني)

الربع	الهيئة القانونية							المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية أجنبية	عادية أجنبية	مساهمة عامة أجنبية	عادية محدودة	
الربع الأول 2006	6,386,000	47,394,920	14,950,691	4,000,000	0	0	0	72,731,611
الربع الثاني 2006	6,323,120	8,336,200	0	780,000	0	0	0	15,439,320
الربع الثالث 2006	3,971,400	8,859,200	0	2,900,000	0	0	150,000	15,880,600
الربع الرابع* 2006	180,000	1,081,600	7,080,000	0	0	0	0	8,341,600
الربع الأول** 2007	18,541,000	,039,00033	0	489600	0	0	0	52,069,600

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات،2007.

* يشمل فقط شهر تشرين الثاني بسبب الإضرابات التي حصلت في شهري تشرين الأول وكانون الأول.

** يتضمن الأشهر الأربعة الأولى من العام 2007.

ويختلف التصنيف القانوني للشركات في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية، إلا أنه تم جمع الشركات تحت ثلاثة مسميات قانونية، وهي: الشركات العادية، الشركات المساهمة العامة، الشركات المساهمة الخاصة. ويشير جدول 37 إلى أن الشركات الجديدة المسجلة في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة تركزت بشكل كامل في الشركات المساهمة الخاصة بنسبة 100%، وهو ما كان عليه الحال في الأرباع الثلاثة السابقة، بينما لم يكن لصالح الشركات العادية والمساهمة العامة نصيب في هذه الاستثمارات.

جدول 37: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة حديثاً في قطاع غزة حسب الهيئة القانونية للعام 2006 حسب الربع (دينار أردني)

الربع	الهيئة القانونية			المجموع
	شركة عادية*	شركة مساهمة عامة	شركة مساهمة خاصة	
Q1 2006	20	20,000,000	20,960,000	40,960,020
Q2 2006	37	0	14,020,000	14,020,037
Q3 2006	13	0	7,650,100	7,650,113
Q4 2006	18	0	8,405,000	8,405,018
Q1 2007	0	0	,735,00010	,735,00010

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2007

* حسب القانون المصري يسمح بتسجيل الشركات برأسمال يصل إلى صفر، وهذا ما يفسر وجود رأسمال يصل إلى 13 ديناراً أردنياً فقط في الشركات العادية.

9- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية[4]

يظهر بشكل واضح أن هناك اتفاقاً بين المسؤولين في المنشآت الصناعية على أمرين: الأول هو اعتقاد أقل من النصف منهم بأن الأوضاع العامة قد ساءت مقارنة بالشهر الماضي، والثاني هو الاعتقاد بأن الوضع المتردي لن يزداد سوءاً في المستقبل، وأن هناك فرصة للتحسين خلال الشهور القادمة، وبشكل عام هنالك تفاؤل في مجمل النواحي. وفيما يلي ملخص لنتائج المسح:[5]

9-1 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام

أظهرت نتائج المسح أن 18.6% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها يجدون الأداء العام لمنشآتهم قد ساء خلال شهر آذار 2007 مقارنة مع شهر شباط 2007 (22.7%)، وأن 51.5% منهم لم يلحظوا أي تغيير يذكر. ويتوقع 44.6% من أصحاب المنشآت ومديريها أن الأداء العام للمنشآت سيكون أفضل في شهر نيسان 2007، كما يتوقع 57.1% منهم تحسن الأداء العام للمنشآت خلال الأشهر الستة اللاحقة.

[4] يعتمد هذا الجزء من المراقب على "مسح اتجاهات أصحاب (مديري) المؤسسات الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية"، وفي هذا المسح (الذي جرى خلال الفترة 2-2007/4/23 ليمثل شهر آذار 2007 مقارنة بشهر شباط 2007).

[5] تم اعتماد عينة المسح الصناعي العام 2004 كإطار للمعاينة الأولية للعينة، ومن ثم تم حصر المؤسسات الصناعية التي تساهم بما نسبته 70% من إجمالي الإنتاج الصناعي، مستثنياً منها المؤسسات الصناعية التي تشغل أقل من 20 عاملاً.

9-2 الإنتاج

يشير 23.7%من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى أن الإنتاج أسوأ مما كان عليه الوضع في الشهر السابق (شباط 2007)، كما أن 10.5% منهم أشاروا إلى أن المنشآت الصناعية تواجه صعوبة أكبر في الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج. ويتوقع 50.3% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها تحسن إنتاج المنشآت في شهر نيسان 2007 مقارنة بشهر آذار 2007، و67% منهم يتوقعون تحسن الوضع الإنتاجي للمنشآت خلال الأشهر الستة اللاحقة من العام 2007.

9-3 التشغيل

ساء مستوى التشغيل في المنشآت الصناعية من وجهة نظر 8.7% من أصحابها ومديريها، حيث قام 10.3% منهم بتسريح عاملين لديهم خلال شهر آذار 2007، و9.4% منهم قاموا بتشغيل عاملين، وبالتالي لم يطرأ أي تغيير على عدد العاملين لدى 80.8% منهم. وتشير التوقعات إلى أن 20.1% فقط متفائلون بتحسن مستوى التشغيل لديهم في شهر نيسان من العام 2007، و30.1% كذلك يتوقعون تحسن مستوى التشغيل خلال الأشهر الستة اللاحقة من العام نفسه.

فيما يتعلق بالإنتاجية، فقد أفاد 23.7% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها بأن إنتاجية العاملين في الصناعة انخفضت في منشآتهم الصناعية. ويرى 3.3% فقط أن ظروف وصول العاملين إلى مكان العمل تسوء، و5.7% يرون أن الانتظام في العمل يزداد سوءاً.

9-4 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل من خلال الاقتراض

أشار 18.3% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى أن الأوضاع المالية الخاصة كانت أسوأ خلال شهر آذار من العام 2007، و10.8% أشاروا إلى أن التمويل من خلال الاقتراض (التسهيلات البنكية) قد ساء. ويتوقع 38.6% تحسن الأوضاع المالية الخاصة بعد شهر، و49.4% يتوقعون ذلك خلال الأشهر الستة التالية.

9-5 المبيعات والمنافسة

أفاد 26.1% من أصحاب المنشآت الصناعية أن قيمة المبيعات انخفضت، وأن هذا الانخفاض في حجم المبيعات من وجهة نظرهم يعود بشكل أساسي (49.6%) إلى انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين في الأراضي الفلسطينية، حيث أشار إلى ذلك 46.1% في الضفة الغربية، ونسبة أكبر (59.2%) في قطاع غزة، بينما أفاد 8.0% من أصحاب المنشآت الصناعية أن قيمة المبيعات انخفضت فقط لأسباب موسمية. وقد عزا 6.9% الانخفاض في المبيعات إلى الحواجز العسكرية والإجراءات الإسرائيلية والإغلاقات، كما أن 48.5% يتوقعون ارتفاع مستوى المبيعات خلال الشهر القادم من العام 2007، و67.0% يتوقعون ارتفاع حجم المبيعات خلال الأشهر الستة اللاحقة من العام نفسه.

وفيما يتعلق بالمنافسة، فإن 94.3% من أصحاب المنشآت يجدون منافسة للمنتج الرئيسي لديهم، وترتفع هذه النسبة في قطاع غزة على وجه الخصوص لتصل إلى 95.7%، كما يجد 76.8% أن المنافسة محلية وليست أجنبية.

10- الواقع الديموغرافي

بلغت تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعدد السكان في الأراضي الفلسطينية 4.01 مليون فرد منتصف العام 2007، وتعتمد هذه التقديرات على تقدير الزيادة الطبيعية بـــنسبة 3.3% مقارنة بمنتصف العام 2006. ويتوزعون ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة (63% و37% على التوالي).[6] المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمع فتي، حيث بلغت نسبة السكان الذين أعمارهم أقل من 15 سنة حوالي 45.4%، بينما بلغت نسبة كبار السن 3%. ويظهر جدول 38 أن مجتمع قطاع غزة فتي بصورة أكبر من مجتمع الضفة الغربية.

جدول 38: التوزيع النسبي للسكان في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والفئة العمرية (%)

الفئة العمرية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
14-0	43.5	48.5	45.4
64-15	53.3	49.0	51.6
+65	3.2	2.5	3.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، 2007، رام الله- فلسطين.

وتشير البيانات إلى تراجع معدلات الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1997-2006، حيث بلغت 4.6 مولود لكل امرأة، بينما كانت 6 مواليد لكل امرأة العام 1997. ويزيد معدل الخصوبة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية (5.4 مولود لكل امرأة في قطاع غزة، و4.2 مولود لكل امرأة في الضفة الغربية). ومقارنة بالدول العربية المجاورة، فإن معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية للعام 2006 في الأردن 3.7 مولود، في مصر 3.1 مولود، في تونس 2.0 مولود، وبذلك تكون الأراضي الفلسطينية من الدول ذات مستوى الخصوبة المرتفع.[7]

وكذلك بالنسبة لمعدل المواليد الخام، فقد أظهرت التقديرات أن هذا المعدل انخفض في الأراضي الفلسطينية من 42.7 مولود لكل ألف من السكان العام 1997 إلى 36 مولوداً لكل ألف من السكان العام 2007. ويزيد معدل المواليد الخام في قطاع غزة (41.3) على مثيله في الضفة الغربية (32.8). وفي السياق نفسه انخفضت معدلات الوفيات الخام في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة نفسها من 4.9 وفاة لكل ألف من السكان إلى 3.9 لكل ألف من السكان. وانخفض هذا المعدل في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها من 5.1 إلى 4، وفي قطاع غزة من 4.7 إلى 3.7 خلال الفترة نفسها.[8]

10-1 الأسرة الفلسطينية

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن متوسط حجم الأسرة يعادل 6.3 فرد في الأراضي الفلسطينية، بواقع 5.9 فرد في الضفة الغربية، و6.9 فرد في قطاع غزة العام 2006. وتشير هذه البيانات إلى زيادة في معدل حجم

---

[6] .http://www.pcbs.gov.ps 2/9/2007.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، 2007، رام الله- فلسطين، ص31.

[8] المصدر السابق، ص31.

الأسرة الفلسطينية، فقد بلغ هذا المعدل 6.1 العام 2000. وقد ازداد معدل حجم الأسرة في الضفة الغربية من 5.7 فرد إلى 5.9 فرد خلال الفترة نفسها، بينما استقر في قطاع غزة عند معدل 6.9 فرد.[9] وربما كان لظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال السنوات السبع الماضية أثره في زيادة حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية على الرغم من استمرار برامج تنظيم الأسرة، حيث تميل الأسرة إلى تجميع أفراد الأسرة كآلية للتغلب على ظروفها الصعبة، بدلاً من تشجيع الأفراد على السكن بشكل منفرد عن العائلة الأم.

وبالنسبة لتركيبة الأسر في الأراضي الفلسطينية، فإن النمط السائد هو الأسرة النووية، حيث بلغت نسبتها 81.2% من مجموع الأسر الخاصة في العام 2006 (انظر شكل 13)، بينما كانت 73.3% في العام 1997. وتزيد نسبة الأسر النووية في الضفة الغربية (82.9%) على مثيلتها في قطاع غزة (77.8%).

شكل 13: نوع الأسر الفلسطينية الخاصة، 2006

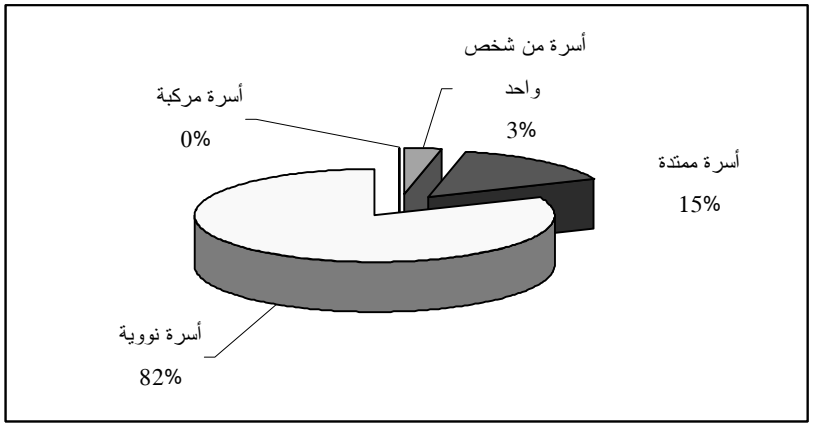

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، 2007، رام الله– فلسطين.

وتشكل الأسر التي ترأسها نساء 8.3% من مجموع الأسر الخاصة في الأراضي الفلسطينية (8.9% في الضفة الغربية، و7% في قطاع غزة) العام 2006، وفي العادة فإن هذه الأسر صغيرة الحجم، حيث بلغ متوسط حجمها 3.3 فرد العام 2006.

أما فيما يتعلق بالزواج في الأراضي الفلسطينية، فقد انخفض معدل الزواج الخام من 7.7 زواج لكل ألف من السكان العام 2005 إلى 7.3 زواج لكل ألف من السكان العام 2006. وشمل هذا الانخفاض كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر جدول 39). وفي السياق ذاته، فإن معدل العمر عند الزواج الأول يرتفع في الأراضي الفلسطينية عند كلا الجنسين، حيث بلغ 24.7 سنة للذكور، و19.5 سنة للإناث العام 2006، بينما كان هذا المعدل 24.2 سنة للذكور، و19 سنة للإناث العام 2001.[10]

[9] المصدر السابق، ص37.

[10] المصدر السابق، ص39.

جدول 39: معدل الزواج الخام والطلاق الخام في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والسنة (%)

المعدل/السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
معدل الزواج الخام			
2006	6.7	8.2	7.3
2005	7.0	8.8	7.7
معدل الطلاق الخام			
2006	0.9	1.1	1.0
2005	1.0	1.3	1.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، 2007، رام الله– فلسطين.

كذلك يظهر جدول 39 تراجعاً بسيطاً في معدل الطلاق الخام في الأراضي الفلسطينية، وفي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويلاحظ أن معدلات الزواج الخام والطلاق الخام في قطاع غزة أكبر منها في الضفة الغربية.

وبصورة عامة، فإن البيانات الديموغرافية وبيانات الأسرة تظهر تبايناً مهماً بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تقترب الضفة الغربية من قيمة المؤشرات الدولية في هذه المجالات أكثر من قطاع غزة.

11- التعليم والثقافة

11-1 الخصائص التعليمية للسكان

يوجد في الأراضي الفلسطينية حوالي 138 ألف أُمي في العام 2006 حسب تعريف اليونسكو (أي لا يعرفون كتابة أو قراءة جملة بسيطة عن حياتهم)، ويشكل هؤلاء الأميون 6.5% من مجموع السكان في عمر 15 سنة فأكثر (2.9% بين الذكور، و10.2% بين الإناث)؛ أي أن نسبة انتشار الأمية بين الإناث أكثر من ثلاثة أضعاف انتشارها بين الذكور. وتتركز الأمية بين كبار السن من الجنسين، وتظهر الفجوة في هذا المجال بين الجنسين في فئة كبار السن، بينما لا توجد فروق بين الجنسين في فئات الفتيان والشباب. وقد شهدت معدلات الأمية انخفاضاً جدياً خلال السنوات السابقة، حيث كان معدل الأمية 15.7% العام 1995، ويشمل هذا الانخفاض كلا الجنسين. يتوزع الأميون في العام 2006 إلى حوالي 92 ألف أمي في الضفة الغربية (أي أن 6.7% من السكان في الضفة أميون)، و46 ألف أمي في قطاع غزة (6.3% من السكان أميون).[11]

وبالنسبة للوضع التعليمي للفلسطينيين، فإن جدول 40 يظهر أن الخصائص التعليمية في قطاع غزة أفضل منها في الضفة الغربية، وهذا عائد إلى توفر فرص التعليم في القطاع بصورة أكبر من الضفة الغربية خلال فترة ما بعد 1948. كما تظهر فجوة مهمة في هذا المجال بين الإناث والذكور (انظر جدول 41). لكن هذه الفجوة تتجه نحو التقلص بسبب الإقبال على تعليم الأجيال الشابة من كلا الجنسين.

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. بيان صحافي بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية 2007/9/8.

جدول 40: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب مستوى التعليم والمنطقة 2006 (%)

مستوى التعليم	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
أقل من ثانوي	70.0	61.7	67.2
ثانوي	17.5	25.2	20.2
أكثر من ثانوي	12.5	13.1	12.6
المجموع	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، 2007. رام الله– فلسطين.

جدول 41: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب مستوى التعليم والمنطقة، 2006 (%)

مستوى التعليم	ذكور	إناث	الأراضي الفلسطينية
أقل من ثانوي	65.3	68.9	67.2
ثانوي	20.0	20.4	20.2
أكثر من ثانوي	14.7	10.7	12.6
المجموع	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، 2007، رام الله– فلسطين.

11-2 التعليم العام

بلغ عدد المدارس في الأراضي الفلسطينية 2337 مدرسة في العام الدراسي 2007/2006، منها حوالي 75% في الضفة الغربية و25% في قطاع غزة. أما من حيث توزيعها حسب جهة الإشراف، فإن شكل 14 يظهر أن ثلاثة أرباعها حكومية، بينما يتوزع الربع الباقي بين المدارس الخاصة ومدارس الوكالة. وتتركز المدارس الخاصة في الضفة الغربية، حيث يوجد فيها 88% من هذه المدارس، بينما تتركز مدارس الوكالة في قطاع غزة بشكل أكبر (67% من مدارس الوكالة).

شكل 14: توزع المدارس في الأراضي الفلسطينية حسب جهة الإشراف، 2007/2006

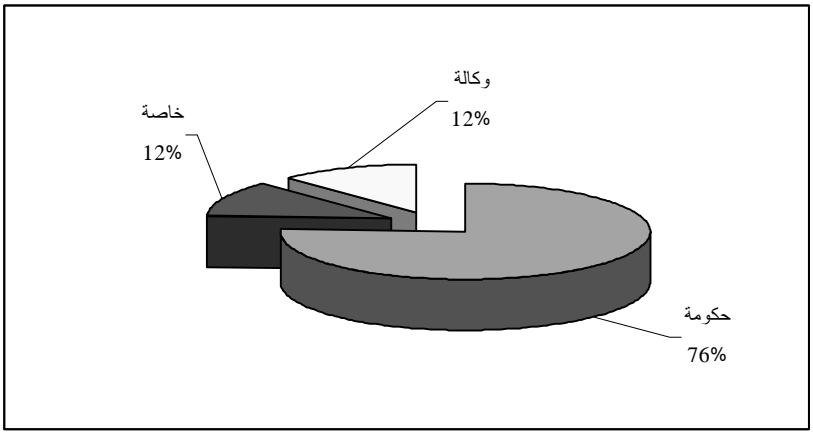

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، 2007، رام الله– فلسطين.

وبلغ عدد الطلاب في المدارس في الأراضي الفلسطينية 1,085,274 طالباً، منهم 59.3% في الضفة الغربية و40.7% في قطاع غزة، أما من حيث النوع الاجتماعي فإنهم يتوزعون مناصفة تقريباً.[12]

11-3 استخدام الحاسوب ومطالعة الصحف

أظهرت بيانات العام 2006 أن 32.8% من الأسر الفلسطينية تمتلك جهاز حاسوب، بواقع 33.9% في الضفة الغربية و30.8% في قطاع غزة، والنسبة الأكبر من الأسر التي تمتلك حاسوباً اشترته لأغراض التعليم (62.7% من هذه الأسر)، بينما أفادت 37.3% أنها اقتنت الحاسوب لأسباب أخرى، منها متطلبات العمل، أو تنمية المهارات، أو استخدام الإنترنت. وفي السياق نفسه، أفاد 50.9% من الأفراد في عمر 10 سنوات فأكثر في الأراضي الفلسطينية أنهم يستخدمون الحاسوب (55.3% للذكور، و46.5% للإناث). ويوضح شكل 15 أن الهدف الأكثر شيوعاً من وراء استخدام الحاسوب هو التسلية، يليه هدف الدراسة والتعلم.

شكل 15: توزع مستخدمي الحاسوب في الأراضي الفلسطينية حسب الهدف من الاستخدام، 2006

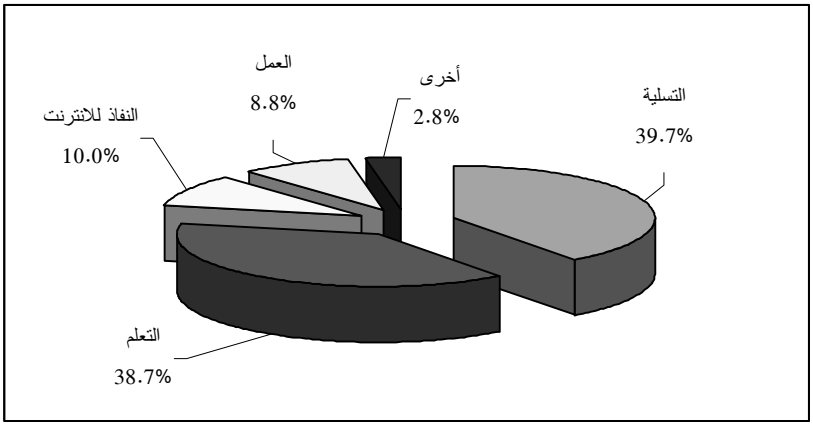

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2007. أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، 2007، رام الله- فلسطين.

أما بالنسبة للاتصال بالإنترنت، فإن 15.9% من الأسر الفلسطينية لديها اتصال بالإنترنت العام 2006، بواقع 15.7% في الضفة الغربية، 16.2% في قطاع غزة.

وفيما يتعلق بمطالعة الصحف، تحصل 9.5% من الأسر الفلسطينية على الصحف دائماً، و30.4% تحصل عليها أحياناً، بينما 60.1% لا تحصل على الجرائد. أما بالنسبة للأفراد، فإن 10% يطالعون الصحف يومياً، و35.1 أحياناً، بينما 54.9% لا يقرأون الصحف. وبالنسبة للمجلات، فإن 3.9% من الأسر تحصل على المجلات دائماً، و19.9% تحصل عليها أحياناً، و76.2% لا تحصل عليها. وتظهر هذه البيانات ضعف وسيلتي الصحيفة والمجلة كمصدر للمعلومات والمعرفة في المجتمع الفلسطيني. أما بالنسبة للاستماع للراديو، فإن 32.9% من الأفراد في عمر 10 سنوات فأكثر يستمعون للراديو دائماً، و31.6% أحياناً، و35.5% لا يستمعون للراديو.

[12] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، 2007، رام الله- فلسطين.

أما بخصوص مشاركة الأفراد في الأنشطة الثقافية، فقد قام 15.3% من الأفراد من عمر 10 سنوات فأكثر بحضور نشاطات ثقافية، و9.5% يترددون على النوادي الرياضية ،و4.8% يترددون على المكتبات العامة، و3.1% يترددون على الحفلات الموسيقية العام 2006.[13] وبصورة عامة، فإن مشاركة الأفراد في الأنشطة الثقافية المختلفة متدنية، وقد يكون ذلك بسبب قلة عدد هذه الأنشطة، وغيابها عن بعض المناطق، ونخبوية بعضها.

12- مستويات المعيشة

أظهر الحصار المشدد على السلطة الفلسطينية منذ العام 2006 درجة الانكشاف القصوى التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، وعجزه عن توفير الاحتياجات الأكثر أساسية لمواطنيه. إن هذه الدرجة من الانكشاف نتيجة منطقية لتراث طويل من غياب الدولة المستقلة والخضوع لاحتلال طويل الأمد تسبب في إضعاف البنية المؤسساتية العامة للمجتمع، وفي إفقار شامل له. وعلى الرغم من عدم صدور إحصاءات فلسطينية رسمية حول معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2007، فإن المنظمات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية تشير إلى معدلات عالية من الفقر، وبخاصة مع انضمام أعداد كبيرة من موظفي القطاع العام إلى جيش العاجزين عن توفير احتياجاتهم، نتيجة عدم انتظام دفع الرواتب لفترة طويلة. فعلى سبيل المثال، تفيد بيانات برنامج الغذاء العالمي بأن البرنامج والأونروا يقدمون المساعدات الغذائية لنحو 80% من أسر قطاع غزة.

12-1 المساعدات المقدمة للأسر المحتاجة

برامج وزارة الشؤون الاجتماعية

أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية برنامجاً طموحاً تحت اسم برنامج الحماية الاجتماعية، يستهدف أفقر الفقراء، وكان مخططاً له أن يقدم المساعدة لنحو 15% من الأسر الفقيرة. أما ما جرى تحقيقه من هذا البرنامج فهو مشروع مقزم مقارنة بما كان مخططاً له. فنتيجة لعدم توفر التمويل اللازم، تم اقتصار عدد المستفيدين إلى 3000 أسرة، ويجري التخطيط لزيادتهم إلى 5 آلاف أسرة فقيرة. وقد بدأ الصرف للأسر المستفيدة في الأشهر الأخيرة من العام 2006. وقام البنك الدولي بتمويل هذا البرنامج بقيمة 10 ملايين دولار لمدة 4 سنوات. وتقتصر الخدمات المقدمة من خلال هذا البرنامج على تقديم مساعدات نقدية للأسر المستفيدة، ويجري تحويل هذه المخصصات من خلال حسابات في بعض البنوك المحلية. ويعاني البرنامج من التعقيدات الناتجة عن الأزمة السياسة التي تعصف بالسلطة الوطنية الفلسطينية، والانقسام ما بين حكومتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما برنامج المساعدات التقليدي المعمول به في الوزارة، فقد كان مخططاً تقليصه تدريجياً لصالح برنامج الحماية الاجتماعية، لكن مع تراجع التوقعات من البرنامج الجديد تقرر الإبقاء على البرنامج القديم، ومراعاة التقاطع في الاستفادة من البرامج المختلفة المقدمة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

وتشير البيانات إلى أن 47 ألف أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة مسجلة حالياً في هذا البرنامج، ويشكل هؤلاء حوالي 3.5% من سكان الأراضي الفلسطينية، وتتلقى هذه الأسر مساعدات متنوعة (نقدية، عينية، تأهيل، تأمين صحي، ... الخ)، وقد تتلقى الأسرة نوعاً واحداً أو أكثر من المساعدة.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2006، رام الله- فلسطين.

لم يجرِ الصرف لهذه الأسر لأشهر عديدة، وما زالت المبالغ المخصصة لبعض الأشهر دون صرف حتى الآن، وأحياناً لم تصل المبالغ للأسر المستفيدة في حينه بسبب إضراب موظفي البريد، وما لم يدفع، حتى جمع البيانات، مخصصات 3 أشهر.

وبسبب التغيرات السياسية، ومقاطعة الحكومة الفلسطينية، قام الاتحاد الأوروبي بصرف منح للأسر المسجلة في هذا البرنامج من خلال الآلية الدولية، وهي آلية بديلة لتمويل المشاريع الحيوية في السلطة الفلسطينية دون المرور في نظام الوزارات الفلسطينية؛ أي تجاوز العلاقة المباشرة مع الحكومة. وقد جرى صرف هذه المنحة 4 مرات، 3 مرات بقيمة 1000 شيكل للأسرة، ومرة واحدة بقيمة 1500 شيكل للأسرة. ومن المحتمل احتساب هذه المنح كجزء من المخصصات الشهرية لهذه الأسر.

برامج الأونروا

لدى الأونروا نوعان من البرامج: برنامج مساعدات منتظم، وهو برنامج الأسر الفقيرة (Special Hardship Cases)، ويبلغ عدد المستفيدين منه حوالي 88 ألف فرد في قطاع غزة (أي 9% من اللاجئين)، و35 ألف في الضفة الغربية (5% من اللاجئين)، وذلك في نهاية العام 2006. ويلاحظ تراجع في عدد المستفيدين في الضفة الغربية وزيادته في قطاع غزة مقارنة بنهاية العام 2005، حيث كان عددهم حوالي 40 ألف في الضفة الغربية، و84 ألف في قطاع غزة. وبلغت الموازنة المقررة لبند الإغاثة والخدمات الاجتماعية (التي تشمل برامج المساعدات المنتظم) 21.5 مليون دولار أمريكي العام 2007، بينما كانت 20.9 مليون دولار أمريكي العام 2006. (http://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-14.pdf).

أما النوع الثاني من البرامج (المساعدات الطارئة)، فهو استجابة لتدهور الأوضاع الاقتصادية السريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد العام 2000، نتيجة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي. ويشمل تقديم مساعدات إغاثة ومساعدات نقدية في بعض الحالات المختارة، كما يضم خلق فرص عمل وإعادة تأهيل المسكن. ويستفيد الشخص من نوع واحد من هذه المساعدات. ويجري تغطية ميزانية المساعدات الطارئة من خلال المساعدات التي تقدم للأونروا من الجهات المانحة استجابة لنداءاتها المستعجلة. وترفق موازنة النداء المستعجل للعام 2007، وهو النداء الذي يتضمن أكبر مطالبة مالية (246 مليون دولار أمريكي)، وذلك استجابة لازدياد حاجة الأسر الفلسطينية للمساعدة. وحسب تعبير مفوض عام الأونروا "فإن أسراً لاجئة تتوجه للأونروا طلباً للمساعدة الغذائية، علماً أنها كانت تعتمد على نفسها منذ عشرات السنين". ومن المخطط للعام 2007 أن تقدم الأونروا مساعداتها الغذائية إلى 158 ألف عائلة لاجئة في غزة؛ أي 791,450 فرداً، وفي الضفة الغربية 102 ألف عائلة لاجئة؛ أي 612,000 فرد. وتسعى إلى توفير مساعدات على شكل تشغيل طارئ (عمل لمدة ثلاثة أشهر، بأجرة يومية 12 دولاراً) لحوالي 100 ألف لاجئ العام 20007 (http://www.un.org/unrwa).

برنامج الغذاء العالمي

أما برنامج الغذاء العالمي، فقد عمل على تقديم مساعدات غذائية للأسر المحتاجة من خلال عدة برامج إغاثة وأخرى لإعادة التأهيل. ويقدم برنامج الغذاء العالمي، بالإضافة إلى منظمات دولية أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو وكالات تنمية أجنبية، مساعداتها من خلال طرف ثالث في العادة، أو من خلال الشراكة معه (وزارت السلطة الوطنية الفلسطينية، أو الأونروا، أو المنظمات الأهلية الفلسطينية). وبسبب التطورات الأخيرة على الساحة الفلسطينية، فإن برنامج الغذاء العالمي عمل على توسيع برامجه في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويركز البرنامج على توزيع

المساعدات الغذائية على أسر اللاجئين (الأونروا مختصة بتقديم المساعدات إلى اللاجئين). ويقدم البرنامج مساعداته الغذائية من خلال برامج العمل مقابل الغذاء، أو التدريب مقابل الغذاء التي يجري تنفيذها مع شركاء محليين، أو توزيع طرود غذائية مباشرة من خلال وزارات السلطة، أو من خلال المنظمات غير الحكومية.

وقد كان مخططاً أن يستفيد من خدمات برنامج الغذاء العالمي 480 ألف فلسطيني غير لاجئ ما بين أيلول 2005 وآب 2007، لكنه تم رفع عدد المستفيدين من مساعداته إلى 600 ألف العام 2006، ورفع عددها العام 2007 إلى 665 ألف مستفيد. وبلغت كمية المواد الغذائية التي وزعها البرنامج 30 ألف طن في غزة، و37 ألف طن في الضفة الغربية، وبلغت قيمتها 36.6 مليون دولار. ويساعد البرنامج، حالياً، 275 ألف شخص في قطاع غزة؛ أي نحو 60% من الفلسطينيين من غير اللاجئين في القطاع. ومنذ حزيران 2007 يقدم البرنامج خبزاً طازجاً إلى عشر مستشفيات في غزة. ويقدر البرنامج أن 80% من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدات الغذائية المقدمة من البرنامج أو الأونروا.

المنظمات غير الحكومية التي قدمت مساعدات العام 2006[14]

بلغ عدد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي تقدم مساعدات في الضفة الغربية وقطاع غزة 926 منظمة؛ أي حوالي 62% من مجموع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. وكان عددها 305 منظمات العام 2000؛ أي ما يعادل 32% فقط من مجموع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية آنذاك، وهو ما يدلل على الزيادة الكبيرة في عدد ونسبة المنظمات التي تقدم مساعدات للفئات الاجتماعية المختلفة في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام السبعة الماضية، ما يشكل استجابة طبيعية للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة واتساع دائرة الفقر والبطالة بشكل سريع خلال انتفاضة الأقصى، وتقدم 688 منظمة منها مساعدات غذائية.

وتقدم هذه المنظمات أكثر من شكل مساعدة في العادة، فقد بلغت نسبة المنظمات التي قدمت نوعاً واحداً من المساعدة 16% من مجموع المنظمات التي قدمت مساعدات اجتماعية، وقدمت 18.9% من هذه المنظمات نوعين من المساعدة، وقدمت 23.7% ثلاثة أنواع من المساعدة، وقدمت 43% من هذه المنظمات أربعة أنواع من المساعدات أو أكثر. وبالنسبة لنوع المساعدة، فقد قدمت 72.6% من المنظمات مساعدات غذائية، و48.8% قدمت مساعدات نقدية، و30.4% قدمت مساعدات على شكل توفير فرص عمل (على شكل خلق فرص) أما الاحتياجات الأخرى، فإن نسبة المنظمات التي تقدمها تراوحت ما بين 61% مساعدات في مجال الصحة، إلى 4.7% مساعدات على شكل تأمين صحي.

وركزت هذه المنظمات في مساعداتها على الأسر والأفراد الفقراء بصورة خاصة. ويستفاد من المقابلات التي أجريت مع بعض المنظمات أنها تركز على الحالات الأكثر فقراً، وبخاصة التي تعاني من الفقر المزمن. وفي السياق نفسه، فإنها تعتمد في تحديد المستفيدين من خدماتها على تقديرات موظفيها بصورة رئيسية، أو على تقديرات اللجان المحلية في المجتمع المحلي، على قوائم وزارة الشؤون الاجتماعية.

[14] تعتمد هذه البيانات على نتائج تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي نفذه "ماس" بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 2007.

13- الفلتان الأمني وفوضى السلاح

شهد العام 2007 تصاعداً في ظاهرة الاقتتال الداخلي، وسوء استخدام السلاح، وأخذ القانون باليد، ومظاهر الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة خلال شهر حزيران، أثناء سيطرة "حماس" على الحكم في قطاع غزة وبعدها.

وشهد قطاع غزة تصاعداً كبيراً في أحداث الفلتان الأمني وفوضى السلاح والصراعات الداخلية خلال السنوات القليلة السابقة. فقد ازداد عدد حالات الانفلات الأمني من 3 حالات فقط العام 2002 إلى 869 حالة العام 2006. وتظهر في جدول 42 التكلفة البشرية الكبيرة لأحداث الفلتان الأمني في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة، فقد بلغ تقريباً معدل الضحايا 2.3 قتيل و10.7 جريح يومياً في القطاع خلال النصف الأول من العام 2007. ولم ينجُ الأطفال من االتعرض للأذى.

جدول 42: إحصاءات حالات وحوادث الفلتان الأمني في قطاع غزة

للعام 2007	عدد الجرحى		عدد القتلى	
	الجرحى	الأطفال	القتلى	الأطفال
حزيران	656	72	188	9
أيار	212	34	64	4
نيسان	141	21	22	2
آذار	204	30	21	3
شباط	408	32	52	4
كانون الثاني	325	24	75	6
المجموع	1946	213	422	28

المصدر: http://www.mezan.org

ويظهر جدول 43 حالات تنوع مظاهر الفلتان الأمني والاقتتال الداخلي في قطاع غزة وفقاً للرصد الميداني الذي يقوم به مركز الميزان.

من جانبها، رصدت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن عمليات مظاهر الفلتان الأمني في تقريرها حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، حيث ارتفع عدد ضحايا هذا الانفلات الأمني وبصورة تصاعدية، فخلال العام 2004 بلغ عدد الذين قتلوا جراء هذه الظاهرة 96 قتيلاً، وفي العام 2005 ارتفع العدد إلى 176 قتيلا، وفي العام 2006 بلغ العدد 345 قتيلاً، أما في النصف الأول من العام 2007، فقد بلغ العدد 307 قتلى. وبلغ عدد الذين قتلوا في أسبوع واحد (7-2007/6/15) 155 شخصاً. وكشف تقرير الهيئة الموثق ميدانياً عن تجاوزات خطيرة، تمثلت في إعدامات خارج القانون، واستهداف المدنيين، واستخدامهم دروعاً بشرية، والتمثيل في جثث الضحايا، وقتل أشخاص وهم على أسرة المستشفى، وتخريب الممتلكات العامة والخاصة. ورصدت الهيئة تجاوزات خطيرة أيضاً في الضفة الغربية، وإن كانت على نطاق أقل مما حصل في قطاع غزة.[15]

[15] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2007. انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية على ضوء عمليات الاقتتال التي اندلعت في قطاع غزة من 2007/6/7، رام الله.

جدول 43: تفاصيل حالات الانفلات الأمني والعنف الداخلي
في قطاع غزة خلال النصف الأول للعام 2007

الحوادث	عدد الحالات
شجار عائلي	67
إطلاق نار	152
اشتباكات مسلحة	341
خطف واحتجاز	151
قتل	49
اعتداء على موظفين أو شخصيات عامة	52
إغلاق طرق	7
اعتداء على مؤسسات	206
تحطيم	2
حرق	15
وضع عبوات ناسفة	9
انفجار داخلي	42
المجموع	1129

المصدر: http://www.mezan.org

وتوزعت حالات القتل الموثقة من قبل الهيئة المستقلة خلال العام 2006 (حتى نهاية تشرين الثاني 2006) كما في جدول 44.

جدول 44: تصنيف حالات القتل على خلفية الفلتان الأمني
في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة بين 2006/1/1- 2006/11/30

التصنيف	عدد القتلى	%
خلفية سياسية	41	12.7
شجار عائلي	88	27.3
سوء استخدام السلاح	83	25.8
ثأر وقتل على خلفية الشرف وغيرها	110	34.2
المجموع	322	100.0

المصدر: الصفحة الإلكترونية للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، www.piccr.org، 2007/1/10.

13-1 الشهداء والجرح

أشارت تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية إلى أن حالات الاغتيال في النصف الأول من العام 2007 وصلت إلى 18 حالة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تنفذ بحق نشطاء الفصائل الفلسطينية، كما أشار تقرير المجموعة إلى أن عدد الشهداء وصل إلى 178 شهيداً عن الفترة نفسها، وبلغ عدد الجرحى نحو 834 جريحاً فلسطينياً في النصف الأول من العام، ومن بين الجرحى 128 طفلاً.

13-2 عوائق الحركة والتنقل

رصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية 2444 حاجزاً عسكرياً مفاجئاً (حواجز مؤقتة) في الضفة الغربية خلال النصف الأول من العام 2007، فيما بلغ عدد مرات الإغلاق الكلي للمعابر مع إسرائيل 761 مرة للفترة نفسها، في حين أن مطار عرفات الدولي مغلق منذ بدء الانتفاضة، وقامت قوات الاحتلال بمنع التجول 67 مرة على تجمعات سكانية مختلفة خلال النصف الأول من العام الحالي. هذا بالإضافة إلى العديد من الحواجز الثابتة التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة المواطن الفلسطيني، حيث أصبحت بدورها أشبه بنقاط عبور حدودية، وتقوم قوات الاحتلال بتفتيش المواطنين وتأخيرهم لساعات طويلة على هذه الحواجز والتحقيق معهم أحياناً، بالإضافة إلى الإغلاق الكلي لهذه الحواجز بدعوى الإجراءات الأمنية، الأمر الذي يؤدي إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية، وعزل الشمال عن الوسط والوسط عن الجنوب.

13-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة

بلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم الفلسطيني 35 اعتداء خلال النصف الأول من العام 2007، وشملت هذه الاعتداءات مداهمة المدارس وتفتيشها، والتمركز في محيطها ومحاصرتها.
أما بالنسبة لقطاع الصحة، فقد أشارت تقارير مجموعة الرقابة إلى حدوث 54 اعتداء على هذا القطاع خلال النصف الأول من العام 2007، وشملت هذه الاعتداءات على منع وصول سيارات الإسعاف لنقل الجرحى، وإطلاق الرصاص على تلك السيارات في بعض الحالات.وعلى ومداهمة ومحاصرة المشافي واعتقال الجرحى.

13-4 الاعتداءات على الممتلكات وهدم المنازل

استمرت ظاهرة استهداف سلطات الاحتلال الإسرائيلي الممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة، فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدم 56 منزلاً خلال النصف الأول من العام 2007، كما قامت باحتلال 227 منزلاً، واستخدامها لأغراض عسكرية لفترات مختلفة. ورصدت تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية 573 اعتداء على الممتلكات الفلسطينية، وتركزت هذه الاعتداءات في إلحاق الأضرار بالأراضي الزراعية والمحال التجارية وتدمير سيارات، وتدمير وتخريب البنية التحتية في قطاع غزة، وتجريف مزروعات واقتلاع أشجار وتدمير آلات زراعية في مكان عملها؛ سواء أكانت مخصصة للحفر أم لاستصلاح أراض زراعية.

13-5 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين

استمرت الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، ورصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية 36 نشاطاً استيطانياً خلال النصف الأول من العام 2007، وشملت هذه النشاطات، مصادرة أراض وتجريفها لصالح إقامة سياج أمني، والعودة إلى بؤر استيطانية مهجورة، وتوسيع وشق شوارع لصالح المستوطنات، والإعلان عن عطاءات لبناء وحدات سكنية في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

كذلك استمرت اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على المواطنين الفلسطينيين وعلى ممتلكاتهم. وتم رصد 178 اعتداء خلال النصف الأول من العام 2007، وشملت هذه الاعتداءات اقتحام باحة المسجد الأقصى في مدينة القدس، واقتحام مسجد بالبلدة القديمة في مدينة الخليل، وإطلاق الأعيرة النارية باتجاه حافلات على الطرق في محافظة نابلس، ودهس

أطفال، والاعتداء على المواطنين الفلسطينيين بالضرب ورشقهم بالحجارة على الطرق، وتكرار الدخول إلى أراضي وقرى المواطنين، ومداهمة بيوتهم، وسرقة أغنامهم، وتقطيع أشجارهم، والشجار معهم، ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم.

13-6 الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية

أشار تقرير صادر عن دائرة الإحصاء في وزارة شؤون المحررين والأسرى في النصف الأول من العام 2007 إلى أن عدد إجمالي الأسرى الآن قرابة (11000) أسير حتى منتصف آب 2007، والغالبية العظمى منهم (9370) أسيراً؛ أي ما نسبته 85.2% من مناطق الضفة الغربية، و(890) أسيراً؛ أي ما نسبته 8.1% من قطاع غزة، و(506) أسرى؛ أي ما نسبته 4.6% من القدس، و(142) أسيراً؛ أي ما نسبته 1.3% من فلسطينيي 48، والعشرات من الأسرى العرب من الجولان ولبنان ومصر والأردن (انظر جدول 45).

جدول 45: عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية حتى نهاية آب 2007

المنطقة	إجمالي عدد الأسرى	النسبة المئوية (%) للأسرى
المحافظات الشمالية "الضفة الغربية"	9370	85.3
المحافظات الجنوبية "قطاع غزة"	890	7.9
القدس	506	4.9
فلسطينيو 1948	142	1.4
الدول العربية	92	0.5
الإجمالـــي	11000	100

المصدر: وزارة شؤون المحررين والأسرى.

وأشار التقرير إلى أن هؤلاء الأسرى موزعون على قرابة ثلاثين سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، وهذه السجون والمعتقلات تشهد ظروفاً خطيرة من كافة النواحي الإنسانية، تتناقض بشكل فاضح مع كل المواثيق والاتفاقيات الدولية .

وحسب التقرير، فإن غالبية الأسرى هم من الشباب ومن غير المتزوجين. وعلى الرغم من شمولية كل الفئات، فإن فئة الشباب كان لها النسبة الأكبر، وبخاصة ممن تتراوح أعمارهم ما بين (18-30عاماً)، وأن قرابة ثلاثة أرباع المعتقلين (73)% هم من غير المتزوجين، في حين (27%) منهم متزوجون.

كما أشار التقرير إلى أن هناك (357) أسيراً معتقلاً منذ ما قبل اتفاق "أوسلو"، وما زالوا في الأسر؛ أي ما نسبته (3.3%) من إجمالي عدد الأسرى، منهم (142) أسيراً من الضفة الغربية؛ أي ما نسبته 39.6%، وأقدمهم عموماً هو الأسير سعيد العتبة (56 عاماً)، والمعتقل منذ 29-7-1977، الذي دخل عامه الواحد والثلاثين، ومنهم (139) أسيراً من قطاع غزة؛ أي ما نسبته 38.7%، وأقدمهم الأسير سليم الكيال (55عاماً) والمعتقل منذ 30-5-1983، كما أن هناك (49) من الأسرى القدامى، من أبناء القدس؛ أي ما نسبته 14.2%، وأقدمهم فؤاد الرازم، المعتقل منذ 30-1-1981، و(22 أسيراً) من مواطني أراضي الـــ"48"؛ أي ما نسبته 6.1 %، وأقدمهم وأكبرهم سناً هو الأسير سامي خالد يونس، وهو متزوج ومعتقل منذ 5-1-1983، وقد تجاوز السبعين عاماً من عمره، و(5 أسرى) عرب؛ أي ما نسبه 1.4%،

وأقدمهم وعميدهم هو الأسير سمير القنطار المعتقل منذ 22-4- 1979، بالإضافة إلى أربعة أسرى من الجولان السوري، وهم بشر وصدقي المقت، وسيتان وعاصم والي، وجميعهم معتقلون منذ العام 1985.

وأوضح التقرير أن جميع الأسرى اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى، باستثناء (543 أسيراً)؛ أي ما نسبته 5%، كانوا معتقلين قبل ذلك، وما زالوا داخل الأسر.

وبين تقرير الوزارة أنه حين التوقيع على اتفاق أوسلو في أيلول 1993 كان في السجون والمعتقلات الإسرائيلية (12500) معتقل فلسطيني، وحينما اندلعت انتفاضة الأقصى في أيلول 2000، لم يكن في السجون والمعتقلات الإسرائيلية سوى (1250) معتقلاً فقط، تحرر ما تحرر منهم، وبقيّ منهم فقط حتى الآن (543) معتقلاً.

وفيما يتعلق بالأطفال، أشار التقرير إلى أن هناك أكثر من (6500 طفل)، اعتقلوا منذ بداية انتفاضة الأقصى في 28 أيلول 2000، منهم (318) طفلاً لا يزالون رهن الاعتقال، ويشكلون ما نسبته 2.9%.

وأشار إلى أن (5 أطفال) من الأسرى معتقلون إداريون دون تهمة، و(165 طفلاً) موقوفاً بانتظار المحاكمة، و(148 طفلاً) محكوماً لمدة مختلفة، والعشرات منهم يحتاجون للعناية الطبية.

وذكر التقرير أن هناك أكثر من (450) معتقلاً اعتقلوا وهم أطفال، وتجاوزوا سن 18 داخل السجن، ولا يزالون في الأسر، وبين أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تتعامل مع الأطفال الفلسطينيين بشكل مخالف للقواعد القانونية الدولية التي أقرها المجتمع الدولي، ومن ضمنها اتفاقية حقوق الطفل، فمستقبل هؤلاء الأسرى الأطفال مهدد بالضياع والدمار.

وفيما يتعلق بالأسيرات، بين تقرير الوزارة، أن هناك قرابة (650) مواطنة اعتقلن خلال انتفاضة الأقصى، منهم (108 أسيرات) لا يزلن رهن الاعتقال؛ أي ما نسبته 1% من إجمالي عدد الأسرى والمعتقلين، وأن 6 أسيرات منهن لم يتجاوز عمرهن 18 عاماً. ونوه التقرير إلى أن 3 أسيرات وضعت كل منهن مولودها داخل الأسر خلال انتفاضة الأقصى، وهن: ميرفت طه، ومنال غانم وقد تحررتا، وسمر صبيح التي لا تزال في الأسر مع طفلها براء، الذي يعتبر أصغر أسير في العالم.

وذكر أنه في شباط الماضي، وافقت إدارة سجن "تلموند" على إدخال الطفلة غادة جاسر زيتاوي، التي كانت تبلغ من العمر آنذاك 7 شهور إلى حضانة والدتها الأسيرة خولة محمد زيتاوي، وهي تعتبر أصغر أسيرة في العالم، حيث يسمح القانون الإسرائيلي للأم برعاية طفلها وإبقائه معها في السجن، حتى سن العامين فقط.

وفيما يتعلق بالسنوات التي قضاها الأسرى داخل السجون، أظهر التقرير أن هناك (211 أسيراً) أمضوا أكثر من خمسة عشر عاماً، منهم (65 أسيراً) أمضوا أكثر من عشرين عاماً، ومنهم (29) أسيراً من الضفة الغربية، و(9 أسرى) من قطاع غزة، و(12 أسيراً) من القدس، و(10) أسرى من مناطق الـ 48، و(4 أسرى) من الجولان السوري المحتل، و(أسير) لبناني. ومن بين هؤلاء، هناك ثمانية أسرى أمضوا أكثر من ربع قرن، وأقدمهم الأسير سعيد العتبة المعتقل منذ 29-7-1977.

ونوه التقرير بأنه، ومع نهاية العام الحالي، يرتفع عدد الأسرى الذين أمضوا أكثر من 15 عاماً ليصل إلى (234) أسيراً، كما سيصل عدد من أمضوا أكثر من عشرين عاماً إلى (73) أسيراً، وهذا يستدعي من الجميع منح هؤلاء القدامى الأولوية بالإفراج.

الأسرى حسب نوع الحكم

أوضح التقرير، أن هناك (4986 أسيراً) محكوماً؛ أي ما نسبته 45.3%، و(5154 أسيراً) موقوفاً بانتظار المحاكمة؛ أي ما نسبته 46.9%، و(860 أسيراً)، موقوفاً إدارياً؛ أي ما نسبته 7.8%، لافتاً إلى أن هناك قرابة (700) أسيرً، من بين الأسرى محكومين بالسجن مدى الحياة مرة واحدة أو مرات عدة.

وفيما يتعلق بالوضع الصحي للأسرى، لفت التقرير إلى أنه ودون مبالغة، يمكن القول إن الأسرى كافة يعانون من أمراض مختلفة، نتيجة للظروف القاسية التي تشهدها السجون، وأنه يوجد من بين الأسرى أكثر من (1000 أسير)، يعانون من أمراض غاية في الصعوبة، وبعضها مزمنة؛ مثل: أمراض القلب، والسرطان، والشلل، وأمراض نفسية، وهم بحاجة إلى علاج وأدوية وعمليات جراحية عاجلة.

وأشار تقرير شامل لوزارة شؤون الأسرى والمحررين للعام 2006، إلى أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي ومنذ احتلالها للأراضي الفلسطينية العام 1948، اعتقلت قرابة (800 ألف) مواطن فلسطيني على طول الفترة؛ أي أن قرابة ربع السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين تم اعتقالهم، هذا بالإضافة إلى الآلاف من المواطنين العرب.

كما أظهر تقرير وزارة شؤون الأسرى والمحررين، أنه حتى منتصف آب العام 2007، فإن عدد الأسرى الذين أمضوا أكثر من 25 عاماً (8 أسرى)، والذين امضوا أكثر من 20 عاماً، وأقل من 25 عاماً (57) أسيراً، والذين أمضوا أكثر من 15 عاماً وأقل من 20 عاماً (146) أسيراً، وبذلك يكون إجمالي الذين أمضوا أكثر من 15 عاماً (211) أسيراً.

وبلغ عدد شهداء الحركة الأسيرة منذ الاحتلال الإسرائيلي العام 1967 وحتى منتصف العام 2007 (190) شهيداً، استشهد 70 منهم أثناء التعذيب، واستشهد 45 بسبب الإهمال الطبي، وشخصت 75 حالة استشهاد كقتل عن عمد.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Palestine Monetary Authority (PMA)

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Economic & Social Monitor

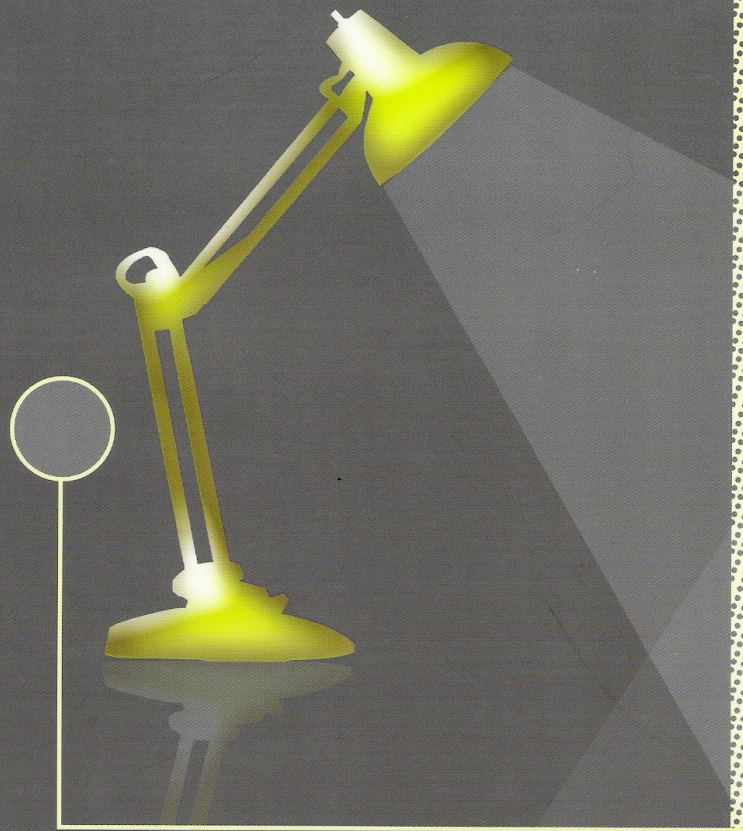

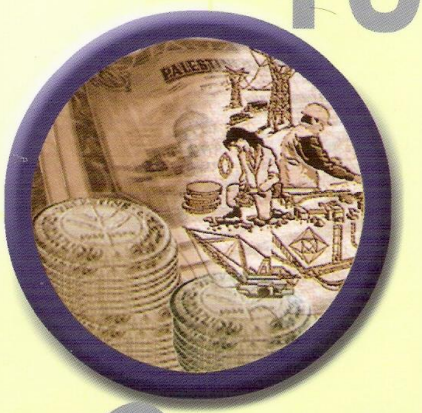

Volume (10)
November 2007

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Research Team:

From Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Muhannad Hamid (Coordinator)

Ibrahim Shikaki	Asrar Zahran	Hassan Ladadweh
Sara Haj Ali	Wajeeh Amer	Riyad Al-Halees

From the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS):

Sufian Barghouthi (Coordinator)

Amina Khasib	Ahmad Omar	Niveen Al-Saraj
Said Khalil	Abdel Afu Juma'	Saadi Al-Masri
Rania Hassiba		

From Palestine Monetary Authority (PMA)

Shaher Al-Qaryouty (Coordinator)
Majdolen Farhaneh

Copyright

© 2007 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@pal-econ.org

© 2007 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2406340
Fax: +972-2-2406343
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps

© 2007 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma-palestine.org

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic &Social Monitor* was funded by Palestine Monetary Authority, the German Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ) through the German Technical Cooperation (GTZ), and the Core Funding Group (CFG) of the PCBS

November, 2007

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

FOREWORD

This issue of the monitor follows the approach adopted in recent issues. The aim is to give our readers an understanding of developments in each sector of the economy, including the following:

- An insight into the state of the economy over the past five years, and an examination of the main influences on it.
- An overview of annual economic activities by sector, and identification of the factors that played an important role in sustaining the situation in its previous condition, in addition to new trends and directions in the economy.
- Detailed analysis of quarterly changes, which aims to give a comprehensive picture of indicators in relation to previous quarters.

This approach aims to make each issue of the monitor a stand-alone reference, which helps readers to understand the developments that take place on a quarterly basis within the context of the major developments during the year, as well as in previous years. The goal is to help the readers formulate a comprehensive picture of the main economic indicators without the need to refer to previous issues of the monitor. At the same time, detailed descriptions of short-term developments provided in the context of the significant medium-term trends will help readers to fully comprehend the prevailing problems and future challenges.

This approach in compiling the monitor has been adopted in response to our readers' valuable suggestions. We hope for more feedback to help us continuously improve the monitor in line with the demands of our readership. On the occasion of its publication, we would like to thank the research teams in the three institutions that collaborated in producing this edition.

Mohammad Nasr	**Luay Shabaneh**	**George T. Abed**
Director General	*President*	*Governor*
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)	*Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)*	*Palestine Monetary Authority (PMA)*

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

UTIVE SUMMARY

National Accounts
The slump in economic activity continued in the Palestinian territories in the first quarter of 2007, where GDP declined by 4.2% compared to the previous quarter and GDP per capita fell by 5%. Structural deformities have worsened, with the relative contribution of the important productive sectors of industry and agriculture continuing to decrease, while that of services – most notably public administration, security and trade – has risen.

Labor Market
The labor force participation rate decreased to 42.1% in Q1 2007 relative to Q4 2006, with the rate for men falling to 66.7% and that for women to 15.2%. However, the total number of jobs rose by 32,000 to 698,000, which saw the ILO-definition unemployment rate fall to 21.6% at the end of the first quarter. Average daily wages for paid workers remained unchanged for both West Bank and the Gaza Strip at 79 NIS and 67 NIS respectively, however they fell to 128.5 NIS for Palestinian workers in Israel and the settlements. The number of vacancies advertised in local papers increased by 44 to reach 878 during the second quarter, although the share of public-sector job adverts fell.

Banking sector
Three new bank branches in the West Bank and Gaza brought the total to 155 at the end of the first quarter. The total assets/liabilities of the banks operating in the WBGS increased by 4.3% in Q1 2007 relative to Q4 2006, and the outstanding credit facilities rose in the same period by 0.7% to US $1,915.7 million. In addition, there was a 4.6% increase in foreign investment in Q1 2007 relative to Q4 2006. Total deposits also increased by 4.6%, to reach US $4,876.6 million. The number of checks cleared decreased to 547,498 in Q1 2007 relative to Q4 2006, but their value increased to $1.36 billion.

Exchange Rate
The value of the Israeli Shekel appreciated against the US Dollar, the Jordanian Dinar and the Euro during the second quarter, partly due to the implementation of an Israeli law requiring the use of the Israeli Shekel in domestic and foreign transactions in Israel. The difference between buying and selling rates for currency exchanges (spread) was at least twice as high in banks in Israel as in Palestine.

Stock Market
The PSE witnessed a decline in the performance of several indicators in the second quarter of 2007 compared to the first. Trading volume fell by 22.7%, the number of stocks traded decreased by 7.1%, the market value declined to US$ 2.4 billion, and the Al-Quds (Jerusalem) index decreased by 18.2% to reach 509.69 points at the end of the quarter.

Prices and Purchasing Power
The CPI in the Palestinian territories, calculated in Israeli Shekels, increased by 0.36% during the first quarter of 2007. The purchasing power of the US Dollar and Jordanian Dinar declined in the same period by 1.39% and 1.28% respectively, as a result of the fall in their exchange rates.

Tourism
The number of hotels operating in the occupied Palestinian territories decreased in Q1 2007 to a total of 78, and the number of hotel workers fell by 3%. However, the number of hotel guests increased by 33.2% and the room occupancy rate increased to 15.6%.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ring Q1 2007, a 62.7% decrease in comparison with Q1 2006. Cement imports fell by 6% over the same period, to reach 317.2 thousand tons. Meanwhile the number of newly-registered companies increased by 61.7% compared to the fourth quarter of 2006.

Expectations of Owners and Managers of Industrial Establishments

At the end of the first quarter, 44.6% of large establishments' owners/managers were optimistic about the general conditions of their businesses in the short run, while 57.1% of them were optimistic about the overall condition in the medium term. Meanwhile, 50.3% of establishment owners were optimistic about improving the productive capacity of their establishments in the short term, and 67% were optimistic about doing the same in the medium term.

Demographics

The demographic forecasts, based on expectations of a 3.3% natural population growth rate, indicated that the population size in the occupied Palestinian territory would reach 4 million individuals by mid 2007. However, the birth rate continued to decline, reaching 36 births per 1,000 people in 2007 compared to 42.7 births per 1000 in 1997.

Education

At the end of 2006 the illiteracy rate among 15 year-olds and up stood at 6.5% of the population of the occupied Palestinian territory. At 10.2% compared to 2.9%, the illiteracy rate for women was more than three times that for men, although for both sexes it is significantly higher among the elderly. The number of schools in the occupied Palestinian territory was 2,337 in the school year 2006/2007; 75% are located in the West Bank and 25% in the Gaza Strip.

Rule of Law

Internal struggles increased during the beginning of 2007 due to the absence of the rule of law, with security chaos particularly prevalent in the Gaza Strip. Meanwhile, Israeli aggression continued: during the first half of 2007, 178 adults and children were killed (including 18 cases of extra-judicial assassination), and 834 were wounded.